صورة العلاقات المصرية الإفريقية كما تعكسها الخطابات السياسية الرسمية للدولة المصرية في القنوات التليفزيونية والمواقع والشبكات الإلكترونية

د.دعاء أحمد البنا*

ملخص الدراسة:

تستهدف الدراسة البحث في كيفية تناول الخطابات السياسية الرسمية للدولة المصرية في القنوات التليفزيونية للعلاقات المصرية الإفريقية، من خلال رصد الصورة الإعلامية اعتمادًا على تحليل وتفسير الموضوعات والأطروحات التي تناولها الخطاب الرئاسي السياسي للعلاقات المصرية الإفريقية، وتوصيف القوى الفاعلة في هذه العلاقات، وأساليب توظيف الأطر المرجعية والأسانيد ومسارات البرهنة في الأطروحات، وكيفية إبراز الدور المصري في القارة الإفريقية، وطبيعة علاقات مصر مع الدول الإفريقية، والهوية الإفريقية لها. واستندت الدراسة إلى نموذج اف.دي.اي (FDI) وهو نموذج علمي يجمع بين نظرية الأطر، ومدخل تحليل الخطاب، والصورة الإعلامية. وهي دراسة وصفية، استخدمت منهج المسح وأداة تحليل الخطاب، بالتطبيق على عينة متاحة من الخطابات التي ألقاها الرئيس عبد الفتاح السيسي في المحافل والمناسبات والاجتماعات الدولية والإقليمية والإفريقية والقومية والمحلية منذ توليه الرئاسة حتى عام 2020م. **وأكدت أبرز نتائج الدراسة** اهتمام مصر بالقارة الإفريقية، واتجاهات الخطاب الرسمي المصري الإيجابية الداعمة لإفريقيا القارة الأم ودولها الشقيقة، حيث وردت "إفريقيا" في صدارة الكلمات المحورية المُستخدمة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية محل الدراسة بنسبة 34.6%، ثم "الأشقاء الأفارقة" بنسبة 20.5%، مما يبرز الهوية الإفريقية لمصر واعتزازها بانتمائها للقارة الإفريقية، كما ظهرت أطر علاقات التعاون والدعم التي تربط الدول الإفريقية وشعوبها الأشقاء. وأوضحت النتائج أيضًا أن القوى الفاعلة في الخطابات محل الدراسة تضمنت الدول بنسبة 37.6%، والمؤسسات بنسبة 21.9%، والشخصيات بنسبة 40.5%. وكانت الاتجاهات نحوها مؤيدة بنسبة 92.7%، ومعارضة بنسبة 3,9%، ومحايدة بنسبة و3.4%. وأضافت النتائج تنوع الأطر المستخدمة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات التليفزيونية الرئاسية، حيث تصدرتها أطر الدعم والتعاون بنسبة 36%، ثم أطر المسئولية بنسبة 22.8%، تليها أطر الاهتمامات الإنسانية بنسبة 8.6%.

الكلمات الدالة: إفريقيا ــ صورة العلاقات المصرية الإفريقية ــ الخطاب السياسي الرسمي ــ الخطاب الرئاسي ــ نظرية الأطر ـــ مدخل تحليل الخطاب ـــ الصورة الإعلامية

*تم ترقية سيادتها بهذ البحث بدرجة أستاذ مساعد بقسم الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام ــ الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات

The image of Egyptian-African relations as reflected in the official political discourses in television channels

The abstract:

The study aimed to examine the presidential television political discourse treatment of the Egyptian-African relations; it examined the media image of these relations by analysing the topics and theses addressed by the presidential discourse towards the Egyptian-African relations, describing the structure of texts, the actors, the reference frames and the content for themes and patterns.

The study was based on the FDI model, which links between framing theory, discourse analysis, and media image. It was a descriptive study; it used the survey method and the discourse analysis tool, applying to an available sample of the President Abdel Fattah Al-Sisi discourses on the Egyptian-African relations delivered in the international, regional, African, national and local forums, from 2014 till 2020.

The results confirmed that Egypt concerned regarding the African issues and its official discourse was in favor of Africa; the term "Africa" ranked highest among the keywords used in the studied discourses by (34.6%), followed by "our African brothers" (20,5%), which highlighted the African identity of Egypt and the support and cooperation between Egypt and African countries.

Also, the results showed that the countries topped the actors by (37.6%), then the institutions by (21.9%) and the personalities by (40.5%). The discourse had positive attitudes towards these actors by (92.7%), then negative attitudes by (3.9%), and finally neutral ones by (3.4%). The results assured the diversity of the frameworks used in the studied discourse; the support and cooperation frameworks came first by (36%), followed by the responsibility frameworks (22.8%), and the humanitarian concerns ones by (8.6%).

Keywords: Africa – The image of Egyptian-African relations – The official political discourse – The presidential discourse – The framing theory – The discourse analysis approach – The media image

مقدمة:

تعتبر قارة إفريقيا ثاني قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، وأغناها بالموارد الطبيعية، كما تتميز بموقعها الإستراتيجي الذي يتوسط العالم تقريبًا، وتمثل العمق الإستراتيجي لمصر، التي تعد واحدة من أكبر دول القارة الإفريقية وأهمها؛ فالقارة الإفريقية من منظور الأمن القومي تعد المجال الأكثر أهمية بالنسبة للدولة المصرية، ويتجاوز انتماء مصر لإفريقيا الأبعاد الجغرافية والديموغرافية والتاريخية التقليدية، حيث يعد الانتماء المصري مكونًا أساسيًا من مكونات الهوية المصرية على مر العصور، وعنصرًا مهمًا في تشكيل الشخصية المصرية.

ولقد أثرت مختلف المتغيرات المحلية والقومية والإقليمية والدولية على العلاقات المصرية الإفريقية، وتغيرت السياسة الخارجية المصرية نحو العلاقات مع إفريقيا ودول القارة تبعًا للمراحل التاريخية المختلفة؛ فقد أولت السياسة المصرية الدائرة الإفريقية اهتمامًا كبيرًا منذ قيام ثورة 1952م، حيث اعتبرها الرئيس المصري جمال عبد الناصر الدائرة الثانية من دوائر العمل السياسي الخارجي، وأعطى الدول الإفريقية أهمية كبيرة بحكم موقعها الجغرافي ولتطلع الشعوب الإفريقية للحصول على الاستقلال. وقدمت مصر الدعم لعديد من الدول الإفريقية في مختلف المحافل الدولية، وساعدت 34 دولة للحصول على استقلالها، تحقيقًا للأمن والسلم في القارة. كما تعتبر مصر من أوائل الدول التي أسهمت في إنشاء "منظمة الوحدة الإفريقية" عام 1963م، التي أصبحت تُعرف بـ "الاتحاد الإفريقي". وحرصت مصر منذ ثورة 1952م على استمرار هذه العلاقات والبحث عن حلول للقضايا التي تعاني منها القارة الإفريقية. واستطاع الرئيس محمد أنور السادات في بداية حكمه أن يضمن تأييد الدول الإفريقية لمصر بعد هزيمة 1967م، كما شهدت حقبة السبعينيات إطلاق مرحلة جديدة في سياسة مصر الإفريقية من خلال تفعيل آلية العلاقات العربية الإفريقية، حيث قامت السياسة المصرية بدور بارز في هذه الحقبة.

وبذلك أولت حقبتا الخمسينيات والستينيات قضايا التحرر الوطني الأولوية الرئيسية لعلاقات مصر بدول القارة الإفريقية، وجاءت حقبتا الثمانينات والتسعينات لتأسيس الدعم المصري لجهود التنمية في القارة، إلا أن هذا التقارب بين مصر والدول الإفريقية تحول إلى فتور بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. وفي عهد الرئيس محمد حسني مبارك، أصبحت العلاقات المصرية الإفريقية تتم في شكل دبلوماسي محدود، وشهد الدور المصري في القارة تراجعًا ملحوظًا بعد محاولة اغتيال الرئيس في أديس أبابا عام 1995م، كما بدأت العلاقات المصرية الإفريقية في الانحسار لابتعاد مصر عن القارة وعدم قيامها بدور بارز في الشأن الإفريقي.

كما أدت ثورة 25 يناير 2011م إلى اتساع فجوة العلاقات المصرية الإفريقية، وتدهورت العلاقات بعد زيارة الرئيس محمد مرسي لإثيوبيا، حيث أعُلن بعد انتهاء الزيارة عن بدء تشييد سد النهضة. وبعد ثورة يونيو 2013م أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي بيانًا لتعليق مشاركة مصر حتى تستعيد وضعها الدستوري، وبعد انتخاب رئيس الجمهورية، أعلن المجلس عن استعادة مصر لعضويتها بالاتحاد الإفريقي، وجاءت سياسة مصر

الخارجية بعد ثورة 30 يونيو لتحاول استعادة الدور المصري في إفريقيا على كافة الأصعدة تأكيدًا للأهمية التاريخية والإستراتيجية للعلاقات المصرية الإفريقية.

واهتم الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه السلطة بشئون القارة الإفريقية وقضاياها، وأكد أهمية ربط جسور التواصل بين مصر وإفريقيا، وأهمية إفريقيا لمصر وأهمية مصر لإفريقيا، فبذل جهودًا مكثفة لعودة دور مصر الرائد داخل القارة، وقام بجولة إفريقية في أولى زياراته الخارجية. وأدت مشاركة مصر في قمة الاتحاد الإفريقي التي عقدت في غينيا عام 2015م إلى فتح صفحة جديدة في علاقاتها الإفريقية، وهذا ما كشفت عنه المباحثات المهمة التي أجراها الرئيس السيسي حول عديد من الملفات المؤثرة على علاقات مصر ببعض الدول الإفريقية، في مقدمتها أزمة سد النهضة والتعاون والتنمية في عدد من الدول الإفريقية، وكذلك إقناع الدول الإفريقية بتغيير مسار سياساتها ومواقفها نحو مصر، وتدشين وكالة التنمية الإفريقية، إلى جانب التركيز على دعم المشروعات التنموية الكبرى في الدول الإفريقية. ولقد قام الرئيس السيسي بـ79 زيارة خارجية منها 19 زيارة لإفريقيا، وشارك فيما يزيد عن 28 منتدى إفريقي وقمة إفريقية، وتولى منصب منسق لجنة رؤساء الدول الإفريقية المعنية بقضية تغير المناخ في يناير 2015م حتى عام 2016م، بالتزامن مع رئاسة مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة منذ عام 2014م حتى عام 2016م. كما تم انتخاب الرئيس السيسي نائبًا لرئيس لجنة التوجيه خلال دورة توجيه النبياد عام 2015م، وانتخبت الدول الإفريقية مصر رئيسًا للاتحاد الإفريقي عام 2019م.

وفي هذا الصدد، جاء الإجماع الإفريقي على انتخاب مصر لرئاسة الاتحاد الإفريقي تقديرًا للدور الذي مارسته في تنمية القارة خلال السنوات الأخيرة، ومتوافقًا مع حرص الرئيس السيسي منذ توليه السلطة على تقوية العلاقات المصرية الإفريقية، حيث تمثلت رؤيته في تحقيق السلام والأمن والتنمية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القارة. هذا إلى جانب سعي مصر لإقامة المشروعات التي تحقق التنمية الشاملة، واستغلال طاقات الشباب الكامنة، وتركيزها على مجموعة من الأولويات انطلاقًا من أجندة 2063م التي أطُلقت عام 2013م، وتحددت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الاقتصادي والتعاون مع الشركاء والتواصل الحضاري والثقافي والسلم والأمن، كما تحددت عدة مراحل كي تنعم إفريقيا بحلول عام 2063م بالازدهار القائم على النمو والتنمية المستدامة. وأطُلق منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة ليكون منصة إقليمية وقارية لجميع القادة والساسة وصناع القرار وأصحاب الفكر وشركاء التنمية بهدف الدعوة لاستثمار موارد القارة الإفريقية المتعددة، وفتح آفاق جديدة نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامة[1].

وبذلك، تنوعت معالجات وسائل الإعلام التقليدية والرقمية الجديدة لملف العلاقات المصرية الإفريقية في مختلف أشكال الإنتاج الإعلامي وقوالبه، منها المضمون التليفزيوني الذي يتنوع بين مختلف الأشكال البرامجية التليفزيونية. وتظل الخطابات السياسية الرسمية للدولة المصرية في القنوات التليفزيونية الأكثر أهمية وموضوعية وحيادية، حيث تمثل المرجعية السياسية الأيديولوجية للدولة وتعبرعن سياستها الخارجية نحو العلاقات المصرية الإفريقية. ومن هنا اهتمت هذه الدراسة بتناول صورة العلاقات المصرية الإفريقية كما

تعكسها الخطابات السياسية الرسمية للدولة المصرية، مُحددة في الخطابات الرئاسية للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، التي ألقاها على المستويات المحلية والقومية والإقليمية والقارية والدولية منذ توليه الرئاسة حتى عام 2020م، والتي تم بثها عبر مختلف القنوات التليفزيونية ومواقعها عبر وسائل الإعلام الرقمي الجديد.

أولًا- المشكلة البحثية:

اتضح من مراجعة الباحثة للتراث العلمي السابق حول العلاقات المصرية الإفريقية تركيز الدراسات على أساليب تناول وسائل الإعلام التقليدية والرقمية الجديدة، بمختلف توجهاتها وأنماط ملكياتها وجنسياتها، للعلاقات المصرية الإفريقية والقضايا الإفريقية. ومن هنا يُثار تساؤل مهم حول كيفية تناول الخطابات السياسية الرسمية - متمثلة في الخطاب الرئاسي- للعلاقات المصرية الإفريقية، والصورة المقدمة لهذه العلاقات باعتبار هذا الخطاب أهم مرجعيات وسائل الإعلام التقليدية والرقمية الجديدة.

وفقًا لذلك، تتحدد المشكلة البحثية للدراسة **في البحث في صورة العلاقات المصرية الإفريقية كما تعكسها الخطابات السياسية الرسمية للدولة المصرية في القنوات التليفزيونية ومواقعها عبر الإنترنت، من خلال رصد وتحليل وتفسير الموضوعات والأطروحات التي تناولها الخطاب الرئاسي السياسي للعلاقات المصرية الإفريقية، وتوصيف القوى الفاعلة فيما يتعلق بهذه العلاقات، وأساليب توظيف الأطر المرجعية والأسانيد ومسارات البرهنة في الأطروحات، وكيفية إبراز الدور المصري في القارة الإفريقية، وطبيعة علاقات مصر مع الدول الإفريقية، والهوية الإفريقية لها.**

ثانيًا- أهمية الدراسة:

تحددت أهمية الدراسة فيما يلي:

1- أهمية موضوع العلاقات المصرية الإفريقية على المستوى القومي والإقليمي والدولي.

2- أهمية الخطاب الرئاسي السياسي على كافة المستويات المحلية والإقليمية والقارية والدولية.

3- إمكانية تقديم بعض التوصيات لتوجيه القائمين بالاتصال نحو أساليب المعالجة الإعلامية للعلاقات المصرية الإفريقية وفقًا لإطارها المرجعي السياسي، وكيفية إبراز القضايا والموضوعات المتعلقة بالعلاقات المصرية الإفريقية.

4- أهمية القارة الإفريقية باعتبارها عمقًا إستراتيجيًا للدولة المصرية التي تمثل بوابة إفريقيا من جهة الشرق، وأهمية المصالح الحيوية المرتبطة بالأمن القومي المصري على المستوى السياسي والاقتصادي.

5- تجمع الدراسة بين البعد السياسي والإعلامي في معالجة الخطاب الرئاسي السياسي للعلاقات المصرية الإفريقية.

6- تعتمد الدراسة على نموذج علمي منهجي يجمع بين القياس الكمي وقياس المحتوى الضمني للخطاب الرئاسي (FDI)، من خلال الجمع بين نظرية الأطر الإعلامية، والأدوات المنهجية لمدخل تحليل الخطاب، والصورة الإعلامية.

ثالثًا- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على صورة العلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب السياسي الرسمي للدولة المصرية وتحديد اتجاهات الخطاب نحوها. ويرتبط بهذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، هي:

1- تحديد القضايا التي تناولها الخطاب الرئاسي السياسي فيما يتعلق بالعلاقات المصرية الإفريقية.

2- رصد وتحليل وتفسير أطروحات العلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي.

3- تحليل وتفسير الأطر المرجعية والأسانيد التي اعتمد عليها الخطاب الرئاسي السياسي نحو العلاقات المصرية الإفريقية.

4- تحديد وتوصيف القوى الفاعلة في العلاقات المصرية الإفريقية كما يعكسها الخطاب الرئاسي السياسي.

5- تحليل وتفسير مسارات البرهنة المُستخدمة في دعم أطروحات العلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي.

6- رصد الصورة الإعلامية للعلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي.

رابعًا ـ الدراسات السابقة:

تحدد التراث العلمي للدراسة في محورين؛ تضمن المحور الأول منهما الدراسات التي تناولت العلاقات المصرية الإفريقية والقضايا الإفريقية في وسائل الإعلام التقليدية، والرقمية الجديدة، والمرئية، والمطبوعة، في حين تناول المحور الثاني الدراسات المرجعية النظرية التي تناولت بالتحليل والتفسير الرؤى الإستراتيجية المستقبلية للعلاقات المصرية الإفريقية، والدور المصري في القارة. وامتد الحيز الزمني للدراسات السابقة منذ عام 1986م حتى عام 2020م، لندرة الدراسات التي تناولت القضايا الإفريقية والعلاقات الإفريقية المصرية وصورتها والتناول الإعلامي لها، وفقًا لما اطلعت عليه الباحثة وتمكنت من الوصول إليه.

1- تناولت دراسات **المحور الأول** أساليب تناول وسائل الإعلام التقليدية، متمثلة في الصحف والمجلات والقنوات التليفزيونية بمختلف توجهاتها وملكياتها، للعلاقات المصرية الإفريقية والقضايا الإفريقية، كما تضمن الدراسات التي تناولت أساليب معالجة وسائل الإعلام الرقمي الجديد للقضايا الإفريقية، متمثلة في المواقع الإلكترونية للقنوات الفضائية الإخبارية والعربية والمصرية ومواقع الصحف الإلكترونية، كما تناولت بعض هذه الدراسات قياس اتجاهات بعض فئات الجمهور نحو العلاقات المصرية. وتضمنت دراسات هذا المحور دراسة كل من فاتن عبد الرحمن الطنباري (2018)[2] وماجر محمد صالح ساسي

(2020م)[3] وإيمان بالله ياسر (2019م)[4]، وعبد الناصر عبد العاطي (2013م)[5] وريهام رأفت (2018م)[6]، وناصر محمد فرغلي (2013م)[7] وياسمين محمد شفيق (2020م)[8] وميرال مصطفى (2020م)[9] ومهيرة عماد السباعي (2020م)[10] ومهيرة عماد فتحى (2015م)[11]، ونيرمين نصر (2017م)[12]، وولاء الجوهري (2016م)[13]، و Francis Nyamn (2010م)[14]، وناصر محمد فرغلي (2007م)[15]، وديالو مامادو (2005م)[16]، وإيناس أبو يوسف (2001م)[17]، وعبد الهادي أحمد (1993م)[18]، وعواطف عبد الرحمن (1986م)[19].

وفيما يتعلق بالموضوعات التي اهتمت ببحثها هذه الدراسات، فقد اهتمت بالبحث في المعالجات التليفزيونية والمعالجات الصحفية أيضًا؛ **فيما يتعلق بالمعالجات التليفزيونية،** تحددت المشكلة البحثية **لدراسة فاتن عبد الرحمن الطنباري (2018م)** في التعرف على معالجة الفضائيات المصرية لأزمة مياة النيل وعلاقتها باتجاهات المراهقين نحو العلاقات المصرية الإفريقية. واهتمت **دراسة إيمان بالله ياسر (2019م)** بدراسة علاقات مصر بالقارة الإفريقية في ضوء تحليل صحف دول حوض النيل، وتناولها لحجم هذه العلاقات، وتأثير ما تنشره صحف هذه الدول حول الدولة المصرية، تحديدًا دولتي كينيا وإثيوبيا- باعتبارهما الدولتين محل الدراسة- وذلك في الفترة من 2011-2018م، وتأثير ذلك على العلاقات القائمة بين دول حوض النيل ومصر. وجاءت **دراسة عبد الناصر عبد العاطي (2013م)** لرصد وتحليل أطر المعالجة الإخبارية للعلاقات المصرية الإفريقية بالنشرات الإخبارية والبرامج الحوارية في قنوات النيل والعربية والجزيرة، بالاعتماد على النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية بداية من 1 أبريل حتى 30 سبتمبر 2011م، للكشف عن طبيعة العلاقات المصرية الإفريقية كما تعكسها الفضائيات العربية الإخبارية. وفي ذات السياق، اهتمت **دراسة ريهام رأفت (2018م)** بالتعرف على كيفية معالجة الفضائيات المصرية للعلاقات المصرية الإفريقية وانعكاسها على اتجاهات الرأي العام المصري، وتحديد اتجاهات مشاهدي القنوات الفضائية المصرية نحو العلاقات المصرية الإفريقية.

وبالتركيز على الأخبار أيضًا، هدفت **دراسة ناصر محمد فرغلي (2013م)** إلى إجراء التحليل الكمي والكيفي لعينة من الأخبار الخاصة بإفريقيا في عينة من نشرات الأخبار والبرامج الإخبارية في قناتي النيل والجزيرة، لقياس مدى اهتمام القنوات الفضائية العربية بالقضايا الإفريقية. وكذلك **دراسة ولاء الجوهري (2016م)** التي هدفت إلى التعرف على طبيعة معالجة كل من قناتي النيل والجزيرة للقضايا الإفريقية وتحليل وتفسير أوجه الاتفاق والاختلاف في الاتجاهات الخاصة بالتغطية الإخبارية في القناتين. **ودراسة ميرال مصطفى (2020م)** التي تحددت مشكلتها البحثية في تحليل ورصد الأطر التي توظفها مواقع القنوات الإخبارية التليفزيونية المصرية في تناولها للعلاقات المصرية الإفريقية، وتحديد أهم القضايا التي تبرزها هذه المواقع، والمقارنة بين تغطية مواقع القنوات الفضائية الحكومية والخاصة.

وتعد هذه الدراسات بحوثًا وصفية، اعتمدت على منهج المسح الإعلامي بشقيه التحليلي والميداني، والمنهج المقارن. واستخدمت أداتي تحليل المضمون والاستبيان. وشملت عيناتها التحليلية قنوات النيل للأخبار ودريم والجزيرة والعربية وإكسترا نيوز وأون لايف. وحول عيناتها الميدانية، فقد شملت طلاب جامعات القاهرة وعين شمس والمنوفية والمنيا وبنها

والجامعة الكندية ومصر الدولية، إلى جانب الخبراء والمتخصصين في الشأن المصري الإفريقي، والعاملين بالوزارت والسفارات والمعاهد العربية الإفريقية. وتحددت الأطر النظرية التي استندت إليها في نظرية تحليل الأطر الإخبارية.

ولقد توصلت هذه الدراسات في نتائجها إلى تأثير معالجة أزمة مياة النيل في القنوات الفضائية المصرية على اتجاهات المراهقين نحو علاقات مصر بالدول الإفريقية، خاصة دول حوض النيل، وفي مقدمتها إثيوبيا والسودان (فاتن عبد الرحمن الطنباري، 2018م). وأكدت أيضًا أن قناة النيل الإخبارية تعد أكثر اهتمامًا بمعالجة قضايا العلاقات المصرية الإفريقية ثم قناة العربية الإخبارية فالجزيرة، كما جاءت قضية مياة النيل بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والأمنية على رأس القضايا التي عالجتها النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية بالفضائيات عينة الدراسة، تلتها قضية التنمية الاقتصادية، ثم قضية انفصال السودان. واختلفت الأطر المستخدمة في تقديم أخبار العلاقات المصرية الإفريقية بالفضائيات عينة الدراسة، حيث ظهرت أطر التعاون والنتائج الاقتصادية والتنمية في قناة النيل، وأطر التعاون والصراع والتغيير السياسي في قناة العربية، في حين تصدر إطار الصراع أطر المعالجة الإخبارية في قناة الجزيرة، ثم الإطار الإستراتيجي والتغيير السياسي. كما كشفت النتائج عن اختلاف طبيعة العلاقات الواردة بالمعالجة الإخبارية بالفضائيات عينة الدراسة تبعًا لنوع ملكية القناة والاتجاه نحو قضايا العلاقات المصرية الإفريقية، حيث ركزت قناة النيل على الجوانب الإيجابية، في حين ركزت قناة الجزيرة على الجوانب السلبية، وكانت العلاقات في قناة العربية أقرب للحياد، في حين كانت البرامج الحوارية أكثر تحررًا في مناقشة قضايا العلاقات المصرية الإفريقية من النشرات الإخبارية، حيث عكست كافة الجوانب الإيجابية والسلبية في هذه العلاقات (عبد الناصر عبد العاطي، 2013م).

وأضافت هذه الدراسات أن المنظمات والهيئات الحكومية المحلية تعد المصدر الأبرز للأخبار المتعلقة بقضية العلاقات المصرية الإفريقية في قناة إكسترا نيوز وفي قناة أون لايف والقناة الفضائية المصرية وقناة النيل للأخبار. واستحوذت تغطية الأوضاع السياسية على الجانب الأكبر من تغطية العلاقات المصرية الإفريقية، مع إبراز الطرف المصري ودوره في أغلب التغطيات محل الدراسة. وأضافت أن علاقة مصر بدول القارة الإفريقية يحكمها تبادل المنافع والمصالح بوزن نسبي 85.2%، مما يعني إدراك المبحوثين لأحد الحقائق الجوهرية في العلاقات بين الدول، مفادها أن علاقات الدول تقوم بالأساس على المنفعة المتبادلة فيما بينها، وعبر غالبية المبحوثين بنسبة 54.3% عن متابعتهم لعلاقة مصر بإفريقيا والقضايا المشتركة إلى حد ما، كما غلب المستوى المتوسط من الاهتمام لديهم تجاه المواد التليفزيونية الخاصة بعلاقات مصر بإفريقيا (ريهام رأفت، 2018م).

وأشارت النتائج أيضًا إلى تصدر الأخبار المأساوية الأخبار الإفريقية بما تضمنته من كوارث طبيعية وصراعات أهلية، وقضايا تتعلق بالفقر والمرض والأوبئة، وصعوبات التحول الديمقراطي، مع وجود قصور شديد في حجم المواد الإخبارية الموجهة للقارة الإفريقية. واتسمت المعالجة الإعلامية للأحداث الإفريقية في قناتي النيل والجزيرة بالسلبية والسطحية، واحتلت القضايا السياسية والأمنية الترتيب الأول تلتها الأزمات الاقتصادية (ناصر محمد فرغلي، 2013م).

وكذلك أكدت النتائج تصدر قضيتي التعاون المشترك وتدعيم العلاقات الثنائية بين مصر وإفريقيا قائمة القضايا التي أبرزتها المواقع الإخبارية للقنوات الفضائية، وجاءت قضية التنمية في الترتيب الثاني، حيث تم التركيز على الدور المحوري المصري في تحقيق التنمية في القارة الإفريقية وخطة مصر لتحقيق التنمية المستدامة الإفريقية 2063م، وكانت قضية الأمن والسلم في الترتيب الثالث، كما أبرزت المواقع الإخبارية الدور المصري في التصدي للإرهاب في القارة الإفريقية (ميرال مصطفي، 2020م).

وبالتركيز على الخطاب الصحفي، هدفت **دراسة ياسمين محمد شفيق (2020م)** إلى التعرف على درجة اهتمام الصحف المصرية على اختلاف أنواعها بالقضايا الإفريقية وترتيبها، وتحديد الأطر الخبرية المُستخدمة في المعالجة الصحفية ودرجة التباين فيما بينها والوقوف على أوجه الاختلافات بين الصحف المصرية موضوع الدراسة واتجاهات المبحوثين نحوها. كما سعت **دراسة مهيرة عماد السباعي (2020م)** لرصد وتحليل وتفسير سمات الخطاب الصحفي نحو العلاقات المصرية الإفريقية بعد تولي مصر رئاسة الاتحاد الإفريقي، ورصد الأطروحات ومسارات البرهنة والقوى الفاعلة والأطر المرجعية التي طرحتها عينة من الصحف المصرية في الفترة من 1 فبراير إلى 30 مايو 2019م. وكذلك **دراسة مهيرة عماد فتحي (2015م)** التي هدفت إلى رصد وتحليل خصائص الخطاب الصحفي نحو القارة الإفريقية بالتطبيق على صحف الأهرام والوفد والمصري اليوم. إلى جانب **دراسة نيرمين نصر (2017م)** التي تناولت كيفية معالجة الصحف المصرية للعلاقات المصرية الإفريقية. وكذلك **دراسة ماجر محمد صالح ساسي (2020م)** التي استهدفت التعرف على استخدام المراهقين للصحف الإلكترونية وعلاقتها بتنمية معلوماتهم حول العلاقات المصرية الإفريقية.

هذا إلى جانب **دراسة ديالو مامادو (2005م)** التي تحددت مشكلتها البحثية في قياس اتجاهات الصحافة المصرية نحو القضايا الإفريقية المعاصرة. **ودراسة إيناس أبو يوسف (2001م)** التي سلطت الضوء على كيفية تناول الصحافة المصرية لشئون المرأة الإفريقية، والصورة الإعلامية المنعكسة لها في صحيفة الأهرام ومجلة نصف الدنيا. **ودراسة عواطف عبد الرحمن (1986م)** التي تناولت اتجاهات الصحافة العربية نحو القضايا الإفريقية خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين.

وتعد هذه الدراسات دراسات تحليلية كمية كيفية، اهتمت باستخدام منهج المسح والمنهج المقارن، وأداة تحليل المضمون ومدخل تحليل الخطاب بالتطبيق على صحف الأهرام ونصف الدنيا والأهرام إبدو والوفد والمصري اليوم والشروق. واستخدم عدد قليل منها أداة الاستبيان في إطار إجراء دراسات ميدانية على أفراد الجمهور المصري. وحول الأطر النظرية، استخدمت هذه الدراسات نظريتي الأطر والسياق.

وأكدت هذه الدراسات فيما توصلت إليه من نتائج أن "معرفة الأخبار والأحداث الإفريقية البارزة جاءت في مقدمة أسباب اعتماد المراهقين على الصحف الإلكترونية في الحصول على معلومات حول العلاقات المصرية الإفريقية" بنسبة 50.9%، ثم "معرفة المخاطر التي قد تواجه مصر في محيطها الإفريقي" في الترتيب الثاني بنسبة 38%،

و"متابعة موقف مصر من الأزمات المنتشرة بالقارة" بنسبة 21.5% (ماجر محمد صالح، 2020م). وكانت جريدة الأهرام أعلى الصحف تناولاً للقضايا الإفريقية، تلتها جريدة الوفد ثم جريدة الشروق. واحتلت قضايا الشباب والرياضة الترتيب الأول، في حين احتلت قضايا المرأة والطفل الترتيب الأخير بالنسبة لجريدتي الأهرام والوفد، وكانت شئون المنظمات والبرلمانات الإفريقية في الترتيب الأول بالنسبة لجريدة الشروق. وتبين أيضًا تعدد الأطر الخبرية للصحف، حيث احتل إطار التعاون الترتيب الأول، في حين احتل الإطار القانوني الترتيب الأخير. ومن حيث اهتمام الصحف المصرية بتناول القضايا الإفريقية، اتضح أن جريدة الأهرام هي أعلى الصحف تناولًا للقضايا الإفريقية بنسبة 39.6%، تلتها جريدة الوفد بنسبة 33.2%، ثم الشروق بنسبة 27.2%. وتعددت الأطر الخبرية التي وظفتها الصحف عينة الدراسة في معالجتها للقضايا الإفريقية، حيث احتل إطار التعاون الترتيب الأول في صحيفتي الأهرام والوفد، في حين احتل إطار المكسب والخسارة الترتيب الأول في جريدة الشروق، واتضح أن نسبة 26% من المبحوثين يتابعون القضايا الإفريقية (ياسمين محمد شفيق، 2020م).

وأضافت هذه النتائج أن التغطية الإخبارية تتسم بالشمولية والعمق، كما شكلت السمات والأدوار الإيجابية للحكومة المصرية الملمح الأساسي للتصورات المقدمة بالخطاب الصحفي المصري القومي، مع هيمنة إطار التعاون على الأطروحات الخاضعة للتحليل. وتمثلت القوى الفاعلة في مصر والدول الإفريقية، وجاءت كافة الأدوار والسمات المنسوبة للقوى الفاعلة إيجابية. وارتفعت نسبة اهتمام الصحف القومية بالعلاقات المصرية الإفريقية، حيث احتلت صحيفة الأخبار الترتيب الأول بنسبة 36%، ثم الأهرام في الترتيب الثاني بنسبة 34%، واحتلت العلاقات السياسية التي تربط بين مصر وإفريقيا الترتيب الأول بنسبة 54%، حيث تضمنت معظم المواد الصحفية مناقشة القضايا السياسية والأمنية التي تجمع مصر بالدول الإفريقية، ثم جاءت العلاقات الثقافية في الترتيب الثاني بنسبة 28%. وقدم خطاب صحف الدراسة العلاقات المصرية الإفريقية في 43 أطروحة، وارتفعت نسبة أطر التعاون بنسبة 47%، وجاء في الترتيب الثاني إطار العمل والإنجاز بنسبة 19%، فإطار الوعود الاقتصادية بنسبة 18%، وإطار الدعم الخارجي بنسبة 11%، وإطار الأمن القومي 5%. وظهرت مصر فاعلاً محوريًا في الخطاب الصحفي مستحوذة على 95% من إجمالي القوى الفاعلة، وجاءت الصفات والأدوار الإيجابية لمصر بسبب دورها الرائد في تعميق العلاقات المصرية الإفريقية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، كما أكدت مصر من خلال خطاب الرئيس السياسي دعمها الكامل للدول الإفريقية في الحرب على الإرهاب ومواجهة الفقر والأوبئة في عديد من الدول الإفريقية، وظهرت الدول الإفريقية باعتبارها قوى فاعلة محورية في خطاب صحف الدراسة بنسبة 41% من إجمالي الدول الفاعلة، وجاءت الصفات والأدوار المنسوبة للدول الإفريقية إيجابية من حيث التعاون المشترك مع مصر. كما ظهرت مشاعر الامتنان من جانب الدول الإفريقية نتيجة التغير الإيجابي في العلاقات المصرية الإفريقية والبعد عن تهميش قضايا القارة والمحاولات الجدية التي تبذلها مصر للنهوض بها (مهيرة السباعي، 2020م).

وأشارت النتائج أيضًا إلى أن نسبة اهتمام الصحافة المصرية بأزمات القارة الإفريقية لا تتناسب مع أهمية القارة لمصر ومصالحها الحيوية، مع غلبة الطابع السلبي على المعالجة الصحفية لأحداث إفريقيا. واقتصر الخطاب الصحفي المصري فيما يخص الدول الإفريقية على الأحداث السياسية السلبية كالحروب والصراعات الأهلية والمجاعات (مهيرة عماد، 2015م). وكانت القضية الأساسية التي تناولتها الصحف محل الدراسة هي أزمة سد النهضة، وجاء البعد المائي من أهم الأبعاد الواردة في تغطية الأزمة بالتركيز على الجهود المصرية الإثيوبية لحلها، وجاء الموقف المصري من أهم المواقف التي ركزت عليها صحف الدراسة، كما أوضحت نتائج الدراسة اهتمام المبحوثين بمتابعة أخبار قضية سد النهضة، ورأى غالبية المبحوثين أن البعد السياسي أكثر الأبعاد التي اهتمت بها الصحف المصرية (نيرمين نصر، 2017م).

فيما يتعلق بجريدة الأهرام إبدو، أوضحت النتائج أنها الوحيدة التي خصصت بابًا ثابتًا للشئون والقضايا الإفريقية منذ صدور عددها الأول، وأن حجم اهتمام الصحافة المصرية بالقضايا الإفريقية المعاصرة لا يتناسب مع أهمية القارة الإفريقية لمصر (دياللو مامادو، 2005م). كما أكدت تراجع موقع إفريقيا على أجندة الخطاب الصحفي المصري، وضعف حجم الاهتمام بالمرأة الإفريقية، والإشارة إلى خطورة نبرة التعالي على شعوب القارة الإفريقية، وتعميق المضمون الصحفي للفجوة بين القارئ وإفريقيا بشكل عام (إيناس أبو يوسف، 2001م).

وبالتركيز على وسائل الإعلام الأجنبية، اهتمت **دراسة (Francis Nyamn, 2010)** بالبحث في العلاقة بين وسائل الإعلام والانتماء للقارة الإفريقية. كما اهتمت دراسات أخرى بالبحث في **السياسة الإعلامية،** منها **دراسة ناصر محمد فرغلي (2007م)** التي سعت لتحديد السياسة الإعلامية المصرية نحو إفريقيا في عصر العولمة، وتوضيح أهم المبادئ التي ترتكز عليها السياسة الإعلامية المصرية نحوها وآليات تنفيذ هذه السياسة. **وكذلك دراسة عبد الهادي أحمد (1993م)** التي تحدد الهدف الرئيسي لها في رصد دور مصر الإستراتيجي في قارة إفريقيا، وكيفية توطيد العلاقات العربية الإفريقية. وأكدت نتائجهما عدم اهتمام الصحف القومية المصرية بمعالجة القضايا الإفريقية في عقد الثمانينات (عبد الهادي أحمد، 1993م)، مع وجود تراجع شديد في تأثير الإعلام المصري على القضايا الإفريقية (ناصر محمد فرغلي، 2007م).

2- ركز **المحور الثاني من الدراسات السابقة** على الدراسات المرجعية النظرية التي تناولت العلاقات المصرية الإفريقية بالتحليل والتفسير على المستوى النظري مع التتبع التاريخي لهذه العلاقات، والدور الإستراتيجي المهم لمصر فيها؛ وتضم هذه الدراسات دراسة كل من فاطمة صلاح الجندي (2020م)[20]، ورنا محمد عبد العال (2019م)[21]، وسامي السيد أحمد (2018م)[22]، وأيمن شبانه (2018م)[23]، وحمدي عبد الرحمن (2018م)[24]، وسمير فرج (2018م)[25]، وأماني الطويل (2017م)[26]، وأيمن عبد اللطيف الغنام (2010م)[27].

فقد استهدفت هذه الدراسات **تحليل العلاقات المصرية الإفريقية؛** حيث اهتمت **دراسة فاطمة صلاح الجندي (2020م)** بتسليط الضوء على دور مصر في حفظ السلم والأمن في

إفريقيا، وأهم التحديات التي تواجهها، والآليات التي تستخدمها مصر في مواجهة هذه التحديات، مع وضع رؤية مستقبلية للدور المصري في تحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي. كما سعت **دراسة رنا محمد عبد العال (2019م)** لتحليل السياسة الخارجية المصرية بمختلف أدواتها تجاه القارة الإفريقية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر على قائمة المصالح المصرية بالقارة في محاولة للتوصل إلى إستراتيجية لتنمية العلاقات المصرية الإفريقية في المستقبل.

وحول الدور المصري، تأتي **دراسة سامى السيد أحمد (2018م)** التي اهتمت بتوضيح الدور المصري في القارة الإفريقية بعد ثورة 30 يونيو 2013م. وكذلك **دراسة أيمن شبانه (2018م)** التي سعت للتعرف على الموقف المصري الراهن تجاه الأوضاع والتطورات في القرن الإفريقي.

أما عن التداعيات الأمنية، فقد استهدفت **دراسة حمدي عبد الرحمن (2018م)** تحديد التداعيات الأمنية على مصر من إقامة قواعد عسكرية أجنبية في الدول الإفريقية. كما اهتمت **دراسة سمير فرج (2018م)** بالتعرف على دوائر الأمن القومي لمصر، التي من أهمها الدائرة الإفريقية. وركزت **دراسة أماني الطويل (2017م)** على أحد النجاحات المؤثرة التي أحرزتها مصر في العلاقات المصرية الإفريقية، ورصد التحديات التي يجب مواجهتها بأساليب مستحدثة تواكب المتغيرات والمعطيات الإقليمية والعالمية، والمحاور التي تتحرك عليها مصر في القارة الإفريقية، وتضم محور المنظمات الإفريقية والتعاون الإقليمي والمحور الأمني والمحور الاقتصادي والمحور الثقافي. وجاءت **دراسة أيمن عبد اللطيف الغنام (2010م)** لتبحث في دور الأزهر الشريف في دعم علاقات مصر على المستوى الإفريقي، وتحليل دوره بصفته مؤسسة مصرية دينية عرقية في دعم العلاقات المصرية الإفريقية فيما بعد الحرب الباردة.

وتعد هذه الدراسات **دراسات وصفية تحليلية**، كما اعتمدت على أداة تحليل المضمون، فهي دراسات مرجعية نظرية تناولت بالتحليل والتفسير العلاقات المصرية الإفريقية على المستوى النظري.

ولقد توصلت هذه الدراسات إلى مجموعة مختلفة من النتائج؛ فأوضحت ضرورة استخدام أساليب القوة الناعمة في حل المشكلات التي تهدد السلم والأمن بواسطة إنشاء قنوات فضائية تابعة للاتحاد الإفريقي، واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في توعية الشباب الإفريقي، وإنشاء مركز تابع للاتحاد يتم فيه تدريب وتوعية الشباب بالمخاطر التي تهدد الأمن والسلم في إفريقيا، وإشراكهم في وضع خطط لمواجهتها، مع التأكد من اتخاذ الدول الإفريقية كافة التدابير اللازمة لتحقيق السلم والأمن ومكافحة الإرهاب (فاطمة صلاح الجندي، 2020م). كما أكدت الدراسات أن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي والإقليمي تضع بعض العوامل التي تتحكم في القارة بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن عديدًا من المتغيرات المعاصرة تؤثر على مصفوفة المصالح المصرية في القارة الإفريقية، حيث يتحدد دور مصر في تحويل التهديدات الصادرة عن مثل هذه المتغيرات لفرص تستطيع الاستفادة منها، بما يسهم في مواجهة مثل هذه التحديات بالاعتماد

على استخدام المشاركة شبة الانتقائية للسياسة الخارجية بالتركيز على المدخلين الاجتماعي والثقافي (رنا محمد عبد العال، 2019م).

وحول الدور المصري، أشارت الدراسات إلى أن علاقة مصر مع الدول الإفريقية ليست ترفًا أو عملاً اختياريًا، ولكنها ضرورة حتمية تفرضها كثير من المعطيات. ورغم وجود اختلاف واضح في طبيعة الدور المصري وكثافته في القارة الإفريقية بعد 30 يونيو، فأنه ما يزال يحتاج إلى بذل مزيد من الجهود خلال الفترة القادمة حتى يصل إلى المستوى الذي يتناسب مع أهمية القارة لمصر ومكانة مصر لإفريقيا، مع وجود مؤشرات تدل على تحسين الأداء الاقتصادي، ودلالات تؤكد أن مصر تسير في المسار الصحيح، مما يدعو للتفاؤل بشأن مستقبل الدور المصري في القارة الإفريقية (سامي السيد أحمد، 2018م). هذا إلى جانب ضرورة صياغة إستراتيجية متكاملة للوجود المصري بالقرن الإفريقي، وضرورة خلق منظومة من التوازنات الإقليمية الداعمة للمصالح المصرية في الإقليم، وتقديم نموذج مصري ناجح على صعيد الإنجاز التنموي والمساعدة الإنسانية وخدمات التعليم والتدريب لجذب مواطني دول القرن الإفريقي لتفعيل العلاقات مع مصر (أيمن شبانه، 2018م).

وأكدت هذه الدراسات أيضًا أن تزايد الاختراق العسكري الأجنبي في إفريقيا ينطوي على مخاطر أمنية وسياسية وعسكرية لمصر، وأوضحت ضرورة إقامة إستراتيجية جديدة بين مصر ودول القرن الإفريقي للمحافظة على العلاقات البينية بين الطرفين بشكل عام. وأضافت أنه على الرغم من وجود بعض الصور الذهنية السلبية المتبادلة السائدة في مصر ودول المنطقة، فإن الإدراة الناجحة لملف العلاقات المشتركة بين مصر والقرن الإفريقي يمكن أن تؤدي إلى بناء شراكات إستراتيجية من خلال تعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين، وتبني خطاب إعلامي وثقافي جديد (حمدي عبد الرحمن، 2018م).

وشددت النتائج على ضرورة عودة وزير الدولة للشئون الإفريقية، واستفادة مصر من وجودها بصفتها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن لتقف بجانب الدول الإفريقية عند عرض مشكلاتها على المجلس، كي تصبح مصر أمام المجتمع الدولي مسئولة عن قضايا الأمن الإفريقي، مع الإشارة إلى الاتجاه العسكري، حيث إن جميع الدول الإفريقية باستثناء دولة جنوب إفريقيا في حاجة إلى دعم مصر العسكري، في حين تحدد الاتجاه الاقتصادي في التركيز على أن تكون الصادرات المصرية هى المدخل إلى قلب إفريقيا، وأن تكون الوارادت المصرية من إفريقيا هي أحد العوامل المؤثرة على اقتصاديات تلك الدول، حيث ستكون الروابط الاقتصادية أقوى المؤثرات في العلاقات مع الدول الإفريقية. كما نبهت النتائج إلى ضرورة عدم إغفال دور الأزهر والكنيسة لتدعيم العلاقات الدينية مع هذه الدول ذات الصبغة الإسلامية والمسيحية على حد سواء أو البعثات التعليمية، فعلى مصر العودة مرة أخرى لتوفير المنح الدراسية في مصر لطلاب الدول الإفريقية في جميع المجالات العلمية. أما دائرة حوض النيل، فهي الأهم لمستقبل الأمن القومي المصري، حيث تتحكم في شريان الحياة لمصر (سمير فرج، 2018م). وفي ذات السياق، أكدت الدراسات ضرورة امتلاك مصر للقدرة التمويلية على الاستثمار المباشر في إفريقيا باعتباره أهم أدوات الدولة المصرية في زيادة نفوذها السياسي في إفريقيا (دراسة أماني الطويل، 2017م). مع ضرورة

وجود إستراتيجية إعلامية مصرية لمواجهة الأطماع الأجنبية لثروات القارة الإفريقية (أيمن عبد اللطيف الغنام، 2010م).

خامسًا- التعقيب على الدراسات السابقة

1- ركزت أغلب الدراسات العلمية السابقة على تناول وسائل الإعلام التقليدية المطبوعة والمرئية للعلاقات المصرية الإفريقية، وارتفعت نسبة الدراسات التي تناولت العلاقات المصرية الإفريقية بالتركيز على الصحف عن الدراسات التي ركزت على التليفزيون.

2- تناولت بعض الدراسات العلمية السابقة كيفية تناول وسائل الإعلام الرقمي الجديد للعلاقات المصرية الإفريقية في المواقع الإلكترونية للقنوات الإخبارية المصرية والعربية وصفحات شبكات التواصل الاجتماعي.

3- تطرقت بعض الدراسات العلمية السابقة إلى ربط التناول الإعلامي للعلاقات المصرية الإفريقية والقضايا الإفريقية باتجاهات الرأي العام المصري نحوها ونحو الدور المصري في إفريقيا.

4- تضمن التراث العلمي السابق دراسات مرجعية نظرية تناولت التحليل التاريخي لدور مصر الإستراتيجي في القارة الإفريقية، وتحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة، ودوائر الأمن القومي الإفريقي، ودور الأزهر الشريف في دعم العلاقات المصرية الإفريقية، والتداعيات الأمنية المرتبطة بهذه العلاقات.

5- ارتفعت نسبة الدراسات الكمية عن الدراسات الكيفية في التراث العلمي السابق الذي تناول العلاقات المصرية الإفريقية في وسائل الإعلام على المستوى التحليلي والميداني.

6- اعتمدت الدراسات العلمية السابقة على عديد من الأطر النظرية التي تضمنت نظرية الأطر الإعلامية ونظرية السياق. واعتمدت في أدواتها المنهجية على أداة تحليل المضمون، ومدخل تحليل الخطاب. وتحددت مناهجها في المنهج الوصفي والمنهج المقارن.

سادسًا - الاستفادة من الدراسات السابقة:

يمكن تحديد أوجه استفادة الباحثة من التراث العلمي السابق فيما يلي:

1- قلة الدراسات العلمية التي تناولت العلاقات المصرية الإفريقية في القنوات التليفزيونية المصرية واقتصارها على الأخبار المُقدمة في نشرات الأخبار، والبرامج الحوارية والإخبارية، مما وجه الباحثة نحو التركيز على نوع آخر من الخطاب السياسي في القنوات التليفزيونية، وهو الخطاب الرئاسي الرسمي، الذي يعد بمثابة المرجعية الأيديولوجية لكافة وسائل الإعلام التقليدية والرقمية الجديدة.

2- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في ضرورة الجمع بين التحليل الكمي والكيفي للخطاب الذي يتناول صورة العلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي.

3- تعددت الأطر النظرية والمداخل المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسات العلمية السابقة، مما أفاد الباحثة في الجمع بين نظرية الأطر الإعلامية باعتبارها إطارًا نظريًا للدراسة، ومدخل تحليل الخطاب بمختلف أدواته المنهجية، بالإضافة إلى تحليل الصورة الإعلامية للعلاقات المصرية الإفريقية، كما صممت الباحثة نموذجًا علميًا تم اعتماده منهجيًا يجمع بين النظرية والأدوات المنهجية، هو نموذج (FDI) .

4- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد المشكلة البحثية للدراسة، وتحديد أهدافها وتساؤلاتها.

سابعًا- الإطار النظري والفكري للدراسة:

1- نظرية الأطر الإعلامية (Framing Theory):

نالت نظرية الأطر اهتمامًا كبيرًا في السنوات الماضية من جانب دارسي الاتصال وكثير من التخصصات، مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة. ورغم نجاح هذه النظرية، لا يوجد تعريف متفق عليه حول ماهية عملية التأطير[28]، ولم يتفق الباحثون على استخدام مصطلح علمي موحد للدلالة على التأطير. ويوجد في الدراسات الإعلامية مصطلحان للتأطير، هما مصطلح "Framing" الذي يشير إلى عملية التأطير بوصفها عملية اتصال جماهيري متعددة الأطراف، ومصطلح "Frame" الذي يشير إلى الإطار، وهو الزوايا والجوانب التي يتم من خلالها تغطية الأحداث والموضوعات والقضايا والشخصيات المختلفة وتأثيراتها على الجمهور[29].

ويعود مفهوم "التأطير" إلى "غوفمان" (E.Goffman) عام 1974م، حيث عرف الأطر على أنها "مبادئ منظمة تحكم الأحداث الاجتماعية"، واعتمادًا على هذا التعريف، فهو يرى أن كل أشكال المعرفة البشرية والتوثيق تكون هدفًا لعملية التأطير[30]؛ فالإطار كما يعرفه غوفمان هو بناء محدد للتوقعات التي تُستخدم لتجعل الناس أكثر إدراكًا للمواقف الاجتماعية في وقت ما. ولذلك فإن عملية بناء الأطر الإعلامية تعتمد بداية على ما هو قائم من رموز وتلميحات واستخدامها في تأكيد أو تعزيز المعاني الاتصالية في وسائل الإعلام[31]. ويرى غوفمان أن نظرية تحليل الإطار هي نظرية تركز على كيفية تعلم الأفراد بشكل روتيني لإحساسهم بعالمهم الاجتماعي. وعند تحديد مفهوم تحليل الإطار، يجب مراعاة السياق الاجتماعي والسياسي الذي يُصاغ فيه مفهوم التأطير، والآثار الاجتماعية والسياسية طويلة المدى للأطر المُستقاة من وسائل الإعلام[32]. ويُعرف الإطار على أنه "الفكرة المركزية التي توفر المعاني حول الأحداث الجارية والربط بينها، حيث تُستخدم الأطر بوصفها أدوات معرفية في ترميز المعلومات وتفسيرها وتذكرها"[33].

وتعد عملية التأطير العملية التي تقوم بها وسائل الإعلام لإبراز قضية أو حدث معين، وإقناع الجمهور باعتماد موقفها بشأن هذه القضية/الحدث، ولفت الانتباه إليها من خلال تأكيد جوانب محددة؛ فالتأطير عملية تنطوي بشكل أساسي على الاختيار والإبراز، وتحديد بعض جوانب القضية، وجعلها أكثر بروزًا في النص من خلال التكرار وربطها ثقافيًا برموز مألوفة[34].

والإطار الإعلامي هو الفكرة المركزية التي تنتظم حولها الأحداث الخاصة بقضية معينة في سياق محدد[35]؛ فالإطار الإعلامى لقضية ما يعني انتقاء متعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية، وجعلها أكثر بروزًا في النص الإعلامي، مع استخدام أسلوب محدد في توصيف المشكلة، وتحديد أسبابها، وتقييم أبعادها، وطرح حلول مقترحة بشأنها، حيث يتضمن تحليل الإطار الإعلامي ثلاثة مكونات أساسية هي: البناء التركيبي (الشكلي) للقصة الإعلامية، والفكرة المحورية، والاستنتاجات الضمنية[36].

وفي تحليل الأطر، يتم التركيز على العناصر الاتصالية الأربعة، وهي القائم بالاتصال، والمحتوى، والمتلقي، والثقافة[37]. وتعتبر الثقافة السياق العام الذي تُستمد منه الأطر التي يتم توظيفها، باعتبارها معالم ثقافية منتظمة وثابتة في الواقع الاجتماعي اليومي، ونظامًا متكاملاً لتفسير الرموز الاتصالية وإدراكها خلال الحياة اليومية[38].

وحدد "إنتمان" (Entman) أربع وظائف لتحليل الإطار الإعلامي، تضم التحديد الدقيق للمشكلة أو القضية، وتشخيص أسباب المشكلة، ووضع أحكام أخلاقية لها، واقتراح سبل لعلاجها[39].

كما تتعدد أنواع الأطر وفقًا لمجموعة من التصنيفات والمعايير أبرزها ما يلي:

- **حسب طبيعة الإطار**: يوجد نوعان هما "الإطار العام" (Thematic Frame)، و"الإطار المحدد" (Episodic Frame)[40]؛ حيث تقوم الأطر العامة بوضع القضايا السياسية داخل إطار السياق العام للحدث، وتعمل على وجود عدد من الموضوعات والقضايا المختلفة، وتقدم القضايا بقدر قليل من التفصيل، في حين تقدم الأطر المحددة تحليلات تفسيرية، وتتسم بالعمق وتشرح القضايا بأسلوب نظري أوسع من خلال وضعها في السياق المناسب[41]، ويركز الإطار المحدد على أحداث معينة أو قضايا محددة أو أفراد بعينهم، بحيث يمكن دراسة الأسباب للتوصل إلى الحلول. وغالبًا ما يستخدم القائمون بالاتصال الأطر المحددة في معالجة القضايا لكونها الأكثر قوة وقدرة على جذب انتباه المتلقي، حيث تخص قضايا محددة وتتناولها بقدر كبير من التفصيل، كما تسهم في فهم أبعاد المشكلة لإيجاد الحلول لها، في حين يصعب قياس ذلك في الأطر العامة[42].

- **حسب مكونات عملية الاتصال:** يتحدد الحديث هنا عن أطر إعلامية وأخرى فردية؛ وتعد الأطر الإعلامية جزءًا لا يتجزأ من القصص الإخبارية التي يؤثر من خلالها القائمون بالاتصال على مواقف أفراد الجمهور وتعاملهم مع الأحداث السياسية، كما يشاركون أفراد الجمهور في عملية معالجة المعلومات حينما يبحثون عن مزيد من المصادر للتأكد من المعلومات بسبب موقف عام يشكك في محتوى وسائل الإعلام[43].

- **حسب اتجاه الإطار:** يعني الإطار الإيجابي صياغة البدائل المطروحة في القضايا والأحداث بوصفها حلولاً للمشكلات المُثارة في إطار إيجابي يركز على الفوائد والمكاسب المرغوبة، في حين يعني الإطار السلبي صياغة البدائل المطروحة باعتبارها حلولاً للمشكلات المثارة بالقضايا والأحداث في إطار سلبي يركز على الخسائر المتوقعة[44].

- **حسب هدف الرسالة الإعلامية:** قسم "ري" (Rhee) الأطر في دراسته التجريبية حول تأثير الحملات الانتخابية على الجمهور إلى أطر إستراتيجية يركز المرشح فيها على خطته واهتماماته الشخصية لتحقيق الفوز، وأطر القضية التي يُقصد بها القضايا التي تواجه المجتمع، ويعتزم المرشح التصدي لها، وأسلوبه في هذا التصدي[45].

- **حسب مدى بروز السمات:** تنقسم الأطر وفقًا لهذا المعيار إلى نوعين، هما أطر السمات الموضوعية التي تحتوي على عناصر القضية وتعرض أسبابها والنتائج المترتبة عليها والحلول المتاحة، وأطر السمات العاطفية التي تعني تقديم الخبر من خلال إبراز الجوانب الإيجابية والسلبية والتركيز عليها[46].

- **حسب مضمون الإطار:** أشار الباحثون إلى وجود خمسة أنواع، تشمل كل من:

- **إطار المسئولية**: يعني التركيز في صياغة المضمون على نسب المسئولية لجهة ما أو مؤسسة أو جماعة أو شخص محدد لحل قضية أو مشكلة بعينها، بما يفسر العلاقة بين الأفراد والمؤسسات الإعلامية، حيث يتضمن أطر الأسباب وأطر العلاج. وتركز أطر الأسباب على تحديد سبب أو أسباب المشكلة، في حين تركز أطر العلاج على سبل حل المشكلة[47].

- **إطار الاهتمامات الإنسانية**: يركز على الجانب العاطفي لإضفاء طابع درامي على المضمون لإبراز الحدث أو القضية أو المشكلة بهدف جذب انتباه أفراد الجمهور والاستحواذ على اهتمامهم، خاصةً أوقات الأزمات، حيث تحفز الأطر الجوانب العاطفية لدى الأفراد لفهم الأحداث وكسب التعاطف الإنساني حولها.

- **إطار الصراع**: يركز على الصراع بين الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات أو الدول بهدف جذب اهتمام الجمهور، حيث يعكس إطار الصراع حالة الجدل والخلاف بين أطراف القضية وعدم التوافق بين الأفراد والمنظمات؛ فالصراع يعد معيارًا أساسيًا في المضمون الإعلامي، ليس فقط من أجل الترويج للقصة، بل لكي يحقق المعايير الاحترافية للتقرير المتوازن.

- **الإطار الأخلاقي**: يضع هذا الإطار الحدث أو المشكلة أو القضية في سياق الأخلاق والعادات الاجتماعية والمعتقدات الدينية، وتُصاغ المعلومات في سياق أخلاقي أو ديني، كما يُعرض السلوك الواجب اتباعه وفقًا لمبادىء الأخلاق.

- **إطار العواقب الاقتصادية**: يركز هذا الإطار على القضية من خلال التأثيرات الاقتصادية، حيث يعني بوضع الأحداث والقضايا في إطار مفهوم العواقب التي ستحدث اقتصاديًا وتؤثر على الأفراد والجماعات والمنظمات والدول.

- **إطار العجز**: يشير إلى هيمنة القوى وسيطرتها على الأفراد والجماعات والدول التي تتسم بالضعف[48].

2- مدخل تحليل الخطاب (Discourse Analysis):

يعد الخطاب مصطلحًا يحدد الطريقة التي تشكل بها الجمل نسقًا تتابعيًا، وتشارك في كل متجانس ومتنوع على السواء. ومثلما تترابط الجمل في الخطاب لكي تصنع نصًا مفردًا، فإن النصوص ذاتها تترابط مع نصوص أخرى لتصنع خطابًا أوسع نطاقًا. وللخطاب بنية لا

تنفصل عن اللغة، وهي فيما يصفها "فان دايك" (Fan Diek) على وجه العموم، "بنية كلية عامة، تتمثل في المقدمة والمشكلة والحل والخاتمة، بالإضافة إلى بنيات جدلية متعددة الأنواع"[49]. ويعد الخطاب "نظامًا فكريًا يتضمن منظومة من المفاهيم والمقولات النظرية حول جانب معين من الواقع الاجتماعي بغية تملكه معرفيًا، ومن ثم تفهم منطقه الداخلي، وذلك من خلال ترتيب فكرة محددة تنظم بناء المفاهيم والمقولات بشكل استدلالي يحكم الضرورة المنطقية التي تصاحب عملية إنتاج المفاهيم"[50]. ويشير الخطاب، بصفة عامة، إلى كل إنتاج ذهني منطوق أو مكتوب، فردي أو جماعي، ذاتي أو مؤسسي، في صورة عبارات لغوية أُعيدت صياغتها النظرية في حدود وحدة أكبر من الجملة، وهي الخطاب، فهو رسالة من الكاتب إلى القارىء تتم عبر النص من المتكلم إلى السامع عبر الكلام، بغرض تحقيق "التواصل البشري"[51].

ويعد تحليل الخطاب مدخلاً كميًا وكيفيًا تنظمه أدوات كثيرة[52]. وتعتمد عليه الباحثة في هذه الدراسة من خلال تطبيق أدواته التالية:

تحليل مسارات البرهنة: هي أداة لتحديد الحجج والبراهين التي يعتمد عليها المتحدث لإثبات المقولات والأفكار الواضحة والصريحة في الخطاب أو الحوار مع الآخر. وتُتخذ هذه الأداة أساسًا للحكم على الاتجاهات الفكرية والعقائدية لخطاب المتحدث. ويتميز هذا الأسلوب بمحافظته على بناء النص، واكتفاء الباحث بالتعامل مع وحدتين أساسيتين في التحليل، هما المقولات التي تشير إلى فكرة محددة أو معنى معين يعد أحد عناصر الفكرة العامة، وكذلك الحجج أو البراهين التي تؤكد هذه المقولات أو تنفيها أو تؤيدها أو تعارضها، والتي تدعمها أو تقلل من قيمتها. وعادةً ما تكون الحجج أو البراهين استشهادات من القائم بالاتصال (المتحدث أو الكاتب) بالوقائع التاريخية أو المقارنات أو المصادر المتعددة في الحياة اليومية أو الاعتماد على المنطق أو الإحصاءات؛ فتحليل الخطاب يتطلب تحليل الاستشهادات والأدلة والبراهين التي يعتمد عليها المتحدث أو المحاور المستخدمة في الإثبات في إطار وحدة النص، ثم الكشف عن العقائد والأفكار التي يدور في إطارها النص والمتحدث ومدى تمسكه بها[53].

تحليل القوى الفاعلة: يعد تحليل القوى الفاعلة من النقاط التي دعمها "فوكل" بصفتها نقطة بداية لفهم تحليل الخطاب. وتقوم القوى الفاعلة بخلق الخطاب وتعد عنصرًا أساسيًا في تحليله، وتُستخدم في اللغة لتعبر عن نفسها، ويصبح الفرد الفاعل وسيطًا ناقلاً للثقافة ولغتها[54]. وتعد القوى الفاعلة من الأساليب التي يُفضل استخدامها في تحليل النصوص التليفزيونية، وتتمثل في "تقديم الشخصيات"[55]، حيث يتخذ الأفراد في الخطاب أوضاع الفاعل فيه ويحملون مجموعة من المعاني المنظمة والمنطقية[56]. ويحدد "غرايمز" (Grimes) كيفية تحديد الشخصيات في الخطاب في أي لغة بقوله "يمكن الإشارة إلى الشخصيات بالأفراد أو بالجماعات". والإشارة إلى الأفراد لها أشكالها، أما الإشارة إلى الجماعات فتتخذ أشكالاً عدة؛ فقد تكون متمحورة على فرد بعينه مثل "الملك وحاشيته" أو "أنا وأنتم"، وقد تكون متحيزة لأشخاص معينين داخل كتلة ما[57]. وتُستخدم أداة تحليل القوى الفاعلة وانعكاساتها في الخطاب، حيث يتم

تصنيف القوى الفاعلة إلى فئات إيجابية أو سلبية، وبذلك توجد فئتان من القوى الفاعلة، هما القوى المساعدة الإيجابية والقوى المعاكسة، ثم تتحدد أدوار هذه القوى، أي الوظائف التي تقوم بها وخصائصها المميزة[58].

تحليل الأطر المرجعية: تهدف هذه الأداة إلى استخراج الحقل المرجعي لكل الأحداث المدروسة. ويتكون هذا الحقل من كل المراجع الموجودة في سياق الأحداث. ويوجد نوعان من المراجع لأسماء الأعلام الواردة في الخطاب وأسماء المؤسسات والأماكن الجغرافية والبلدان وأسماء المعاهدات، ومراجع أخرى تختص بالاستشهادات التاريخية[59]. وتعتمد هذه الأداة على حقيقة أساسية هي وجود منطلقات فكرية متباينة تشكل قاعدة لانطلاق الخطابات المختلفة، وهي بمثابة مبادئ يُستند إليها للكشف عن استخدام كلمات لها دلالاتها والتركيز على بعض المفاهيم[60].

3- الصورة الإعلامية (image):

يشير مفهوم الصورة الإعلامية إلى الطريقة التي تقدم بها وسائل الإعلام بعض الأحداث والقصص والشخصيات بشكل متكرر ودائم، بحيث تميل إلى تهميش أو استبعاد بعض الفئات مقابل التركيز على فئات أخرى[61]. كما تُعرف الصورة الإعلامية بأنها الأبنية التي تعرضها وسائل الإعلام لجوانب الحياة المختلفة، مما يسهم في تشكيل المعنى وصياغته[62]. وتُعرف الصورة الإعلامية على أنها "الناتج النهائي لتلاقي مجموعة من المحددات السياسية والثقافية والاجتماعية والتاريخية التي تعمل معًا لصياغة الخطاب الإعلامي الذي يسعى للتأثير على الرأي العام ودعم الاتجاهات التي تتبناها الوسيلة الإعلامية"[63].

وتوجد أربع عمليات وفقًا لنظرية علاقة الكلمة بالمعنى لتؤدي الصور الإعلامية دورًا في تشكيل بناءات ومعانٍ جديدة. وتتمثل هذه العمليات في عناصر محددة، تتحدد في عملية التأسيس (Establishment) التي تصبح من خلالها الكلمات والمعاني الجديدة جزءًا من نظامنا اللغوي عبر التعرض للصور الإعلامية. وعملية الامتداد (Extension) التي ترتبط بحدوث امتداد المعاني نتيجة للصور الإعلامية، وبهذا يتعلم الأفراد معانٍ يمكن أن ترتبط برموز مألوفة لهم. وكذلك عملية الاستبدال (Substitution) التي تشير إلى إحلال معانٍ قديمة لكلمة ما وتأسيس معانٍ جديدة نتيجة الصور التي تقدمها وسائل الإعلام. وأخيرًا عملية الثبات (Stabilization) التي تعني التوحيد القياسي للمعاني، حيث يشترك الجمهور في هذه الحالة في سلسلة متشابهة من المعاني التي تقدمها وسائل الإعلام[64].

كما حدد كل من "بينت" (Bennett) و"جاربر" (Graber) مجموعة من إستراتيجيات بناء الصورة الإعلامية، تشمل كل من **تشكيل الرسالة الإعلامية** (Message Shaping)، ويُقصد بها اختيار القضية أو الموضوع الذي ستتناوله الوسيلة الإعلامية. **وإبراز الرسالة الإعلامية** (Message Salience)، ويُقصد بها تكرار الرسالة الإعلامية وتأكيدها. وكذلك **إضفاء المصداقية على الرسالة الإعلامية** (Message Credibility)، ويُقصد بها محاولة تأكيد مصداقية الرسالة الإعلامية والتدليل على صحتها. إلى جانب **تأطير الرسالة الإعلامية** (Message Framing)، وتعني معالجة القضية من خلال أطر معينة تنظم الفكرة الأساسية للقضية، وتحدد المشكلة، وتفسر أسباب حدوثها[65].

وحددت "هيلين" (Helen) مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على تشكيل الصور الإعلامية وتفسر كيفية صياغتها، وتشمل "النظام السياسي للدولة، وسياسة الوسيلة الإعلامية، وأيديولوجية كل من القائم بالاتصال وجماعات الضغط، والأيديولوجية السائدة في المجتمع" [66].

وتكاد الدراسات الإعلامية أن تجمع على اعتبار وسائل الإعلام إحدى الوسائل الفعالة- من خلال ما تقدمه من معلومات وأخبار- في تشكيل الصور الذهنية لدى الجمهور في شتى المجالات؛ فالطريقة التي تُعرض بها الجماعات الخارجية تحدد انطباعات الجماعة الداخلية نحوها وسلوكياتها تجاهها. وعلى حد تعبير أحد الباحثين، تبرز وسائل الإعلام "بصفتها عاملاً مهمًا في تشكيل الصور الذهنية عن الأفراد والشعوب من خلال ما تبثه من أحداث إخبارية ومضامين مختلفة"[67].

4- توظيف الإطار النظري والمداخل المنهجية في هذه الدراسة:

من خلال ما سبق، يتضح وجود عديد من نقاط الاتفاق بين كل من نظرية الأطر باعتبارها إطارًا نظريًا للدراسة، وكل من مدخل تحليل الخطاب والصورة الإعلامية باعتبار كل منهما أدوات منهجية للدراسة. واستفادت الباحثة من الأطر النظرية والمداخل المنهجية المُستخدمة في تصميم نموذج **(اف.دي.اي) (FDI)**، الذي يجمع بين نظرية الأطر ومدخل تحليل الخطاب والصورة الإعلامية، وهو نموذج منهجي تحليلي كيفي كمي تم تحكيمه واختباره مسبقًا لتطبيقه على تحليل صورة العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية المُذاعة في القنوات التليفزيونية ومواقعها عبر شبكة الانترنت، وذلك من خلال تحديد قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في هذه الخطابات، والأطر المُقدمة فيها، والقوى الفاعلة المذكورة فيها وأدوارها وسماتها، والمرجعيات المُستند إليها، ومسارات البرهنة المُستخدمة لتأكيدها.

نمـوذج (اف.دي.اي) (FDI)[68]

يتضمن النموذج 13 فئةً لتحليل وقياس صورة العلاقات المصرية الأفريقية بالخطابات الرئاسية المُذاعة في القنوات التليفزيونية؛ وهي:

1- **القضية أو الموضوع الذي يعكسه الخطاب:** تهدف هذه الفئة إلى تحديد القضية التي تعرضها أطروحات الخطاب الرئاسي السياسي محل الدراسة، والتي تضمنت قضايا رئيسية.

2- **أساليب صياغة المضمون الخاص بصورة العلاقات المصرية الإفريقية:** تضمنت هذه الفئة أساليب صياغة المضمون الخاص بالعلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات محل الدراسة، حيث اشتملت على أساليب التنميط والتجزئة والشخصنة، مقابل الديناميكية والشمول والموضوعية.

3- **الصفات التي يعكسها الخطاب:** اهتمت هذه الفئة برصد الصفات الإيجابية والسلبية التي تضمنها المضمون الخاص بالعلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات محل الدراسة، من أجل تحديد الصورة الإعلامية التي تعكسها هذه الخطابات عن العلاقات المصرية

الإفريقية، كما تم قياس أداة إلصاق الصفات ودورها في تكوين ملامح صورة العلاقات المصرية الإفريقية.

4- **الكلمات والمصطلحات المحورية الأكثر بروزًا واستخدامًا في الخطاب:** رصدت هذه الفئة أكثر الكلمات المحورية تكرارًا واستخدامًا والمصطلحات المحورية ذات الدلالة في المضمون الخاص بصورة العلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب، بهدف تحديد الأيديولوجية والأطر المهيمنة على تناول العلاقات المصرية الإفريقية ودلالة هذه المصطلحات المُستخدمة في الخطاب.

5- **القوى الفاعلة في تناول صورة العلاقات المصرية الإفريقية:** يُقصد بها القوى الفاعلة المؤثرة في تناول قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات محل الدراسة، التى تعكس صورة هذه العلاقات، حيث شملت الدول والمؤسسات والمنظمات والشخصيات.

6- **دور القوى الفاعلة في صورة العلاقات المصرية الإفريقية:** حددت هذه الفئة دور القوى الفاعلة في تناول الخطاب للعلاقات المصرية الإفريقية، حيث شملت أدوارًا أساسية ورئيسية وأخرى ثانوية.

7- **سمات القوى الفاعلة في صورة العلاقات المصرية الإفريقية:** رصدت هذه الفئة الصفات الإيجابية والسلبية الموجودة في مضمون الخطاب الخاص بالعلاقات المصرية الإفريقية المنسوبة للقوى الفاعلة، بهدف رصد ملامح الصورة الإعلامية للعلاقات المصرية الإفريقية، والقوى الفاعلة المرتبطة بها.

8- **اتجاه القوى الفاعلة في صورة العلاقات المصرية الإفريقية:** يُقصد بهذه الفئة تحديد اتجاه القوى الفاعلة في معالجة القضايا التي يعكسها المضمون الخاص بصورة العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات عينة الدراسة. وتضمنت الاتجاه المؤيد الذي يعني تأييد القوى الفاعلة للعلاقات المصرية الإفريقية وسياستها والدفاع عنها، والاتجاه المحايد للقوى الفاعلة، وهو اتجاه لا يتخذ التأييد أو المعارضة للعلاقات المصرية الإفريقية، إلى جانب الاتجاه المعارض الذي يعد اتجاهًا مضادًا لدعم العلاقات المصرية الإفريقية.

9- **الأطر المرجعية المُستخدمة في تناول صورة العلاقات المصرية الإفريقية:** هي المرجعية التي اعتمدت عليها الخطابات عينة الدراسة في تناول صورة العلاقات المصرية الإفريقية، وقد تضمنت المرجعية السياسية والعسكرية، والأمنية، والقانونية، والتاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإعلامية، والدينية، والثقافية.

10- **طبيعة الإطار المُستخدم في تناول صورة العلاقات المصرية الإفريقية:** يُقصد بهذه الفئة مدى تناول العلاقات المصرية الإفريقية في إطار عام متداخل مع موضوعات وقضايا أخرى، أو في إطار محدد يستهدف التركيز على رصد المضمون الخاص بالعلاقات المصرية الإفريقية بشكل محدد ومركز دون التطرق إلى موضوعات وأحداث أخرى.

11- **نوع الأطر المُستخدمة في تناول صورة العلاقات المصرية الإفريقية**: هي الأطر المُستخدمة في تناول العلاقات المصرية الإفريقية، مثل أطر الصراع، وأطر الاهتمامات

الإنسانية، وأطر الدعم، وأطر التعاون، والأطر الأخلاقية، وأطر المسئولية، وأطر المقارنة، وأطر الهجوم، وأطر الانحياز، وأطر الإرهاب، وأطر السلام، وأطر التعايش، وأطر المبالغة، وأطر التهويل.

12- **وظيفة الإطار المُستخدم في تناول صورة العلاقات المصرية الإفريقية**: تقوم الأطر المستخدمة في تناول صورة العلاقات المصرية الإفريقية بعدة وظائف أهمها: تحديد القضية وتفسيرها من خلال عرض أسباب القضية والنتائج المترتبة عليها، وطرح حلول لمشكلات معينة تطرحها القضية، إلى جانب وظائف أخرى، مثل طرح إطار وقائي لتفادي الأضرار التي قد تترتب على أحداث محددة، وطرح تقييم للوضع العام للقضية أو الموضوع، وطرح إطار توقعي لما سوف تُؤول إليه الأحداث في المستقبل.

13- **مسارات البرهنة المُستخدمة في تناول صورة العلاقات المصرية الإفريقية:** هي الأدلة والبراهين المُستخدمة للتدليل على المقولات والأحداث التي تتضمنها القضايا الخاصة بالعلاقات المصرية الإفريقية التي تعرضها الخطابات عينة الدراسة. وتتنوع هذه الأدلة والبراهين بين السياسية، والعسكرية، والإحصائية، والقانونية، والتاريخية، والأمنية، والاقتصادية، والإعلامية، والاجتماعية، والدينية، والعلمية.

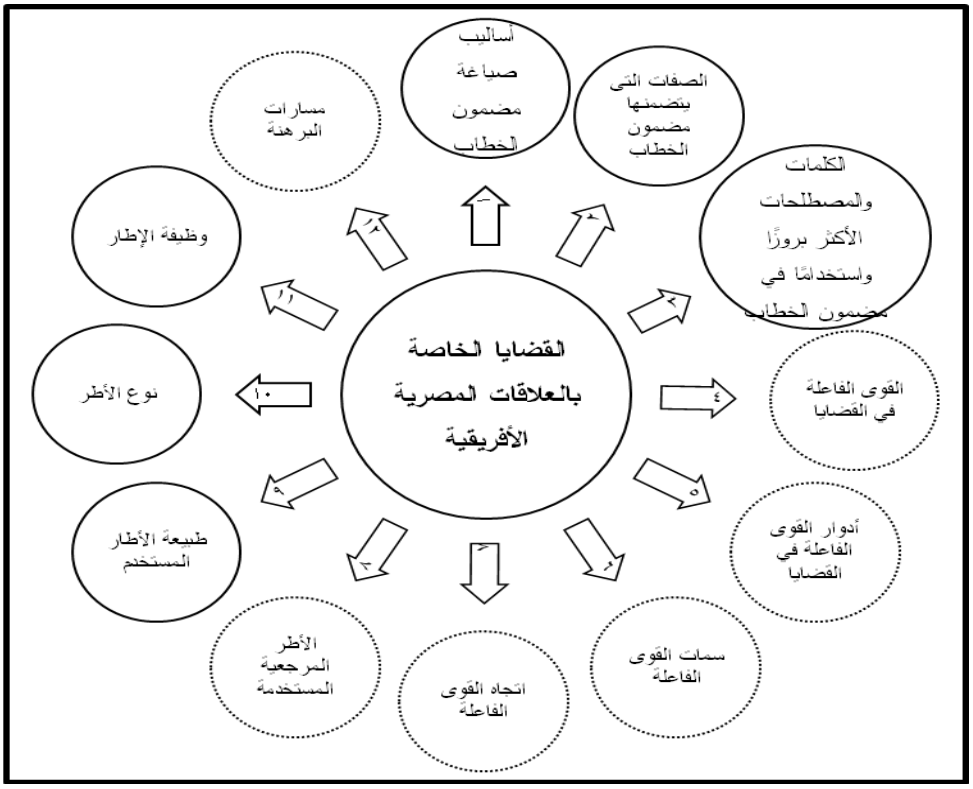

(شكل رقم 1)

نموذج إف.دي.أي (FDI)

ثامنًا- تساؤلات الدراسة:

تحددت تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

1- ما القضايا التي تناولها الخطاب الرئاسي السياسي في العلاقات المصرية الإفريقية؟

2- كيف عرض الخطاب الرئاسي السياسي الأطروحات الخاصة بالعلاقات المصرية الإفريقية؟

3- ما المرجعية التي استند إليها الخطاب الرئاسي السياسي في عرض الأطروحات الخاصة بالعلاقات المصرية الإفريقية؟

4- كيف أبرز الخطاب الرئاسي السياسي القوى الفاعلة في القضايا المصرية الإفريقية؟

5- كيف أثرت مسارات البرهنة التي تضمنها الخطاب الرئاسي السياسي في طرح الأطروحات والمواقف والسمات الخاصة بالعلاقات المصرية الإفريقية؟

6- ما الأطر الإعلامية لقضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي؟

7- ما ملامح الصورة الإعلامية للعلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي؟

تاسعًا- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تستهدف وصف الظواهر والأحداث وجمع الحقائق الدقيقة عنها، بهدف تحديد الظاهرة تحديدًا دقيقًا واكتشاف العلاقات بين المتغيرات المختلفة. وتهدف الدراسة إلى رصد وتحليل صورة العلاقات المصرية الإفريقية كما تعكسها الخطابات الرئاسية السياسية، حيث تقوم مختلف وسائل الإعلام (التقليدية والجديدة والمطبوعة والمسموعة والمرئية) بإعادة عرض هذه الخطابات الرئاسية السياسية، مع رصد الأطروحات المُستخدمة، والقوى الفاعلة المُشار إليها، وأطر تقديمها في الخطابات عينة الدراسة.

2- منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **منهج المسح** الذي يعد أحد المناهج الأساسية في البحوث الوصفية بهدف جمع البيانات وتفسيرها، من أجل الحصول على إجابات دقيقة عن موضوع الدراسة، بما يسهم في الإجابة عن تساؤلاتها من خلال التوصل إلى نتائج مفسرة لها دلالاتها الإحصائية التي تفسر أسباب الظاهرة. وتعتمد الدراسة على **تحليل المضمون الكيفي والكمي** لصورة العلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي على المستويات الدولية والإقليمية والقارية والقومية والمحلية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتحدد مجتمع الدراسة التحليلية في جميع الخطابات التي ألقاها الرئيس عبد الفتاح السيسي في المحافل والمناسبات والاجتماعات الدولية والإقليمية والإفريقية والقومية والمحلية منذ توليه الرئاسة عام 2014م حتى عام 2020م. واعتمدت الباحثة في سحب العينة على **أسلوب العينة المتاحة** التي أمكن الوصول إليها عبر القنوات التليفزيونية ومواقعها الإلكترونية على شبكة الانترنت. وتم تحليل الخطابات الرئاسية السياسية التي ألقاها الرئيس عبد الفتاح السيسي في مختلف الدول العربية والإفريقية والأجنبية، وبلغ عددها 80 خطابًا.

3- أداة جمع البيانات:

تتمثل أداة جمع البيانات في **صحيفة التحليل الكمي والكيفي،** حيث قامت الباحثة بتصميم صحيفة تحليل خطاب حرصت من خلالها على تحقيق كافة أهداف الدراسة للإجابة عن تساؤلاتها، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأسئلة التي اعتمدت على نموذج التحليل الكيفي الكمي (FDI)، الذي تضمن نظرية الأطر وأدوات مدخل تحليل الخطاب والصورة الإعلامية، لتحليل صورة العلاقات المصرية الإفريقية . **وتحددت محاور الاستمارة التحليلية فيما يلي:**

1- قضايا العلاقات المصرية الإفريقية التي تضمنها الخطاب الرئاسي السياسي.

2- أطروحات العلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي.

3- القوى الفاعلة المُستخدمة في الخطاب الرئاسي السياسي تجاه العلاقات المصرية الإفريقية.

4- الأطر المرجعية للعلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي.

5- أطر تقديم العلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي.

6- مسارات البرهنة المُستخدمة في أطروحات الخطاب الرئاسي السياسي.

7- المصطلحات والكلمات المحورية الأكثر بروزًا واستخدامًا في أطروحات الخطاب الرئاسي السياسي.

عاشرًا- وحدات القياس والعد:

1- **وحدة الموضوع**: هي الفكرة الرئيسية التي تدور حولها الأطروحة، والتي تعبر عن العلاقات المصرية الإفريقية التي يتضمنها الخطاب الرئاسي السياسي.

2- **وحدة الشخصية**: تم استخدامها للتعرف على الشخصيات التي تعد قوى فاعلة في العلاقات المصرية الإفريقية، وطبيعة الأدوار التي تقوم بها، والصفات المنسوبة إليها.

3- **وحدة الكلمة**: اعتمدت الباحثة على هذه الوحدة في تحديد الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية لتحديد مدى إيجابية أو سلبية الصورة المنعكسة، والكلمات والمصطلحات المحورية الأكثر استخدامًا وبروزًا في الأطروحات الخاصة بالعلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي.

إحدى عشر- إجراءات الصدق والثبات للدراسة:

تم قياس صدق التحليل من خلال التحديد الدقيق لفئات التحليل ووحداته، وتعريف كل فئة وكل وحدة بشكل واضح وشامل. وعرضت الباحثة صحيفة تحليل الخطاب على مجموعة من المحكمين من الأساتذة والخبراء المتخصصين في مناهج البحث والإعلام(69)، للتأكد من صدق الأداة في قياس ما أُعُدت لقياسه بالفعل، وأُجريت بعض التغييرات اللازمة على الاستمارة بناءً على توجيهات بعضهم. كما قامت الباحثة بإجراء ثبات التحليل، وتم إجراء الثبات على 8 خطابات بنسبة 10% من إجمالي عينة الدراسة البالغ عددها 80 خطابًا، بهدف تحديد مدى وضوح أسئلة صحيفة تحليل الخطاب وثباتها، وبلغت قيمة الوسيط 88%، مما يؤكد ثبات الصحيفة وصلاحيتها للتطبيق وتعميم النتائج(70).

ثاني عشر- تفسير النتائج التفصيلية للدراسة التحليلية الكيفية ومناقشتها:

1- أساليب صياغة قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية:

تميزت صياغة المضامين الخاصة بقضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية بالشمول والديناميكة والموضوعية، حيث قام مضمون الخطاب باختلاف مجاله الجغرافي ما بين المحلي والإقليمي والقاري والدولي بعرض القضايا المذكورة، خلال الفترة الزمنية من عام 2014م حتى عام 2020م، بشكل شامل يتضمن تفاصيل القضايا وتغطية كافة جوانبها بشكل موضوعي، وعرض المتغيرات والمستجدات في هذه القضايا بأسلوب ديناميكي يعكس تغير الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والتكنولوجية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والقارية والدولية.

كما شمل هذا الأسلوب كافة القضايا التي تضمنتها الخطابات الرئاسية السياسية، رغم اعتبارها قضايا جدلية، مثل قضايا التنمية المستدامة، والأمن والسلم الإفريقي، وتغير المناخ، والأزمة الليبية، وسد النهضة. ويتفق ذلك مع طبيعة بنية الخطاب والسياق الزمني والمكاني للخطابات الرئاسية السياسية التي تناولت العلاقات المصرية الإفريقية، والتي عكست الأسباب والنتائج المرتبطة بمختلف هذه القضايا. كما قدمت عديدًا من الحلول التي يمكن اتخاذها في مختلف هذه القضايا لدعم العلاقات المصرية الإفريقية، والارتقاء بالقارة والدول الإفريقية، وتحقيق حياة كريمة للمواطنين الأفارقة بما يحقق لهم الأمن والسلم والاستقرار والمستقبل الأفضل. وبذلك تعكس هذه الخطابات أيديولوجية متوازنة متكاملة تعكس الهوية الإفريقية لمصر، واعتزاز مصر بانتمائها للقارة الإفريقية وجذورها الإفريقية، وتحمل المسئولية الكاملة - باعتبارها من أكبر وأعرق الدول الإفريقية – نحو الارتقاء بإفريقيا وشعوبها. كما تعد هذه الخطابات مرجعية لتناول الإعلام التقليدي والرقمي الجديد بكافة وسائله لقضايا العلاقات المصرية الإفريقية وصورتها.

2- قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية:

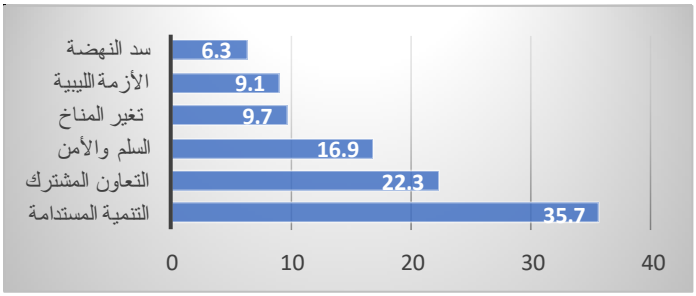

(شكل رقم 2)

قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية

تنوعت القضايا الخاصة بالعلاقات المصرية الإفريقية وصورتها في الخطاب السياسي المُحدد في الخطاب الرئاسي في الفترة من 2014 حتى 2020م. وجاءت قضية التنمية المستدامة في الترتيب الأول بنسبة 35.7%، ثم قضية التعاون المشترك بنسبة 22.3% في الترتيب الثاني، في حين جاءت قضية السلم والأمن في الترتيب الثالث بنسبة 16.9%.

ويتوافق ذلك مع توجهات السياسة الخارجية المصرية نحو إفريقيا وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة على كافة المستويات في مختلف دول القارة الإفريقية، تلتها قضية التعاون المشترك بين الدول الإفريقية على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، والعلاقات السياسية والتاريخية بين مصر ومختلف الدول الإفريقية. كما عكس الخطاب الرئاسي السياسي قضية السلم والأمن الإفريقي في ظل ظاهرة الارهاب والتطرف الدولي، والأزمات السياسية والعسكرية والأمنية في بعض الدول الإفريقية، وكيفية مواجهة الدول الإفريقية لبعض القضايا، مثل قضية الهجرة غير الشرعية والبطالة والفقر والتصحر والجفاف. واهتم الخطاب أيضًا بقضية تغير المناخ والموقف الإفريقي من تداعيات تغير المناخ على المستوى الدولي وتأثيراته على دول القارة الإفريقية. كما عرض الخطاب قضيتي الأزمة الليبية وسد النهضة، والجهود المصرية المبذولة، والموقف المصري من الأزمة الليبية وتسويتها، والمفاوضات المصرية الأثيوبية حول سد النهضة.

ونستنتج مما سبق عرضه تنوع القضايا التي تناولها الخطاب الرئاسي السياسي حول العلاقات المصرية الإفريقية، واختلاف أولويات القضايا المصرية الإفريقية، وتناولها في الخطاب توافقًا مع البعد الإفريقي في السياسة الخارجية المصرية، بما يؤكد الهوية الإفريقية لمصر، ويبرز اعتزازها بانتمائها للقارة الإفريقية، والصورة الإيجابية لهذه العلاقات.

أولاً- قضية التنمية المستدامة:

شملت قضية التنمية المستدامة عديدًا من الأطروحات، أبرزها تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، وآليات تحقيق التنمية في مختلف الدول الإفريقية، وأجندة إفريقيا للتنمية المستدامة 2063م، والتعاون الإفريقي مع مختلف القوى العالمية والإقليمية لتحقيق أهداف

التنمية المستدامة، وتحقيق حياة كريمة للمواطن الإفريقي، وكذلك أسس التنمية المستدامة وأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق المناخ المناسب لتحقيق التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجه إفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب موارد القارة الإفريقية الطبيعية والبشرية، ومبادرات التنمية المستدامة في الدول الإفريقية، والإطار العام لتحقيق التنمية المستدامة، واعتماد مقاربة شاملة تستهدف إرساء دعائم التنمية في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى مبادرة مصر لعقد النسخة الأولى من "منتدى أسوان للتنمية والأمن المستدامين" عام 2019م، وتعميم المبادرات الصحية المصرية على المستوى القاري الإفريقي، وتعزيز الرعاية الصحية الشاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ودفع التكامل الاقتصادي الإقليمي على مستوى القارة الإفريقية، وكذلك تعزيز التعاون بين إفريقيا وعديد من الدول الكبرى ذات القوى الاقتصادية والاستثمارية على المستوى الدولي، وتطوير شراكات حقيقة وفعالة معها، وعقد الاتفاقيات التجارية لهذه الدول والقوى للشراكة مع إفريقيا، بالإضافة إلى المشاركة في عديد من المؤتمرات والقمم الاقتصادية والاستثمارية على المستوى الدولي والإقليمي، والتحول الرقمي، والنمو الاقتصادي، وبناء اقتصاديات تنافسية ومتنوعة.

ثانيًا- قضية التعاون المشترك:

فيما يتعلق بأطروحات قضية التعاون المشترك، فقد تنوعت في الخطابات الرئاسية السياسية، وتضمنت العلاقات الثنائية بين مصر ومختلف دول القارة الإفريقية على المستوى التاريخي والسياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والصحي، والعمل والتعاون المشترك في إطار الاتحاد الإفريقي ونشاطاته، وعقد القمم الإفريقية المشتركة والتعاون في تنفيذ توصياتها، وكذلك التعاون المشترك لمواجهة الأوبئة، وتاريخ النضال والعمل الإفريقي المشترك، والتعاون المشترك لوضع ركائز مستقبل أفضل للأجيال القادمة تضمن العيش الكريم للشباب والأبناء الأفارقة، والتعاون بين مختلف شعوب الدول الإفريقية، وسياسة انفتاح مصر على القارة الإفريقية لتعزيز علاقاتها مع القارة الإفريقية ودولها، إلى جانب التعاون في مختلف قضايا القارة الإفريقية، والتعاون المشترك لإزالة الظلم التاريخي الواقع على القارة، ودفع العمل الإفريقي المشترك، والتعاون المشترك لتطوير البنية التحتية الإفريقية، بالإضافة إلى دعم العمل الإفريقي المشترك، ووحدة الصف الإفريقي في المحافل الدولية، والتعاون المشترك لتحقيق حلم الجماعة الاقتصادية الإفريقية وتحولها إلى واقع.

ثالثًا- قضية السلم والأمن الإفريقي:

تضمنت أطروحات قضية السلم والأمن الإفريقي في الخطابات الرئاسية السياسية قضايا الإرهاب وتهديده لسلم إفريقيا وأمنها، ورئاسة مصر لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وتعميق التعاون بين الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومواجهة عديد من القضايا التي تهدد الأمن والسلم الإفريقي كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وكذلك دعم الإجراءات الانتخابية في مختلف دول القارة الإفريقية، وتسوية النزاعات وتقديمها على منهج إدارة النزاع، وإيجاد حلول سياسية لأزمات بعض الدول الإفريقية، ومشاركة مصر والدول الإفريقية في مهام حفظ السلام متعدد الأبعاد، إلى جانب شراكة الاتحاد الإفريقي

الناجحة مع الأمم المتحدة في مهام حفظ السلام، وهيكل مجلس السلم والأمن الإفريقي ودوره المحوري في تسوية النزاعات في القارة، ودور مركز الساحل والصحراء في مكافحة الإرهاب، وتاريخ القارة الإفريقية ورموزها لتحقيق قيم العدل والمساواة بين الشعوب الإفريقية، وعام إسكات المدافع في القارة الإفريقية 2020م، والحوار الدولي الخاص بقضايا السلم والأمن، وتدشين منتدى أسوان للأمن والتنمية المستدامة باعتباره منصة دولية لبحث سبل التعزيز والترابط بين السلام والتنمية، إلى جانب العمل على تطوير بنية السلم والأمن الإفريقي بشكل شامل ومستدام كهدف إستراتيجي للقارة الإفريقية، والتقدم الذي أحرزه الاتحاد الإفريقي لتعزيز بنية السلم والأمن وأدواتها الرئيسية من قوة إفريقية جاهزة وآلية إنذار مبكرة وأدوات متطورة للوساطة والدبلوماسية الوقائية، مع عرض المستجدات على صعيد الأوضاع الأمنية في عديد من مناطق النزاعات في الدول الإفريقية، وتفعيل مبدأ الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية، واحترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتحقيق السلم والأمن اعتمادًا على نظام أكثر مساواة وعدالة في العلاقات الدولية، وقبول الاختلاف، والتعددية الثقافية والحضارية، وقبول الآخر.

رابعًا- قضية تغير المناخ:

تنوعت أطروحات قضية تغير المناخ التي تعد في أساسها قضية دولية، حيث تضمنت موقف القارة الإفريقية من تداعيات تغير المناخ وتأثيراته، وتعزيز الترابط والتنسيق بين الآليات الإفريقية المعنية بتغير المناخ، وبلورة الإسهامات الإفريقية في تغير المناخ، ودور لجنة الكاهوسك في دعم الموقف الإفريقي، وضرورة التوصل إلى اتفاق يعالج ظاهرة تغير المناخ، واتفاقية تغير المناخ، وتمثيل مصر للقارة الإفريقية، وتعبيرها عن وحدة الصف الإفريقي في الجولات التفاوضية حول تغير المناخ، وتعزيز قدرات الدول الإفريقية للتكيف مع تغيرات المناخ، وتقارير الأمم المتحدة للبيئة حول آثار تغير المناخ، وكذلك استيفاء مصر والدول الإفريقية التزامها بتقديم الإسهامات والخطط الوطنية الطموحة لمواجهة تغير المناخ، والموقف الإفريقي المشترك من شتى الموضوعات المتعلقة بتغير المناخ، ووضع أسس التعامل الجماعي الدولي مع تغير المناخ، إلى جانب جهود التصدي لتأثيرات تغير المناخ السلبية، والتقارير الدولية والأممية والاقليمية والقارية حول ظاهرة تغير المناخ وآثارها.

خامسًا- الأزمة الليبية:

عكست الخطابات الرئاسية السياسية عديدًا من الأطروحات الخاصة بالأزمة الليبية، أبرزها الأزمة الليبية، وتغلغل الإرهاب في الأراضي الليبية، والسعي للوصول إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية، وتحقيق تطلعات الشعب الليبي، ودعم الشرعية التي أقرها الشعب الليبي، ودعم المؤسسات الوطنية للدولة الليبية، ودعم الجيش الوطني الليبي، وكذلك العلاقات المصرية الليبية، وجهود القارة الإفريقية في حل الأزمة الليبية وتسويتها، ودور مصر في دعم إعادة بناء الدولة الليبية، والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والقارية لحل الأزمة الليبية، إلى جانب التحرك الشامل لتنفيذ مبادرة الأمم المتحدة للتسوية في ليبيا.

سادسًا- قضية سد النهضة:

فيما يتعلق بأطروحات قضية سد النهضة، فقد ركزت على تاريخ العلاقات المصرية الإثيوبية، وأهمية نهر النيل لمصر وإثيوبيا، والاستفادة من الموارد المشتركة، والتغلب على المشكلات، وصياغة رؤية طموحة للمستقبل، وتجنب مشاهد الجفاف والمجاعات التي وقعت في القرن الماضي، والتعاون المشترك لإنجاز اتفاق المبادئ، وكذلك تقديم نموذج يجسد معاني الأخوة والتفاهم، وبناء المصالح بين الدول الإفريقية، واحترام مبادئ القانون الدولي، والتفاوض على أسس المبادئ القانونية والتاريخية الأخلاقية، بالإضافة إلى استمرار التعثر في المفاوضات حول سد النهضة، وانعكاسات ذلك السلبية على الاستقرار والسلم والأمن في القارة الإفريقية.

3- القوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية (جدول رقم 1)

القوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية

القوى الفاعلة		القضايا												الإجمالي	
		التنمية المستدامة		التعاون المشترك		السلم والأمن		تغير المناخ		الأزمة الليبية		سد النهضة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الدول	إفريقية	223	75.9	150	98.7	105	88.2	66	80.5	59	89.4	47	100	650	85.5
	أجنبية	71	24.1	2	1.3	14	11.8	16	19.5	7	10.6	-	-	110	14.5
المجموع الفرعي		**294**	**41.5**	**152**	**29**	**119**	**37.2**	**82**	**44.3**	**66**	**35.7**	**47**	**49.5**	**760**	**37.6**
مؤسسات	إفريقية	94	56	49	76.6	43	45.3	21	47.7	26	38.2	2	66.7	235	53.2
	عربية	4	2.4	-	-	-	-	-	-	1	1.5	-	-	5	1.1
	أجنبية	15	8.9	-	-	1	1.1	-	-	-	-	-	-	16	3.6
	دولية	55	32.7	15	23.4	51	53.7	23	52.3	41	60.3	1	33.3	186	42.1
المجموع الفرعي		**168**	**23.7**	**64**	**12.2**	**95**	**29.7**	**44**	**23.8**	**68**	**36.8**	**3**	**3.2**	**442**	**21.9**
شخصيات	إفريقية	222	89.9	309	100	100	94.3	55	93.2	46	90.2	45	100	777	95.1
	أجنبية	25	10.1	-	-	6	5.7	4	6.8	5	9.8	-	-	40	4.9
المجموع الفرعي		**247**	**34.8**	**309**	**58.8**	**106**	**33**	**59**	**31.9**	**51**	**27.6**	**45**	**47.4**	**817**	**40.5**
الإجمالي		**709**	**100**	**525**	**100**	**320**	**100**	**185**	**100**	**185**	**100**	**95**	**100**	**2019**	**100**

تشير بيانات الجدول السابق إلى تنوع القوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بين الدول والمؤسسات والشخصيات؛ فجاءت في الصدارة **الشخصيات** باعتبارها قوى فاعلة بنسبة 40.5%، ثم **الدول** في الترتيب الثاني بنسبة 37.6%، في حين جاءت **المؤسسات** في الترتيب الثالث بنسبة 21.9%.

وتصدرت **الدول الإفريقية** الدول باعتبارها قوى فاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بنسبة 85.4%، في حين بلغت نسبة الدول الأجنبية 14.6%، وجاءت **المؤسسات الإفريقية** بنسبة 53.2%، ثم المؤسسات الدولية بنسبة 42.1%، وانخفضت نسبة كل من المؤسسات الأجنبية والعربية فبلغت 3.6% و1.1% على التوالي. وفيما يتعلق **بالشخصيات،** ظهرت الشخصيات الإفريقية بوصفها قوى فاعلة بنسبة 95.1%، في حين انخفضت نسبة الشخصيات الأجنبية إلى 4.9%. ويتفق ذلك إلى حد كبير مع طبيعة القضايا المرتبطة بالعلاقات المصرية الإفريقية التي تعكسها الخطابات الرئاسية السياسية.

كما تنوعت القوى الفاعلة وفقًا للقضايا الخاصة بالعلاقات المصرية الإفريقية التي تضمنتها الخطابات الرئاسة السياسية، واختلفت القوى الفاعلة في هذه القضايا؛ فجاءت الدول في الترتيب الأول باعتبارها قوى فاعلة في **قضية التنمية المستدامة** بنسبة 41.5%، ثم الشخصيات في الترتيب الثاني بنسبة 34.8%، في حين جاءت المؤسسات في الترتيب الأخير بنسبة 23.7%. وعلى النقيض، فقد تصدرت الشخصيات القوى الفاعلة في **قضية التعاون المشترك** بنسبة 58.8%، فالدول بنسبة 29%، وانخفضت نسبة المؤسسات فبلغت 12.2%. **وفي قضية السلم والأمن،** حازت الدول كقوى فاعلة نسبة 37.2%، وظهرت الشخصيات والمؤسسات بنسبتي 33% و29.7% على التوالي. وتصدرت الدول القوى الفاعلة في **قضية تغير المناخ** بنسبة 44.3%، وظهرت الشخصيات بنسبة 31.9%، فالمؤسسات بنسبة 23.8%. وجاءت المؤسسات كقوى فاعلة في **الأزمة الليبية** بنسبة 36.8%، ثم الدول بنسبة 35.7%، وبلغت نسبة الشخصيات 27.6%. وفي **قضية سد النهضة،** جاءت الدول في الترتيب الأول باعتبارها قوى فاعلة بنسبة 49.5%، ثم الشخصيات في الترتيب الثاني بنسبة 47.4%، في حين انخفضت نسبة المؤسسات إلى 3.2%. وتستعرض الباحثة تفاصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً- قضية التنمية المستدامة:

تضمنت القوى الفاعلة ما يلي:

1- الدول:

تضمنت الدول الإفريقية والأجنبية؛ وشملت الدول الإفريقية مصر، ونيجيريا، وإثيوبيا، والكونغو، وكوت ديفوار، وغانا. وأشارت الخطابات إلى هذه الدول بالتركيز على ما تمتلكه من خطط تنموية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضمنت الدول الأجنبية اليابان، والصين، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وروسيا، وبيلاروسيا، ورومانيا، حيث ظهرت في إطار المشروعات التنموية والخطط التنموية المشتركة بين الدول الإفريقية والدول المتقدمة والقوى الصناعية، والشراكات والاتفاقيات التي جمعت بين الدول الإفريقية والأجنبية لتحقيق أولويات أجندة التنمية المستدامة لإفريقيا 2063م.

2- المؤسسات:

تنوعت المؤسسات الفاعلة، فشملت المؤسسات الإفريقية والعربية والأجنبية والدولية؛ وتضمنت المؤسسات الإفريقية كل من الاتحاد الإفريقي، وبنك التنمية الإفريقية، والحكومات الإفريقية، ومركز الساحل والعاج، ومركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار، والمؤسسات التمويلية القارية. وتضمنت المؤسسات الدولية كل من منظمة الصحة العالمية، والأمم المتحدة، ومؤسسات القطاع الخاص الدولية، والبنك الدولي، والبنوك الاستثمارية الدولية. كما تتضمنت المؤسسات الدولية التنظيمات الإرهابية بشكل عام، وتنظيم داعش بشكل خاص. واشتملت المؤسسات الأجنبية على الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوراسيوي، والشركات متعددة الجنسيات، ومؤسسات التمويل الأجنبية، والشركات الروسية، والشركات اليابانية، والشركات الصينية، وشركات البلاروسية، والشركات الألمانية، والشركات الإيطالية، وشركات القطاع الخاص الأجنبية. واقتصرت المؤسسات العربية على جامعة الدول العربية.

3- الشخصيات:

فيما يتعلق بالشخصيات، فقد شملت شخصيات القادة والمسئولين السياسيين على المستوى المحلي والإقليمي والقاري والدولي، بالإضافة إلى الشعوب؛ وجاءت في الصدارة الشخصيات الإفريقية التي تصدرها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورؤساء الدول الإفريقية، ورئيس كوت ديفوار، ورئيس نيجيريا، ورئيس السنغال، ورئيس رواندا، ورئيس الاتحاد الإفريقي، والقادة والزعماء الأفارقة، والرموز التاريخية الإفريقية، والشعوب الإفريقية، ورواد الأعمال في إفريقيا. وتضمنت الشخصيات الأجنبية رئيس وزراء ألمانيا، والرئيس الإيطالي، والرئيس الروسي، ورئيس بيلاروسيا، ورئيس الصين، ورئيس اليابان، ورئيس رومانيا، ورئيس الاتحاد الأوروبي، ورجال الأعمال الروس، ومسئولي الأمم المتحدة.

ثانيًا- قضية التعاون المشترك:

تضمنت القوى الفاعلة ما يلي:

1- الدول:

شملت الدول الإفريقية والأجنبية؛ وكانت الدول الإفريقية في المقدمة، حيث تصدرتها مصر، وإثيوبيا، وجنوب إفريقيا، والجابون، وليبيا، وكوت ديفوار، وموريتانيا الإسلامية، وغينيا الإستوائية، ونيجيريا، وغانا، وجنوب السودان، ومالي، ورواندا، والسنغال، والصومال. وأوغندا، وزامبيا وسيراليون. وانخفضت نسبة الدول الأجنبية، فاقتصرت على الدول المتقدمة. ويتسق ذلك مع طبيعة القضية التي تعني بعلاقات التعاون المشترك بين الدول الإفريقية.

2- المؤسسات:

اقتصرت المؤسسات على المؤسسات الإفريقية التي تضمنت الاتحاد الإفريقي، والحكومات الإفريقية، والوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، ولجنة رؤساء الدول

والحكومات الإفريقية، والأزهر الشريف، والنيباد، ومجلس النواب الإثيوبي. وتحددت المؤسسات الدولية في الأمم المتحدة.

3- الشخصيات:

اقتصرت على الشخصيات الإفريقية التي تضمنت الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس كوت ديفوار، ورئيس زامبيا، ورئيس وزراء أثيوبيا، ورئيس غينيا الإستوائية، ورئيس غانا، ورئيس مالي، ورئيس موريتانيا الإسلامية، ورئيس السنغال، ورئيس نيجيريا، ورئيس سيراليون، ورئيس رواندا، وملك المغرب، ورئيس مجلس النواب الإثيوبي وأعضائه، ورئيس الاتحاد الإفريقي، والزعماء الأفارقة الآباء المؤسسين لإفريقيا، وقادة الرأي الأفارقة. بالإضافة إلى شعوب الدول الإفريقية، وضمت الشعوب المصرية والجزائرية والإثيوبية.

ثالثًا- قضية الأمن والسلم الإفريقي:

تحددت القوى الفاعلة فيما يلي:

1- **الدول:**

شملت الدول الإفريقية والأجنبية؛ **و**تضمنت الدول الإفريقية مصر، والكونغو، وتشاد، وكوت ديفوار، وموريتانيا الإسلامية، وليبيا، وغينيا الإستوائية، والسودان، وجنوب السودان، والجابون، والصومال، والجزائر، ومالي، وبورندا. وتضمنت الدول الأجنبية روسيا، وبلاروسيا، وألمانيا، بالتركيز على التعاون الأمني والتدريبات الأمنية والعسكرية المشتركة.

2- المؤسسات:

تحددت المؤسسات الفاعلة في المؤسسات الدولية والإفريقية؛ وتضمنت المؤسسات الدولية كل من الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والتنظيمات الارهابية. وتضمنت المؤسسات الإفريقية كل من الاتحاد الإفريقي، ومجلس السلم والأمن الإفريقي، والحكومات الإفريقية، ومركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الاعمار، ومركز مكافحة الإرهاب التابع لتجمع الساحل والصحراء، ولجان المفوضية الإفريقية. وتحددت المؤسسات الأجنبية في الاتحاد الأوروبي.

3- الشخصيات:

شملت الشخصيات الإفريقية والأجنبية؛ وتمثلت الشخصيات الإفريقية في الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس كوت ديفوار، ورئيس الكونغو، ورئيس تشاد، وعديد من رؤساء الدول الإفريقية، ورئيس الاتحاد الإفريقي، ورئيس مجلس السلم والأمن الإفريقي، وقادة الرأي والنخبة الإفريقية. وتحددت الشخصيات الأجنبية في رئيس الاتحاد الأوروبي، ورئيس وزراء ألمانيا، ومسئولي الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

رابعًا- قضية تغير المناخ:

تحددت القوى الفاعلة فيما يلي:

1- الدول:

شملت الدول الإفريقية والأجنبية المتقدمة.

2- المؤسسات:

تضمنت المؤسسات الفاعلة في القضية كل من المؤسسات الإفريقية والأجنبية؛ فشملت المؤسسات الإفريقية كل من الاتحاد الإفريقي، والحكومات الإفريقية، ولجنة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المعنية بتغير المناخ (الكاهوسك)، وبنك التنمية الإفريقي، ومؤسسات القطاع الخاص الإفريقي، والبنوك الإفريقية، ومؤسسات التمويل القارية. وتحددت المؤسسات الدولية في الأمم المتحدة، ومؤسسات التمويل الدولية، ومؤسسات القطاع الخاص الدولية، والبنك الدولي، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

3- الشخصيات:

تضمنت الشخصيات الإفريقية والأجنبية؛ وشملت الشخصيات الإفريقية رؤساء الدول الإفريقية، أبرزهم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الجابون، ورئيس مالي، ووزراء البيئة الأفارقة، وقادة الرأي والنخبة الإفريقية، والمفاوضيين الأفارقة، ورئيس الاتحاد الإفريقي، والشعوب الإفريقية. واقتصرت الشخصيات الأجنبية على مسئولي الأمم المتحدة.

خامسًا- الأزمة الليبية:

تضمنت القوى الفاعلة ما يلي:

1- الدول:

شملت الدول الإفريقية والأجنبية؛ فتضمنت الدول الإفريقية مصر، وليبيا، والدول الإفريقية. واقتصرت الدول الأجنبية على فرنسا، وألمانيا، وروسيا، واليابان.

2- المؤسسات:

تحددت في المؤسسات الدولية والإفريقية؛ فشلمت الدولية منها كل من الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والتنظيمات الإرهابية الدولية. وشملت المؤسسات الإفريقية كل من الاتحاد الإفريقي، والحكومة الليبية، والمؤسسات الليبية، والجيش الوطني الليبي، ومجلس النواب الليبي. واقتصرت المؤسسات العربية على جامعة الدول العربية.

3- الشخصيات:

تمثلت في الشخصيات الإفريقية والأجنبية؛ وشملت الشخصيات الإفريقية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورؤساء الدول الإفريقية، ومسئولي ليبيا، والشعب الليبي.

وتحددت الشخصيات الأجنبية في رئيس وزراء ألمانيا، والرئيس الروسي، والرئيس الفرنسي، ومسئولي منظمة الأمم المتحدة.

سادسًا- قضية سد النهضة:

تحددت القوى الفاعلية فيما يلي:

1- **الدول:**

شملت الدول الإفريقية فقط، فتصدرتها مصر، وإثيوبيا، والسودان، وجنوب السودان. ويتوافق ذلك مع طبيعة القضية باعتبارها قضية إفريقية تخص الشأن الإفريقي.

2- المؤسسات:

تحددت في المؤسسات الإفريقية، فشملت حكومة إثيوبيا، ومجلس الشعب الإثيوبي.

3- الشخصيات:

اقتصرت على الشخصيات الإفريقية التي تصدرها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس وزراء إثيوبيا، ورئيس مجلس نواب إثيوبيا، ورؤساء الدول الإفريقية. كما تحددت الشعوب الإفريقية في شعوب دول حوض النيل الشعب المصري، والشعب الإثيوبي، والشعب السوداني، وشعب جنوب السودان.

4- دور القوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية:

(جدول رقم 2)

دور القوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية

دور القوى الفاعلة	القضايا														الإجمالي	
	التنمية المستدامة		التعاون المشترك		السلم والأمن		تغير المناخ		الأزمة الليبية		سد النهضة					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%
أساسي	709	100	525	100	320	100	185	100	185	100	95	100			2019	100
الإجمالي	709	100	525	100	320	100	185	100	185	100	95	100			2019	100

يتضح من بيانات الجدول السابق أن جميع الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في القضايا الخاصة بالعلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية تعد أدوارًا أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، باعتبارها قوى فاعلة محركة لأحداث القضايا. وقد يرتبط ذلك بطبيعة بنية الخطابات الرئاسية السياسية وخصائصها التي تركز في سياقها على القوى الفاعلة الرئيسية التي تمارس دورًا أساسيًا في إدراة شئون القضايا على المستوى المحلي والإقليمي والقاري والدولي، وتبرز أهميتها.

جاءت أدوار القوى الفاعلة أساسية في قضايا التنمية المستدامة، والتعاون المشترك، والسلم والأمن، وتغير المناخ، والأزمة الليبية، وسد النهضة، وهي أدوار منسوبة لقوى فاعلة متنوعة،

شملت الدول والمؤسسات والشخصيات على المستوى الإفريقي والإقليمي والدولي، مما يبرز دور القوى الفاعلة في هذه القضايا وأهميتها لما نُسب إليها من أدوار أساسية.

5- اتجاه القوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية:

(جدول رقم 3)

اتجاه القوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية

اتجاه القوى الفاعلة	القضايا												الإجمالي	
	التنمية المستدامة		التعاون المشترك		السلم والأمن		تغير المناخ		الأزمة الليبية		سد النهضة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مؤيد	663	93.5	505	96.2	265	82.8	168	90.8	176	95.1	94	98.9	1871	92.7
محايد	18	2.5	8	1.5	23	7.2	17	9.2	2	1.1	1	1.1	69	3.4
معارض	28	4	12	2.3	32	10	-	-	7	3.8	-	-	79	3.9
الإجمالي	709	100	525	100	320	100	185	100	185	100	95	100	2019	100

يتضح مما سبق تنوع اتجاهات القوى الفاعلة في القضايا الخاصة بالعلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية؛ حيث تصدر الاتجاه المؤيد للقوى الفاعلة جميع الاتجاهات بنسبة 92.7%، تلاه بفارق نسبي كبير كل من الاتجاه المعارض والمحايد للقوى الفاعلة، حيث بلغت نسبتهما 3.9% و 3.4% على التوالي. وقد اختلفت اتجاهات القوى الفاعلة باختلاف القضايا التي تضمنتها الخطابات الرئاسية السياسية.

أولاً- قضية التنمية المستدامة:

ظهر **الاتجاه المؤيد** للقوى الفاعلة بنسبة 93.5%، وكان الاتجاه المعارض بنسبة 4%، كما ظهر الاتجاه المحايد بنسبة 2.5%؛ وقد تبنت أغلب القوى الفاعلة المتمثلة في الدول الإفريقية أطروحات التنمية المستدامة ورغبة دول القارة في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، وتدعيم الأجندة التنموية لإفريقيا 2063م وآليات تنفيذها، ودعم الدول والمؤسسات الأجنبية للاستثمار والتنمية في إفريقيا، ودعم تحقيق مناخ مناسب للتنمية في إفريقيا، وعديد من المبادرات والمؤتمرات المشتركة بين القوى الفاعلة الإفريقية والأجنبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف الدول الإفريقية. وعلى النقيض من ذلك، اقتصر **الاتجاه المعارض** للقوى الفاعلة على التنظيمات الإرهابية الدولية، أهمها تنظيم داعش الذي يسعى لتدمير فرص التنمية في دول القارة الإفريقية، وإثارة العمليات الإرهابية والتطرف، وتشتيت الجهود الإفريقية المشتركة في مجال التنمية المستدامة. ونُسب **الاتجاه المحايد** لبعض المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والمؤسسات التمويلية الدولية الحكومية والخاصة، لحيادية دورها في دعم التنمية المستدامة في إفريقيا، وعدم تحقيق التوازن الدولي في الموارد والتمويل بين الدول المتقدمة والدول النامية، منها الدول الإفريقية.

ثانيًا- قضية التعاون المشترك:

بلغت نسبة **الاتجاه المؤيد** للقوى الفاعلة 96.2%، وانخفضت نسبة **الاتجاه المعارض** فبلغت 2.3%، وبلغت نسبة **الاتجاه المحايد** 1.5%. ويتضح الفارق النسبي الكبير بين الاتجاه المؤيد للقوى الفاعلة والاتجاهات المعارضة والمحايدة؛ فقد سعت القوى الفاعلة- التى تضمنت في أغلبها دولاً ومؤسسات وشخصيات إفريقية- لتحقيق السلم والأمن الإفريقيين، والعمل على تسوية النزاعات في الدول الإفريقية، وحل الأزمات السياسية، ومواجهة الفساد، وتدعيم التعاون المشترك بين الدول الإفريقية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية والتكنولوجية، ودعم العلاقات الثنائية بين دول القارة الإفريقية في إطار التاريخ والموقع الجغرافي المشترك، وسعي القوى الفاعلة لتطوير النظم الأمنية في القارة الإفريقية، وتنظيم القوى الفاعلة لعديد من آليات مواجهة الإرهاب، وتفعيل دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حفظ الأمن والاستقرار في دول القارة الإفريقية.

ثالثًا- قضية السلم والأمن:

بلغت نسبة **الاتجاه المؤيد** 82.8%، وتضمن القوى الفاعلة الإفريقية التى سعت لدعم السلم والأمن في القارة الأفريقية. واقتصر **الاتجاه المعارض** للقوى الفاعلة في القضية على التنظيمات الدولية الإرهابية التي تسعى لزعزعة السلم والأمن في عديد من الدول الإفريقية عبر العمليات الإرهابية المتطرفة، ومحاولات تجنيد الشباب الإفريقي لصالحهم. كما نُسب **الاتجاه المحايد** للمؤسسات الدولية، مُحددة في مجلس الأمن والأمم المتحدة، حيث اتخذا موقفًا محايدًا في عديد من المواقف الخاصة بتحقيق السلم والأمن في دول القارة الإفريقية، ولم يهتما بمراعاة المساواة والعدالة في العلاقات الدولية.

رابعًا- قضية تغير المناخ:

بلغت نسبة **الاتجاه المؤيد** للقوى الفاعلة 90.8%، في حين بلغت نسبة **الاتجاه المحايد** 9.2%. ويتفق ذلك مع طبيعة القضية التي تعد قضية دولية في المقام الأول تمس مصالح جميع دول المجتمع الدولي، منها الدول الإفريقية؛ فعكست القوى الفاعلة الإفريقية وحدة الصف الإفريقي، وسعت لبلورة الإسهامات الإفريقية في تغير المناخ، وتحديد الآليات الإفريقية لمواجهة التحديات الناجمة عن ظاهرة تغير المناخ وتأثيراتها السلبية على القارة. واقتصرت **الأدوار المحايدة** على الدول المتقدمة، ومنظمة الأمم المتحدة، ومنظمات التمويل الدولية والخاصة، حيث لم تبدِ هذه الدول والمؤسسات موقفًا إيجابيًا أو سلبيًا من دعم القوى الفاعلة الإفريقية في مواجهة تحديات ظاهرة تغير المناخ وتأثيراتها السلبية على دول القارة.

خامسًا- الأزمة الليبية:

تنوعت اتجاهات القوى الفاعلة نحو الأزمة الليبية، حيث تصدر الاتجاه المؤيد للقوى الفاعلة الترتيب الأول بنسبة 95.1%، في حين جاء الاتجاه المعارض في الترتيب الثاني، بفارق نسبي كبير، فبلغ 3.8%، وجاء في الترتيب الثالث الاتجاه المحايد للقوى الفاعلة بنسبة 1.1%؛ وتحدد **الاتجاه المؤيد** للقوى الفاعلة في الأزمة الليبية في دعم القوى الفاعلة الإفريقية، التي تضمنت الدول والمؤسسات والشخصيات الإفريقية، والقوى الفاعلة العربية

التي اقتصرت على المؤسسات العربية مُحددة في جامعة الدول العربية، والقوى الفاعلة الأجنبية مُحددة في الدول والشخصيات الأجنبية التي تدعم التسوية السياسية للأزمة الليبية. واقتصر **الاتجاه المعارض** على التنظيمات الإرهابية وقوى التطرف التي تستهدف تخريب ليبيا ونهب ثرواتها ومواردها، بالتعاون مع قوى إقليمية ودولية داعمة للإرهاب في ليبيا. وتحدد **الاتجاه المحايد** في بعض دول المجتمع الدولي والمنظمات الدولية التي اتخذت موقف الحياد نحو ما يحدث في ليبيا.

سادسًا- قضية سد النهضة:

تعد قضية سد النهضة قضية ذات طبيعة إفريقية خالصة، وانعكس ذلك في اتجاهات القوى الفاعلة في القضية، فجاءت مؤيدة بنسبة 98.9%، ومحايدة بنسبة 1.1%، بفارق نسبي كبير بينهما، في حين اختفى الاتجاه المعارض للقوى الفاعلة تماما؛ وتحددت **الاتجاهات المؤيدة** للقوى الفاعلة في الدول والمؤسسات والشخصيات الإفريقية التي سعت لاجتياز أزمة سد النهضة، ومحاولة تحقيق التوازن بين مصالح الدول الأربعة لحوض النيل بشكل عام، ومصر وإثيوبيا بشكل خاص، في إطار دعم هذه الدول الإفريقية للعلاقات التاريخية بينهم، وإدراك أهمية نهر النيل في مصر وإثيوبيا، ودفع العمل المشترك لإنجاز الاتفاقيات المُبرمة في هذا الشأن، والسعي لتقديم نموذج يجسد معاني الأخوة والتفاهم وتبادل المصالح بين هذه الدول لأبناء القارة الإفريقية. واقتصر **الاتجاه المحايد** على موقف إثيوبيا نحو تنفيذ بعض الآليات الخاصة باتفاقيات سد النهضة.

6- سمات القوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية:

(جدول رقم 4)

سمات القوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية

سمات القوى الفاعلة	القضايا														الإجمالي	
	التنمية المستدامة		التعاون المشترك		السلم والأمن		تغير المناخ		الأزمة الليبية		سد النهضة					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%
إيجابية	158	87.8	181	93.8	62	69.7	11	100	35	55.6	36	100			483	84.4
سلبية	22	12.2	12	6.2	27	30.3	-	-	28	44.4	-	-			89	15.6
الإجمالي	180	100	193	100	89	100	11	100	63	100	36	100			572	100

توضح بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة السمات الإيجابية المنسوبة للقوى الفاعلة في القضايا الخاصة بالعلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية، حيث بلغت نسبة السمات الإيجابية 84.4%، والسمات السلبية 15.6%، بفارق نسبي كبير بينهما بلغ 68.8%. واختلفت نسبة السمات الإيجابية والسلبية المنسوبة للقوى الفاعلة باختلاف القضايا؛ فتحددت السمات إيجابية في قضيتي تغير المناخ وسد النهضة، وارتفعت نسبة السمات الإيجابية المنسوبة للقوى الفاعلة في قضية التعاون المشترك عن القضايا الأخرى لتصل إلى 93.8%، تلتها قضية التنمية المستدامة بنسبة 87.8%، في حين ارتفعت نسبة السمات السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة في قضيتي الأزمة الليبية والسلم والأمن الإفريقي، فبلغت

44.4% و30.3% على التوالي. وقد يتوافق ذلك مع طبيعة ونوعية القضايا والأطروحات التي تضمنتها، واتجاهات القوى الفاعلة نحوها، مما انعكس على سمات القوى الفاعلة بالإيجاب والسلب في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية. وتوضح الباحثة تفاصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً- قضية تغير المناخ:

يتضح اقتصار السمات الإيجابية على القوى الفاعلة في قضية تغير المناخ توافقًا مع طبيعة هذه القضية والأطروحات التي عرضتها الخطابات الرئاسية حولها؛ فهي قضية ذات طابع دولي، اعتمدت أطروحاتها على التأثيرات السلبية لظاهرة تغير المناخ على دول العالم، والإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة هذه التحديات والتأثيرات السلبية في إطار تعاوني مشترك بين جميع دول ومؤسسات وشعوب العالم بهدف مواجهة الخطر المشترك. ومن هنا اقتصرت السمات المنسوبة للقوى الفاعلة في القضية على الصفات الإيجابية التي تعكس دور الجميع، بما فيهم القوى الفاعلة الإفريقية، في مواجهة هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على دول العالم. واقتصرت أطروحات القضية على السمات الإيجابية للقوى الفاعلة، مثل "لعبت مصر دورًا بناءً في مختلف الجولات التفاوضية حول تغير المناخ اضطلاعًا بمسئولياتها في تمثيل القارة الإفريقية وتعبيرًا عن وحدة الصف الإفريقي".

ثانيًا- قضية سد النهضة:

يتضح اقتصار السمات الإيجابية على القوى الفاعلة في القضية توافقًا مع طبيعتها والأطروحات التي عرضتها الخطابات عينة الدراسة حولها؛ فهي قضية ذات طابع إفريقي خالص، تمحورت الأطروحات الخاصة بها في الخطابات الرئاسية السياسية على إنشاء إثيوبيا لسد النهضة، وتأثير ذلك على دول حوض النيل وشعوبها، وحق إثيوبيا في تحقيق التنمية، وحق دول حوض النيل الأخرى في تجنب خطر الجفاف والمجاعات. ومن هنا استهدفت القوى الفاعلة في القضية الوصول إلى حل متوازن يراعي مصالح جميع دول حوض النيل وشعوبها في إطار التعاون بين الدول الأشقاء الذين تربطهم أواصر التعاون والعلاقات التاريخية العريقة. وفي إطار ذلك اقتصرت السمات المنسوبة للقوى الفاعلة في أطروحات القضية على السمات الإيجابية. ومن نماذج ذلك "قارتنا نموذج يجسد معاني الأخوة والتفاهم"، و"مصر الزاخرة بالإمكانات والطاقات وبخبرات وقدرات أبنائها".

ثالثًا- قضية الأزمة الليبية:

ارتفعت نسبة السمات السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة في القضية توافقًا مع أطروحات القضية واتجاهات القوى الفاعلة فيها التي ارتفعت فيها نسبة التنظيمات الإرهابية، وقوى التطرف والإرهاب، وتوافق قوى إقليمية ودولية معها لنهب ثروات ليبيا وتهديد استقرارها. ومن هنا ارتفعت نسبة السمات السلبية المنسوبة لهذه القوى الفاعلة ذات الاتجاه المعارض لحل الأزمة الليبية وتسويتها. وتنوعت السمات المنسوبة للقوى الفاعلة، فتضمنت سمات إيجابية مثل "هذه الدول الشقيقة التي تربطها بمصر علاقات جوار مباشرة وصلات شعبية ضاربة في أعماق التاريخ" و"تقوم مصر بدور نشط لجمع الفرقاء الليبيين"، وسمات أخرى سلبية مثل

"ليبيا بيئة خصبة للجماعات التكفيرية والإرهابية"، و"البلد الشقيق"، و"الأطراف الليبية الملتزمة بنبذ العنف والإرهاب"، و"الإرهابيون المتطرفون".

رابعًا- قضية السلم والأمن الإفريقي:

اتضح ارتفاع نسبة السمات السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة في القضية إلى حد ما، حيث نُسبت هذه السمات للقوى الفاعلة ذات الاتجاه المعارض لتحقيق الأمن والسلم في دول القارة الإفريقية، وتضمنت التنظيمات الإرهابية، وقوى التطرف، وبعض الدول الإفريقية التي تعاني من أزمات سياسية وأمنية وعسكرية، وكذلك الأطراف الفاعلة في عديد من القضايا التي تهدد الأمن والسلم الإفريقي، مثل الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والبطالة، وندرة الماء والغذاء، والتصحر، وضعف الرعاية الصحية. وتضمنت السمات الإيجابية التي نُسبت للقوى الفاعلة في القضية "الاتحاد الإفريقي الذي تقدم شراكته الناجحة مع الأمم المتحدة نموذجًا يحتذى به في مهام حفظ السلام". ومن نماذج السمات السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة في أطروحات القضية ما يلي: "الإرهاب الذي يحصد الأرواح وتقسيم المجتمعات ويقضي على نسيجها" و"عدوى هذا الوباء تنتقل عبر الحدود"، و"أيديولوجيات متطرفة"، و"تنخرط بعض دول القارة في نزاعات دامية قبلية كانت أو حدودية تمزق أوصالنا أو نفقد فيها خبرة أبنائنا".

خامسًا- قضية التنمية المستدامة:

نُسبت السمات الإيجابية والسلبية للقوى الفاعلة في القضية، ومن نماذجها: "بلدكم الشقيقة"، و"الحق في التنمية"، و"عقول مفكرة وخبرات علمية وعملية وقوى عاملة"، و"مصر وإثيوبيا كقطبين رئيسين في القارة"، و"تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة تعود بالنفع على الجميع وفي مقدمتهم المرأة التي ثبتت التجارب محورية دورها في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن إدراكها العميق للمسئولية ومسارعتها لتلبية نداء وطنها"، و"لدينا من العزيمة والحكمة وروح التضامن ما يكفي لتجاوزهما بما يمكننا من تحقيق إنجاز تاريخي جديد في مسيرة العمل التنموي"، و"القارة الإفريقية هي قارة الفرص والقاطرة الجديدة للتنمية"، و"الأولوية التي تعطيها ألمانيا للقارة الإفريقية والدور الذي تضطلع به ألمانيا في تعزيز جهود انعاش الاقتصاد العالمي"، و"نتطلع لخبرة روسيا واستثماراتها في إطار التكامل"، و"مكامن الخلل الكبرى في النظام الاقتصادي العالمي وزيادة الفجوة بين العالمين المتقدم والنامي"، و"أزمة النظام وعجزه عن الوفاء بالمقاصد والغايات".

سادسًا- قضية التعاون المشترك:

نُسبت عديد من السمات الإيجابية للقوى الفاعلة في القضية، مثل: "نهضة إثيوبيا الحكيمة ومصر اليوم تقف بكل عزم إلى جانب أثيوبيا لكي تحول معًا تلك النبوءة إلى حقيقة واقعية"، و"إفريقيا العظيمة"، و"التوجه بالشكر لحكومة وشعب غينيا الإستوائية على حفاوة الاستقبال"، و"أعرب عن تقديري البالغ لفخامة الأخ محمد ولد عبد العزيز رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية على جهوده المتميزة ونجاحه في قيادة الاتحاد الإفريقي بحكمة ورؤية

ثاقبة"، و"أتوجه بالشكر للسيدة الدكتورة زوما رئيسية المفوضية الاتحاد الإفريقي على التنظيم المتميز لاجتماعاتنا".

ويُلاحظ ارتفاع نسبة السمات الإيجابية المنسوبة للقوى الفاعلة في قضايا التنمية المستدامة والتعاون المشترك والسلم والأمن الإفريقي، توافقًا مع طبيعة هذه القضايا التي تعد ذات طابع إفريقي، سعت فيها القوى الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة، وصياغة أجندة التنمية المستدامة لإفريقيا 2063م، والخطط التنموية للدول الإفريقية في إطار الارتقاء بالدول الإفريقية ومستوى معيشة الشعوب بها، وتحقيق التعاون بين دول القارة الإفريقية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية والتكنولوجية، وتحقيق الأمن والسلم الإفريقي، ومواجهة الأوبئة والفساد والجريمة المنظمة، والعمل على تسوية النزاعات، وإنهاء الأزمات في عديد من الدول الإفريقية التي تعاني شعوبها من ويلات هذه النزاعات والأزمات. واعتمادًا على ذلك، ارتفعت نسبة السمات الإيجابية المنسوبة للقوى الفاعلة في هذه القضايا توافقًا مع أطروحاتها واتجاهات القوى الفاعلة المؤيدة لها في القضايا الثلاث.

7- الأطر المرجعية لقضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية:

(جدول رقم 5)

الأطر المرجعية لقضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية

الأطر المرجعية	القضايا												الإجمالي	
	التنمية المستدامة		التعاون المشترك		السلم والأمن		تغير المناخ		الأزمة الليبية		سد النهضة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مرجعية سياسية	101	31.9	72	38.5	51	31.5	32	37.2	28	32.9	15	39.5	299	34.2
مرجعية اقتصادية	109	34.4	28	15	18	11.1	26	30.2	1	1.2	1	2.6	183	20.9
مرجعية أمنية	25	7.9	22	11.8	50	30.9	-	-	25	29.4	-	-	122	13.9
مرجعية تاريخية	16	5	32	17.1	10	6.2	-	-	-	-	7	18.4	65	7.4
مرجعية قانونية	16	5	7	3.7	10	6.2	9	10.5	10	11.8	9	23.7	61	7
مرجعية علمية	28	8.8	7	3.7	3	1.9	19	22.1	-	-	-	-	57	6.5
مرجعية اجتماعية	21	6.6	8	4.3	9	5.5	-	-	-	-	5	13.2	43	4.9
مرجعية عسكرية	1	0.3	5	2.7	9	5.5	-	-	21	24.7	-	-	36	4.1
مرجعية دينية	-	-	6	3.2	2	1.2	-	-	-	-	1	2.6	9	1
الإجمالي	317	100	187	100	162	100	86	100	85	100	38	100	875	100

يتضح من بيانات الجدول السابق اعتماد القضايا الخاصة بالعلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية على المرجعية السياسية بنسبة 34.2%، والمرجعية

الاقتصادية في الترتيب الثاني بنسبة 20.9%، فالمرجعية الأمنية بنسبة 13.9%، في حين انخفضت نسبة المرجعيات التاريخية والقانونية والعلمية والاجتماعية والعسكرية والدينية. وقد يتلاءم ذلك مع طبيعة القضايا التي طرحها الخطاب الرئاسي السياسي وسياقها.

واختلفت المرجعيات التي اعتمدت عليها قضايا العلاقات المصرية الإفريقية، وتوضح الباحثة تفاصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: قضية التنمية المستدامة

اعتمدت القضية على المرجعية الاقتصادية بنسبة 34.4%، والمرجعية السياسية 31.9%، وجاءت المرجعية العلمية في الترتيب الثالث بنسبة 8.8%، بفارق نسبي كبير عن كل من المرجعيتين الاقتصادية والسياسية. وتضمنت المرجعية الاقتصادية الثروات الطبيعية والموارد البشرية للقارة الإفريقية، وصياغة الأجندة التنموية 2063م واعتمادها، وتفعيل اتفاقيات ووثائق تمويل التنمية، وافتقار الدول الإفريقية إلى الفرص الكافية لتحقيق التنمية المستدامة، والحاجة إلى نصيب أكبر من التجارة الدولية وآليات التمويل ومعالجة المديونية وجذب الاستثمارات للقارة الإفريقية، وعدم استقرار الأسواق المالية، والأزمات الاقتصادية العالمية، وأزمات الدول الإفريقية في الطاقة. في حين اعتمدت المرجعية السياسية على ضرورة العمل في إطار المجتمع الدولي للتوصل إلى حلول لتحديات التنمية في القارة الإفريقية، ودعم الجهود السياسية للتنمية في إفريقيا، ودعم الأمم المتحدة لتسخير المنظومة المالية لتحقيق نظام اقتصادي عالمي عادل يوفر فرصًا متكافئة للتنمية، وتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ومنها الدول الإفريقية، وشراكة مصر باعتبارها ممثلاً عن القارة الإفريقية في عديد من الاتفاقيات والمؤتمرات السياسية المعنية بالتنمية في إفريقيا البريكس ومجموعة السبع دول ومجموعة العشرين وقمة الحزام الطريق مع الصين والتيكاد مع اليابان بالإضافة إلى روسيا وبعض الدول الأوروبية الصناعية. وتضمنت المرجعية العلمية ضرورة نقل التكنولوجيا، والتحول الرقمي، وإرساء قواعد الاقتصاد الرقمي، وإقامة مجتمعات حديثة داعمة للمعرفة والابتكار وجذابة للاستثمار، والحصول على المعرفة والتكنولوجيا، وتطوير الموارد البشرية الإفريقية، والاستثمار في التكنولوجيا والتعليم، وتحديث منظومة التصنيع القارية، وتطوير البنية التأسيسة والتكنولوجية.

ثانيًا- قضية التعاون المشترك:

على النقيض من القضية السابقة، جاءت المرجعية السياسية في الترتيب الأول بقضية التعاون المشترك بنسبة 38.5%، تأتي بعدها بفارق نسبي كبير المرجعية التاريخية بنسبة 17.1%، ثم المرجعية الأمنية في الترتيب الثالث بنسبة 11.8%. وتضمنت المرجعية السياسية علاقات التعاون السياسي بين دول القارة الإفريقية، والعلاقات السياسية الثنائية بين مصر ودول القارة الإفريقية، والتعاون بين دول القارة الإفريقية على المستوى السياسي، وتمثيل مصر للقارة الإفريقية، والعمل الإفريقي المشترك في المحافل الدولية السياسية، وبعثات الاتحاد الإفريقي لمتابعة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عديد من الدول الإفريقية. واعتمدت المرجعية التاريخية على العلاقات التاريخية بين الدول الإفريقية، والعلاقات التاريخية بين مصر ودول القارة الإفريقية، واعتزاز مصر بانتمائها للقارة

الإفريقية وجذورها الإفريقية، وثورات التحرر الوطني في إفريقيا، وتاريخ النضال والعمل الإفريقي المشترك، وتاريخ تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، وتكثيف الجهود التعاونية المشتركة بين الدول الإفريقية لمواجهة الإرهاب وقضايا الفساد والهجرة غير الشرعية واللاجئيين والتصحر والفقر، والتعاون الإفريقي المشترك لمواجهة الأوبئة.

ثالثًا- قضية السلم والأمن الإفريقي:

اعتمدت القضية على المرجعية السياسية في الترتيب الأول بنسبة 31.5%، فالمرجعية الأمنية بنسبة 30.9%، ثم المرجعية الاقتصادية بفارق نسبي كبير عن كل من المرجعيتين السياسية والأمنية، حيث بلغت نسبتها 11.1%. وتضمنت المرجعية السياسية الدور السياسي للدول الإفريقية لتحقيق أمن القارة الإفريقية واستقرارها، وتنسيق مصر سياسيًا عبر عضويتها في مجلس السلم والأمن الإفريقي ومجلس الأمن لوضع القضايا الإفريقية على رأس أولويات مجلس الأمن، وتوفير الدعم للدول الإفريقية، والتوصل إلى حلول سياسة لأزمات بعض الدول الإفريقية، وضرورة إعطاء المجتمع الدولي الأولوية لجهود تسوية النزاعات. وتحددت المرجعية الأمنية في تهديد الإرهاب للسلم والأمن الإفريقي، وآليات مواجهة ظاهرة الإرهاب، والتوعية الأمنية، وفاعلية مجلس السلم والأمن الإفريقي، ودعم بنية السلم والأمن الإفريقي، وتفعيل القوة الإفريقية، وشراكة الاتحاد الإفريقي مع الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام، ومعاناة القارة الإفريقية من عديد من القضايا التي تهدد السلم والأمن الإفريقي.

رابعًا- قضية تغير المناخ:

اعتمدت القضية على المرجعية السياسية في الترتيب الأول بنسبة 37.2%، والمرجعية الاقتصادية في الترتيب الثاني بنسبة 30.2%، في حين جاءت المرجعية العلمية في الترتيب الثالث بنسبة 22.1%. وتحددت المرجعية السياسية في التفاوض حول دعم القارة الإفريقية للتكيف مع تغيرات المناخ، وتعزيز الترابط، والتنسيق بين الآليات الإفريقية المعنية بتغير المناخ، وتمثيل القارة الإفريقية كأحد الكتل التفاوضية الرئيسية في تغير المناخ، ودور لجنة الكاهوسك في دعم الموقف الإفريقي من تداعيات ظاهرة تغير المناخ، ومؤتمر وزراء البيئة الإفريقي، ومفاوضات تداعيات ظاهرة تغير المناخ. وتضمنت المرجعية الاقتصادية تفعيل الصندوق الأخضر، وتعزيز أنشطة الصندوق الأخضر لتمويل التكيف مع تداعيات تغير المناخ، وتعزيز قدرات الدول النامية، منها الدول الإفريقية للتكيف مع التغيرات المناخية. واعتمدت المرجعية العلمية على اعتبار القارة الإفريقية أكثر القارات عرضة للتغيرات المناخية، وآليات التكيف مع الآثار السلبية لظاهرة تغير المناخ، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وتوفير الدعم الفني والتكنولوجي والعلمي.

خامسًا- الأزمة الليبية:

جاءت المرجعية السياسية في الأزمة الليبية في الترتيب الأول بنسبة 32.9%، ثم المرجعية الأمنية في الترتيب الثاني بنسبة 29.4%، فالمرجعية العسكرية في الترتيب الثالث بنسبة 24.7%. وتضمنت المرجعية السياسية مفاوضات التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية، وجهود الأمم المتحدة لتحقيق تسوية سياسية للأزمة، وموقف مصر من الأزمة، ودور

مصر في جمع الفرقاء الليبيين، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وضرورة استعادة الدولة الوطنية ومؤسساتها في ليبيا. وتحددت المرجعية الأمنية في استعادة أمن ليبيا واستقرارها، ومواجهة الإرهاب والمرتزقة وقوى التطرف في ليبيا، وحفظ وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية، وتنفيذ مبادرة الأمم المتحدة والمعتمدة من مجلس الأمن، وإنهاء التدخلات الخارجية في ليبيا، والتحجيم الأمني للدول والأطراف الإقليمية والدولية الداعمة للإرهاب في ليبيا. وركزت المرجعية العسكرية على سرعة رفع حظر السلاح المفروض على الجيش الليبي، ودعم الجيش الوطني الليبي، ودور الجيش الليبي في الدفاع عن الأراضي الليبية والشعب الليبي ضد الإرهاب وقوى التطرف.

سادسًا- قضية سد النهضة:

تبنت قضية سد النهضة المرجعية السياسية في الترتيب الأول بنسبة 39.5%، والمرجعية القانونية في الترتيب الثاني بنسبة 23.7%، في حين جاءت المرجعية التاريخية في الترتيب الثالث بنسبة 18.4%. وتحددت المرجعية السياسية في العلاقات الثنائية المصرية الإثيوبية، والسعي لتوثيق الصلات المشتركة، وتفاوض نواب مجلس الشعب الإثيوبي مع المصريين ودول حوض النيل، والتفاوض على أسس أخلاقية وقانونية وتاريخية، وتعاون مصر مع دول حوض النيل. وتضمنت المرجعية القانونية حق إثيوبيا في التنمية واستغلال الموارد وحق مصر في الحياة بأمان على ضفاف النيل، وإنجاز اتفاق المبادئ، واستكمال الإجراءات الدستورية لتدخل حيز النفاذ، والاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل. وتمثلت المرجعية التاريخية في العلاقات التاريخية المصرية الإثيوبية، والحضارة المصرية القائمة على ضفاف النيل وإسهاماتها في التراث البشري، ونشأة الدولة المصرية وارتباطها بنهر النيل، والدور الرئيسي لنهر النيل في تنظيم الحياة المصرية، والاتفاقيات التاريخية حول سد النهضة.

8- طبيعة الإطار المستخدم في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية:

(جدول رقم 6)

طبيعة الإطار المستخدم في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية

طبيعة الإطار	القضايا														الإجمالي	
	التنمية المستدامة		التعاون المشترك		السلم والأمن		تغير المناخ		الأزمة الليبية		سد النهضة					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%
محدد	61	53.5	60	84.5	16	29.6	28	90.3	6	20.7	14	70			185	58
عام	53	46.5	11	15.5	38	70.4	3	9.7	23	79.3	6	30			134	42
الإجمالي	114	100	71	100	54	100	31	100	29	100	20	100			319	100

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الخطابات الرئاسية السياسية تناولت القضايا الخاصة بالعلاقات المصرية الإفريقية في إطار محدد بنسبة 58%، وفي إطار عام بنسبة 42%، حيث تنوعت طبيعة الإطار باختلاف قضايا العلاقات المصرية الإفريقية التي تضمنتها

الخطابات الرئاسية السياسية. وقد يرتبط ذلك بطبيعة القضية وأطروحاتها والقوى الفاعلة فيها وأطروحات القضايا ومدى تشابكها بأحداث القضايا على المستوى الدولي والإقليمي والقاري والمحلي.

أولاً- قضية التنمية المستدامة:

ارتفعت نسبة استخدام الإطار المحدد في قضية التنمية المستدامة عن الإطار العام، حيث بلغت 53.5%: 46.5% على التوالي، بفارق نسبي لم يتجاوز 7%. وتناولت الخطابات السياسية أطروحات هذه القضية بشكل محدد ومنفصل دون التداخل بينها وغيرها من القضايا والموضوعات التي تضمنتها الخطابات. وقد يرتبط ذلك بطبيعة القضية ذاتها، وإبراز أيديولوجية الخطاب لأطروحاتها والقوى الفاعلة فيها دون تداخلها مع غيرها من القضايا الأخرى على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

ثانيًا- قضية التعاون المشترك:

ارتفعت نسبة الإطار المحدد في قضية التعاون المشترك، فبلغت 84.5%، في حين انخفض الإطار العام إلى 15.5%، بفارق نسبي كبير بلغ 69%، مما يعكس الطبيعة الإفريقية للقضية وتناول أطروحاتها لموضوعات إفريقية خالصة على المستوى القاري، وإدارة القوى الفاعلة الإفريقية لمجريات القضية وأحداثها، دون تشابكها مع أطروحات وأحداث قضايا أخرى.

ثالثًا- السلم والأمن الإفريقي:

ظهرت في قضية السلم والأمن الإفريقي أطر عامة بنسبة 70.4%، وأطر محددة 29.6%، بفارق نسبي 40.8%، مما يعكس تناول الخطابات الرئاسية السياسية لأطروحات قضية السلم والأمن في إطار تداخلها وتشابكها مع قضايا أخرى على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي. وقد يرتبط ذلك بتناول أطروحات القضية لظاهرة الإرهاب الدولي وتأثيره على السلم والأمن الإفريقي، وتداخل القضية مع عديد من القضايا الأخرى، مثل التنمية المستدامة، والأزمة الليبية، وتتبعات تغير المناخ على القارة الإفريقية، والتعاون الإفريقي المشترك على مختلف المستويات والمجالات.

رابعًا- قضية تغير المناخ:

اعتمدت قضية تغير المناخ على أطر محددة بنسبة 90.3%، وانخفضت الأطر العامة إلى 9.7%، بفارق نسبي كبير بلغ 80.6%. وتعد هذه قضية ذات طابع دولي، إلا أن الخطابات الرئاسية السياسية الدولية والإقليمية والقارية والمحلية أبرزت أطروحات هذه القضية والقوى الفاعلة فيها بإطار محدد. وتناولت تأثيرات تتبعات تغير المناخ على القارة الإفريقية، وآليات تكيف دول القارة مع هذه التغيرات، والمبادرات الإفريقية للتكيف مع تغير المناخ، ومحاولات تخطي الدول الإفريقية للتأثيرات السلبية لتغير المناخ.

خامسًا- الأزمة الليبية:

عُرضت الأزمة الليبية في أطر عامة بنسبة 79.3%، وأطر محددة 20.7%، بفارق نسبي بلغ 58.6%. ويتفق ذلك مع أطروحات القضية التي تضمنتها الخطابات الرئاسية السياسية، حيث ركزت على الأزمة الليبية في الإطار الدولي، وتداخل أحداثها مع عديد من القضايا الدولية والإقليمية والقارية والمحلية. كما تشابكت أطروحات القضية والقوى الفاعلة فيها مع قضايا السلم والأمن الإفريقي، والتعاون الإفريقي المشترك لمواجهة الإرهاب، وقوى التطرف في ليبيا لما تمثله من تهديد لأمن القارة الإفريقية وسلمها.

سادسًا- قضية سد النهضة:

فيما يتعلق بقضية سد النهضة، تناولت الخطابات الرئاسية السياسية أطروحاتها في إطار محدد بنسبة 70%، وإطار عام بنسبة 30%، بفارق نسبي بينهما بلغ 40%. وركزت القضية على أطروحات إفريقية ترتبط بالقوى الفاعلة الإفريقية في القضية، فعرضت القضية بشكل مركز ومحدد، كما انخفضت نسبة ارتباطها وتشابك أطروحاتها والقوى الفاعلة فيها مع قضايا أخرى بالخطابات، بما يتفق مع الطبيعة الإفريقية القارية الخالصة لقضية سد النهضة.

9- نوع الأطر المستخدمة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية:

(جدول رقم 7)

نوع الأطر المستخدمة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية

نوع الأطر	القضايا												الإجمالي	
	التنمية المستدامة		التعاون المشترك		السلم والأمن		تغير المناخ		الأزمة الليبية		سد النهضة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دعم وتعاون	102	35.2	75	43.9	52	31.5	32	43.8	28	28	16	32.7	305	36
مسئولية	70	24.1	36	21	36	21.8	21	28.8	22	22	8	16.3	193	22.8
اهتماما ت إنسانية	62	21.4	30	17.5	28	17	12	16.4	15	15	11	22.4	158	18.6
مصالح متبادلة	35	12.1	16	9.3	5	3	8	11	1	1	8	16.3	73	8.6
إرهاب	11	3.8	9	5.3	27	16.4	-	-	21	21	-	-	68	8
صراع	6	2.1	2	1.2	13	7.9	-	-	12	12	-	-	33	3.9
سلام وتعايش	2	0.7	3	1.8	4	2.4	-	-	1	1	5	10.2	15	1.8
أخلاقية	2	0.7	-	-	-	-	-	-	-	-	1	2	3	0.3
الإجمالي	290	100	171	100	165	100	73	100	100	100	49	100	848	100

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الخطابات الرئاسية السياسية تناولت قضايا العلاقات المصرية الإفريقية من خلال أطر الدعم والتعاون بنسبة 36%، وأطر المسئولية بنسبة 22.8%، وأطر الاهتمامات الإنسانية بنسبة 18.6%، في حين انخفضت نسبة أطر المصالح المتبادلة والإرهاب والصراع والسلام والتعايش والأطر الأخلاقية. ويتفق ذلك مع طبيعة الأطروحات التي تناولتها القضايا، والتركيز على دور مصر المحوري في القضايا الإفريقية، وتعاون مصر مع دول القارة الإفريقية، وتحمل مصر لمسئوليتها نحو القارة توافقًا مع السياسة الخارجية المصرية واعتزاز مصر بهويتها الإفريقية وانتمائها للقارة، مما يؤكد الصورة الايجابية للعلاقات المصرية الإفريقية، فرغم تنوع قضاياها، تصدرت أطر الدعم والتعاون وأطر المسئولية والاهتمامات الإنسانية الأطر المستخدمة فيها.

واختلفت نوعية الأطر المستخدمة باختلاف قضايا العلاقات المصرية الإفريقية وتنوعها في الخطابات الرئاسية السياسية؛ فتصدرت أطر الدعم والتعاون أطروحات قضية التعاون الإفريقي المشترك بنسبة 43.9%، وجاءت أطر المسئولية في الترتيب الأول لأطروحات قضية تغير المناخ بين القضايا بنسبة 28.8%، وارتفعت نسبة استخدام أطر الاهتمامات الإنسانية والمصالح المتبادلة في أطروحات قضية سد النهضة عن القضايا الأخرى بنسبتي 22.4% و16.3% على التوالي، كما تصدرت أطر الإرهاب والصراع أطروحات الأزمة الليبية بين قضايا العلاقات المصرية الإفريقية، فبلغت نسبتهما 21% و12% على التوالي، في حين ارتفعت نسبة أطر السلام والتعايش والأطر الأخلاقية في أطروحات قضية سد النهضة عن القضايا الأخرى، فبلغت نسبتهما 10.2% و2% على التوالي، بما يتفق مع طبيعة القضايا والقوى الفاعلة فيها.

أولاً- قضية التنمية المستدامة:

اعتمدت أطروحات قضية التنمية المستدامة على أطر الدعم والتعاون بنسبة 35.2%، وأطر المسئولية بنسبة 24.1%، وأطر الاهتمامات الإنسانية بنسبة 21.4%؛ وتحددت نماذج **أطر الدعم والتعاون** في تعاون دول القارة الإفريقية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعاون الدول الإفريقية في صياغة الأجندة التنموية 2063م، ودعم فاعلية شبكات الحماية الاجتماعية، وتعزيز الملكية الوطنية للتنمية، والتعاون الإفريقي المشترك لمواجهة تحديات التنمية، والتعاون لتحويل مقومات التنمية في القارة الإفريقية إلى نموذج يُحتذى به في التعاون والعمل، والتعاون للتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، والتعاون ودفع التكامل الاقتصادي الإقليمي على مستوى القارة الإفريقية، والتعاون في وضع برامج وخطط التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، ودعم زيادة الحركة التجارية البينية، ودعم التعاون بين القطاعين العام والخاص في الدول الإفريقية، والتعاون في وضع إستراتيجية طموحة لتطوير البنية التحتية الإفريقية. وفيما **يتعلق بأطر المسئولية**، فقد تضمنت مسئولية المجتمع الدولي والمنظمات الدولية عن دعم المشروعات التنموية في القارة الإفريقية، وتحقيق نظام اقتصادي عالمي وعادل، وتوفير فرص متكافئة للتنمية وتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية الإفريقية، والالتزام بالمسئولية نحو حق الدول الإفريقية في التنمية، ومسئولية الدول المتقدمة والمؤسسات المالية للاستثمار في مختلف قطاعات التنمية بالقارة

الإفريقية، وتحمل النظام الاقتصادي العالمي مسئولية إنتاج الأزمات الاقتصادية، ومسئولية مصر لدعم التنمية في إفريقيا وتحقيق مصالح القارة الإفريقية، وإطلاق مصر قدراتها التنموية لإفريقيا، ومسئولية إشراك العالم النامي في هيكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، ومسئولية مصر للاستفادة من البريكس في شبكة الاتفاقيات التجارية التي تجمع بين مصر ودول عديدة في إفريقيا. وتتحدد نماذج **أطر الاهتمامات الإنسانية** في حاجة الشعوب الإفريقية إلى التنمية، واستمرار تخييم شبح الجوع والمرض والأمية على حياة الشعوب الإفريقية، وتوفير مستوى مناسب من الرعاية الصحية والتعليم، ومشاركة فئات المجتمع بالدول الإفريقية كافة في عملية التنمية، وتحقيق آمال الشعوب الإفريقية في إيجاد سبل العيش الكريم، والارتقاء بمعيشة المواطنين الأفارقة، وتوفير فرص عمل.

ثانيًا- قضية التعاون المشترك:

جاءت **أطر الدعم والتعاون** في الترتيب الأول بين الأطر المستخدمة في قضية التعاون المشترك بنسبة 43.9%، تلتها في الترتيب الثاني أطر المسئولية بنسبة 21%، وأطر الاهتمامات الإنسانية في الترتيب الثالث بنسبة 17.5%؛ وتضمنت **أطر التعاون** العلاقات المشتركة بين دول القارة الإفريقية على كافة المستويات، وعقد القمم الإفريقية المشتركة، وعقد اجتماعات اللجان الفرعية، والتعاون في تنفيذ توصيات القمم الإفريقية المشتركة، والتعاون المشترك لمواجهة الأوبئة، والنضال والعمل الإفريقي المشترك، والرؤية المشتركة بين الدول الإفريقية للوصول إلى إفريقيا تقوم على العدالة واحترام كرامة الانسان، ودفع سبل جهود العمل الإفريقي المشترك، والتعاون المشترك في كافة القضايا الإفريقية وتحقيق المصالح المشتركة والفوائد المتبادلة. وتحددت نماذج **أطر المسئولية** في مسئولية مصر عن القارة الإفريقية، والمسئولية الجماعية نحو الشعوب والأجيال القادمة، ومسئولية قادة الرأي والنخبة الإفريقية، ومسئولية مصر عن الإسهام بقوة في القضايا الإفريقية، ومسئولية مصر عن تنسيق العمل الإفريقي المشترك. وتضمنت نماذج **أطر الاهتمامات الإنسانية** التضامن الذي يجمع الشعوب الإفريقية، والاهتمام بالشباب والمرأة لضمان مستقبل الدول الإفريقية، ووضع ركائز أفضل للأبناء والأحفاد الأفارقة، ومواجهة ظاهرة زواج الأطفال.

ثالثًا- قضية السلم والأمن:

تناولت الخطابات الرئاسية السياسية قضية السلم والأمن من خلال أطر الدعم والتعاون بنسبة 31.5%، وأطر المسئولية بنسبة 21.8%، وأطر الاهتمامات الإنسانية بنسبة 17%؛ وتحددت **أطر الدعم والتعاون** في التعاون الدولي والإقليمي المكثف لمواجهة الارهاب، والتعاون المشترك في مجلس السلم والأمن الإفريقي، والتعاون لدعم بنية السلم والأمن الإفريقي، والتعاون الأمني بين الدول الإفريقية لمواجهة مصادر التوتر، والتعاون لإيجاد حلول للأزمة السياسية في بورندي، والتعاون الإفريقي للتعامل مع أزمة جنوب السودان، والتعاون الإفريقي في مواجهة مصادر تهديد أمن وسلم القارة الإفريقية، والشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لعقد برامج ذات مردود ملموس على القارة الإفريقية، وتعزيز التنسيق والتعاون بين آليات السلم والأمن القاري والإقليمي والدولي، والتعاون الدولي والقاري لإرساء السلام ومبادئ حقوق الإنسان. وتحددت نماذج **أطر**

المسئولية في تحمل مصر مسئوليتها تجاه أمن القارة الإفريقية واستقرارها، ومسئولية إحداث نقلة في التعامل مع النزاعات وفقًا لمبدأ القيادة والملكية الوطنية، وتحمل مصر مسئولية طرح القضايا الإفريقية على أولويات مجلس الأمن، ومسئولية توفير الدعم للحكومة الصومالية لإتمام الاستحقاقات الانتخابية، ومسئولية تهدئة الأوضاع السياسية وتمكين الأطراف البورندية من تعزيز الحوار السياسي السلمي، ومسئولية مجلس السلم والأمن الإفريقي عن تسوية نزاعات القارة الإفريقية، ومسئولية اعادة الأعمار. أما بالنسبة **لأطر الاهتمامات الإنسانية**، فتحددت نماذجها في تحمل المواطنين الأفارقة معاناة الفقر، والهجرة غير الشرعية، والبطالة، والتصحر، وضعف الرعاية الصحية، وانتشار الأوبئة، وعواقب النزوح واللجوء على مواطني القارة الإفريقية، وتحقيق تطلعات شعوب الدول التي تعاني من النزاعات والتوتر.

رابعًا- قضية تغير المناخ:

بلغت نسبة أطر الدعم والتعاون في قضية تغير المناخ 43.8%، في حين بلغت نسبة كل من أطر المسئولية وأطر الاهتمامات الإنسانية 28.8% و16.4% على التوالي؛ وتحددت نماذج **أطر الدعم والتعاون** في تعزيز التعاون المشترك لتكيف الدول الإفريقية مع تتبعات تغير المناخ، ودعم الآليات الإفريقية المعنية بتغير المناخ، وتعاون مجموعة المفاوضيين الأفارقة مع مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة، وتعزيز التعاون ومشاركة مختلف الدول في المشروعات المطروحة لمواجهة تغير المناخ، ودفع التنسيق الإقليمي لصياغة الموقف الإفريقي المشترك من شتى الموضوعات المتعلقة بتغير المناخ، ووضع أسس التعامل الجماعي الدولي مع تغير المناخ خلال المراحل المقبلة، والتعاون الإفريقي المشترك لمواجهة التحديات الجسيمة التي تواجه إفريقيا في مجال تغير المناخ. وتضمنت **أطر المسئولية** مسئولية مصر لدعم الموقف الإفريقي فيما يتعلق بتغير المناخ، ومسئولية التوصل إلى اتفاق يعالج ظاهرة تغير المناخ، ومسئولية مصر في تمثيل القارة الإفريقية والدفاع عن مصالحها، والمسئولية الدولية المشتركة لمواجهة التغييرات المناخية، وتولي السيسي مسئولية تنسيق أعمال لجنة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المعنية بتغير المناخ. كما تحددت **أطر الاهتمامات الإنسانية في** معاناة المواطنين الأفارقة من تتبعات تغير المناخ، وموجات الجفاف والتصحر، وتأثر قطاعات رئيسية وأنشطة سكانية محورية بالسلب، مثل الزراعة.

خامسًا- الأزمة الليبية:

تنوعت الأطر المستخدمة في الأزمة الليبية، وجاءت في مقدمتها أطر الدعم والتعاون بنسبة 28%، فأطر المسئولية بنسبة 22%، وأطر الإرهاب بنسبة 21%؛ وتضمنت **أطر الدعم والتعاون** دعم شرعية الشعب الليبي وحقه في الاختيار ودعم مؤسسات الدولة، والعلاقات الثنائية المصرية الليبية، والتعاون الإفريقي مع الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية، وتعاون الليبيين لإيجاد صياغة لتنفيذ الاتفاق السياسي، ودعم مصر للوصول إلى حل ليبي توافقي واستمرار التعاون مع دول جوار ليبيا ومختلف القوى الدولية والإقليمية وجامعة الدول العربية، والتعاون بين دول الجوار خاصة الدول المباشرة والاتحاد الأوروبي لمنع وصول الأسلحة لليبيا، وتعاون مصر مع الامم المتحدة لتحقيق التسوية السياسية المبنية على اتفاق الصخيرات. وتمثلت نماذج **أطر المسئولية** في مسئولية دفع مسار

التسوية السياسية للأزمة الليبية، والمسئولية الدولية لمواجهة الإرهاب في ليبيا، ومسئولية مواجهة القوى والأطراف الإقليمية والدولية المتعاونة مع الإرهاب في ليبيا، ومسئولية إنهاء التدخلات الخارجية في ليبيا، ومسئولية التطبيق الكامل لجميع عناصر اتفاقية الأمم المتحدة المُعتمدة من مجلس الأمن 2017م. كما تعددت **أطر الارهاب**، ومنها إرهاب قوى التطرف للشعب الليبي وسفك دمائه، والأعمال والحوادث الإرهابية في ليبيا، وتهريب الأسلحة والمرتزقة والمقاتلين الأجانب للأراضي الليبية، والقوى الدولية والإقليمية لدعم الإرهاب في ليبيا، والعمل على زعزعة أمن واستقرار ليبيا وإرهاب مواطنيها وعدم القدرة على تأمين حدودها.

سادسًا- قضية سد النهضة:

وردت في هذه القضية أطر الدعم والتعاون بنسبة 32.7%، وأطر الاهتمامات الإنسانية بنسبة 22.4%، وتساوت نسبة كل من أطر المسئولية وأطر المصالح المتبادلة، حيث بلغت 16.3% لكل منهما على حدة؛ وتحددت **أطر الدعم والتعاون** في العلاقات الثنائية المصرية الإثيوبية، والسعي المشترك لتوثيق الصلات المشتركة والبناء عليها في مختلف المجالات، وتعاون مصر وإثيوبيا لتحقيق النماء والازدهار والرخاء في حوض النيل بأكمله، والتعاون والعمل المشترك لإنجاز اتفاق المبادئ، والتعاون لاستغلال القواسم المشتركة التي تجمع مصر وإثيوبيا والسودان وجنوب السودان في إطار حوض النيل الشرقي، والتعاون المشترك لتجاوز الخلافات والنقاط العالقة في الاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل. وتضمنت **أطر مسئولية** تحمل مسئولية حل أزمة سد النهضة، ومسئولية ضمان حقوق الشعوب، والمسئولية المشتركة لقادة الرأي في مصر وإثيوبيا لبناء جسور الثقة وسد فجوات الشك والريبة، ومسئولية حماية الشعوب من خطر الجفاف والمجاعات، ومسئولية الوفاء بوعود رؤساء الدول لأبناء أوطانهم نحو مزيد من التنمية. ويمكن تحديد نماذج **أطر المصالح المتبادلة** في تحقيق الفوائد المتبادلة والاستفادة من الموارد المشتركة، والتغلب على المشكلات وتحقيق المنفعة المتبادلة، وتبادل المصالح بين أبناء القارة الإفريقية، واستقطاب الفوائد من مبادرة حوض النيل واستخدامها فيما ينفع الشعوب، وتحقيق التنمية والفائدة المشتركة لدول حوض النيل في مختلف المجالات.

10- وظيفة الإطار في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية:

(جدول رقم 8)

وظيفة الإطار في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية

وظيفة الإطار	القضايا												الإجمالي	
	التنمية المستدامة		التعاون المشترك		السلم والأمن		تغير المناخ		الأزمة الليبية		سد النهضة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تحديد القضية	98	23.1	56	22.7	53	24.9	31	23.1	26	26	18	26.8	282	23.8
طرح تقييم	101	23.8	61	24.7	51	23.9	27	20.1	25	25	11	16.4	276	23.3

للقضية														
تفسير القضية	82	19.3	47	19	41	19.2	24	17.9	21	21	14	20.9	229	19.3
طرح حلول للقضية	81	19.1	42	17	40	18.8	26	19.4	21	21	15	22.4	225	19
طرح إطار توقعي	45	10.6	30	12.1	8	3.8	16	11.9	2	2	5	7.5	106	8.9
طرح إطار وقائي	17	4	11	4.5	20	9.4	10	7.5	5	5	4	6	67	5.7
الإجمالي	424	100	247	100	213	100	134	100	100	100	67	100	1185	100

يتضح من بيانات الجدول السابق أن وظائف الأطر المُستخدمة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية تمثلت في تحديد القضايا بنسبة 23.8%، وطرح تقييم للقضايا بنسبة 23.3%، وتفسير القضايا بنسبة 19.3%، في حين انخفضت نسبة وظيفتي طرح إطار توقعي وطرح إطار وقائي إلى 8.9% و5.7% على التوالي، بفارق نسبي كبير وواضح عن الوظائف الأخرى للأطر. ويتفق ذلك مع أيديولوجية الخطابات الرئاسية بمختلف مستوياتها الدولية والإقليمية والقارية والمحلية التي تعبر عن السياسة الخارجية المصرية نحو القارة الإفريقية، حيث عبرت أطروحات القضايا المتعلقة بالعلاقات المصرية الإفريقية عن دعم مصر وانتمائها لإفريقيا والدول الإفريقية، فحددت الأطر المستخدمة بشكل مركز وبارز، وعملت على تقييمها بشكل موضوعي وشامل ومحايد في إطار مصالح القارة الإفريقية. وفسرت الأطر المُستخدمة القضايا من خلال الأطروحات المتنوعة التي عرضت الأسباب والنتائج في سياق فكري وأيديولوجي واضح لتحديد القضايا وتفسيرها وتقييمها، مع طرح توقعات وأطر وقائية خاصة بهذه القضايا في بعض الأحيان.

أولاً- قضية التنمية المستدامة:

تحددت وظائف الأطر في قضية التنمية المستدامة في طرح تقييم للقضية بنسبة 23.8%، وتحديد القضية بنسبة 23.1%، وتفسير القضية بنسبة 19.3%؛ فقد اجتمعت الخطابات الرئاسية السياسية بمختلف مستوياتها الدولية والإقليمية والقارية والمحلية على طرح تقييم للموارد الطبيعية والبشرية للقارة الإفريقية وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة فيها، والخطط التنموية الإفريقية، وتنفيذ مشروعات التنمية في عديد من الدول الإفريقية، وتقييم دور الاتحاد الإفريقي في تنسيق الخطط التنموية وتنفيذها، وتقييم دور النظام العالمي في دعم الدول النامية الإفريقية في تحقيق التنمية المستدامة، وتقييم التحديات والمعوقات التي تواجه عملية التنمية في القارة الإفريقية، والحلول المطروحة لبعضها. وتضمنت وظيفة تفسير القضية تناول الأسباب والنتائج المترتبة عليها، حيث حددت أطر الأسباب عديدًا من الأسباب الدولية والإقليمية والقارية والمحلية التي تعيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية، مثل افتقار الدول النامية لفرص تحقيق التنمية المستدامة، وعدم التوازن بين أبعاد التنمية، وعدم توافر مناخ دولي مناسب داعم للدول الإفريقية، وتكريس النظام الدولي ومؤسساته للفقر والتفاوت وزيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ومنها الدول الإفريقية، ومعاناة دول القارة

من البطالة والفقر والإرهاب والجريمة المنظمة وتفشي الأوبئة، والتهديدات المرتبطة بتغير المناخ وتدهور البيئة والتصحر، وتسارع الأزمات الدولية والإقليمية وتشابك أحداثها.

ثانيًا- قضية التعاون المشترك:

جاءت وظيفة طرح تقييم للقضية في قضية التعاون المشترك في الترتيب الأول بين وظائف الأطر، حيث بلغت نسبتها 24.7%، تلتها في الترتيب الثاني وظيفة تحديد القضية بنسبة 22.7%، ثم تفسير القضية بنسبة 19%؛ فقد تعددت أوجه التقييم التي طرحتها الأطر في القضية، وتضمنت تقييم العمل الإفريقي المشترك على كافة المستويات، وتقييم دور الاتحاد الإفريقي وأنشطته، وتقييم مدى تحقيق التعاون بين الدول الإفريقية على كافة المستويات، وتقييم التعاون الإفريقي لمواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه القارة، وتقييم تاريخ العمل الإفريقي المشترك. واقتصرت وظيفة الأطر في تحديد القضية على رصد الأفكار الرئيسية، في حين أبرزت وظيفة الأطر تفسير القضية من حيث تحديد الأسباب، مثل انتماء مصر للقارة الإفريقية، والروابط والصلات الوثيقة بين مصر والدول الإفريقية، وتاريخ النضال الإفريقي المشترك، وتوضيح أسباب غياب مصر عن العمل الإفريقي المشترك، وما ترتب على ذلك من نتائج، أهمها تبني مصر سياسة الانفتاح على إفريقيا، وتقديم مصر الأمل والعمل لمحيطها الإفريقي.

ثالثًا- قضية السلم والأمن:

تم توظيف الأطر لتحديد القضية بنسبة 24.9%، وطرح تقييم للقضية بنسبة 23.9%، وتفسير القضية بنسبة 19.2%؛ فقد اقتصرت وظيفة تحديد القضية على رصد الأفكار الرئيسية في قضية السلم والأمن، وأبرزت الأطر تقييم القضية في عديد من النقاط، أهمها تقييم تأثير الإرهاب على السلم والأمن الإفريقي، وتقييم دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في القارة الإفريقية، وتقييم العمل الإفريقي لمواجهة الإرهاب، وتقييم الأزمات في بعض الدول الإفريقية وكيفية العمل على تسويتها، وتقييم مشاركة الدول الإفريقية في عمليات حفظ السلام الدولية، وتقييم دور المجتمع الدولي ومؤسساته في تحقيق السلم والأمن الدولي، وتقييم دور المؤسسات القارية والإقليمية في تنفيذ مهام حفظ السلم والأمن وتعاونها مع المنظمات الدولية، وتقييم دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات في إفريقيا الوسطى ومالي. وتمثلت وظيفة الأطر لتفسير القضية في عرض الأسباب والنتائج، ومن أمثلتها تحمل مصر لمسئوليتها تجاه أمن القارة الإفريقية واستقرارها، وتنسيق مصر بين مجلس السلم والأمن الإفريقي ومجلس الأمن الدولي، وسعي مصر لدعم السلم والأمن في إفريقيا، واستضافة مصر مركز مكافحة الإرهاب التابع لتجمع الساحل والصحراء ومركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات، ورئاسة مصر لمجلس السلم والأمن الإفريقي.

رابعًا- قضية تغير المناخ:

اعتمدت وظائف الأطر في قضية تغير المناخ على تحديد القضية بنسبة 23.1%، وطرح تقييم للقضية بنسبة 20.1%، بالإضافة إلى طرح حلول للقضية بنسبة 19.4%؛ واقتصرت وظيفة الإطار في تحديد القضية على رصد الأفكار الرئيسية للقضية، ووُظفت الأطر لطرح

تقييم للقضية في تقييم مدى تأثر القارة الإفريقية بتتبعات تغير المناخ، وتقييم الآليات الإفريقية المعنية بتغير المناخ، وتقييم إسهام إفريقيا في التكيف مع تتبعات تغير المناخ، وتقييم دور لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة المعنية بتغير المناخ، وتقييم الجهود الإفريقية في مجال تغير المناخ، وتقييم دور مصر في تمثيل القارة الإفريقية بالجولات التفاوضية حول تغير المناخ، وتقييم التحديات التي تواجه القارة الإفريقية بسبب ظاهرة تغير المناخ. وأدت الأطر وظيفة طرح حلول للقضية، فتضمنت طرح مبادرتين لدعم الطاقة المتجددة في إفريقيا وتعزيز الجهود القارية للتكيف مع تغير المناخ، والتوصل إلى اتفاق يعالج ظاهرة تغير المناخ، واتفاقية تغير المناخ، ووضع إطار قانوني جديد مكمل للاتفاقية، والعمل على تفعيل صندوق المناخ الأخضر.

خامسًا- الأزمة الليبية:

تصدرت وظيفة تحديد القضية وظائف الأطر في الأزمة الليبية بنسبة 26%، تلتها وظيفة طرح تقييم للقضية بنسبة 25%، وتساوت وظيفتا تفسير القضية وطرح حلول للقضية بنسبة 21% لكل منهما على حدة؛ فقد تم توظيف الأطر لتحديد الأفكار الرئيسية في القضية، وطرح تقييم للقضية تضمن تقييم الوضع في ليبيا، وتقييم أثر الإرهاب على ليبيا والشعب الليبي، وتقييم الجهود الدولية والقارية للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية، وتقييم وضع الجيش الوطني الليبي، وتقييم الدور المصري والإفريقي لحل الأزمة الليبية، وتقييم العلاقات المصرية الليبية، كما وُظفت الأطر لتفسير القضية اعتمادًا على ذكر الأسباب والنتائج، وتضمنت توغل الإرهاب في الأراضي الليبية، وجعل ليبيا بيئة خصبة للإرهاب، وضعف مؤسسات الدولة الليبية لفرض كلمتها ورأيها وأجندتها على الشعب الليبي، وانقسام الفرقاء الليبيين، وتعاون قوى إقليمية ودولية مع الإرهاب وقوى التطرف في ليبيا، والخلاف حول سبل تنفيذ اتفاق الصخيرات، وما ترتب على ذلك من ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي الليبية، ودعم الشعب الليبي وحقه في الاختيار، ودعم مؤسسات الدولة الليبية والجيش الوطني الليبي، وإرساء الحوار بين كافة الأطراف الليبية الملتزمة بنبذ العنف والارهاب.

سادسًا- قضية سد النهضة:

جاءت وظيفة تحديد القضية في قضية سد النهضة في الترتيب الأول بنسبة 26.8%، ثم وظيفة طرح حلول للقضية بنسبة 22.4%، في حين جاءت وظيفة تفسير القضية بنسبة 20.9% في الترتيب الثالث؛ وتمثلت وظيفة تحديد القضية في عرض الأفكار الرئيسية للقضية، ووظفت الأطر لطرح الحلول التي تضمنت تفعيل الصلات المشتركة والبناء عليها في كل المجالات، وصياغة رؤية طموحة للمستقبل، وإنجاز اتفاق المبادئ، وتنفيذ الاتفاقيات، واستغلال القواسم المشتركة التي تجمع دول حوض النيل الشرقي، وإطلاق مبادرة حوض النيل، ودعوة نواب مجلس الشعب الإثيوبي للتفاوض مع المصريين وباقي دول حوض النيل لبناء توافق أوسع وأشمل، وتجاوز الخلافات والنقاط العالقة في الاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل.

11- مسارات البرهنة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية:

(جدول رقم 9)

مسارات البرهنة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية

مسارات البرهنة	القضايا												الإجمالي	
	التنمية المستدامة		التعاون المشترك		السلم والأمن		تغير المناخ		الأزمة الليبية		سد النهضة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أدلة وبراهين سياسية	110	28.1	59	33.1	48	30.2	41	35.7	29	36.7	16	37.2	303	31.4
أدلة وبراهين اقتصادية	160	40.9	36	20.2	15	9.4	32	27.8	1	1.2	2	4.6	246	25.5
أدلة وبراهين أمنية	16	4.1	13	7.3	43	27	-	-	19	24.1	1	2.3	92	9.5
أدلة وبراهين تاريخية	21	5.4	30	16.9	12	7.5	-	-	-	-	6	14	69	7.2
أدلة وبراهين علمية	23	5.9	7	3.9	5	3.1	22	19.1	-	-	-	-	57	5.9
أدلة وبراهين قانونية	12	3.1	7	3.9	9	5.7	7	6.1	7	8.9	13	30.2	55	5.7
أدلة وبراهين اجتماعية	27	6.9	11	6.2	12	7.5	-	-	1	1.2	2	4.7	53	5.5
أدلة وبراهين إحصائية	22	5.6	5	2.8	7	4.4	13	11.3	1	1.2	2	4.7	50	5.2
أدلة وبراهين عسكرية	-	-	5	2.8	8	5	-	-	21	26.6	-	-	34	3.5
أدلة وبراهين دينية	-	-	5	2.8	-	-	-	-	-	-	1	2.3	6	0.6
الإجمالي	391	100	178	100	159	100	115	100	79	100	43	100	965	100

يتضح من بيانات الجدول السابق تصدر الأدلة والبراهين السياسية مسارات البرهنة المُستخدمة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية عينة الدراسة، حيث بلغت نسبتها 31.4%، تلتها الأدلة والبراهين الاقتصادية بنسبة 25.5%، في حين بلغت نسبة الأدلة والبراهين الأمنية 9.5%، بفارق نسبي كبير، وانخفضت نسبة الأدلة والبراهين الإحصائية والعسكرية والدينية. ويتفق ذلك مع طبيعة الخطاب السياسي، والقضايا التي تناولتها الخطابات الرئاسية السياسية، وأطروحاتها التي غلب عليها الطابع السياسي والاقتصادي والأمني، كما ركزت عديد من أطروحات القضايا على الجوانب السياسية

والاقتصادية والأمنية، ويتضح اختلاف مسارات البرهنة باختلاف القضايا محل الدراسة وتنوعها.

أولاً- قضية التنمية المستدامة:

يتضح اعتماد قضية التنمية المستدامة على الأدلة والبراهين الاقتصادية بنسبة 40.9%، والأدلة والبراهين السياسية بنسبة 28.1%، في حين انخفضت نسبة الأدلة والبراهين الاجتماعية إلى 6.9%، بفارق نسبي كبير؛ وقد تضمنت الأدلة والبراهين الاقتصادية الثروات الطبيعية، والأراضي الخصبة، ووفرة المياة العذبة والثروات المعدنية الهائلة، والأجندة التنموية لإفريقيا 2063م، وأجندة التنمية المستدامة لمصر 2030م، والأزمات الاقتصادية الدولية، وتضاعف معدلات الاستهلاك العالمي للطاقة، ووجود ما يزيد عن 1.3 مليار نسمة على مستوى العالم دون مصدر كهرباء نصفهم في إفريقيا، ومعاناة الدول الإفريقية من أزمات متفاقمة في الطاقة، وتتبعات تغير المناخ على التنمية، وتنفيذ عديد من المشروعات القارية التنموية. وتنوعت الأدلة والبراهين السياسية في قضية التنمية المستدامة، ومن نماذجها: المؤتمرات والاجتماعات السياسية والدبلوماسية الخاصة بالتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا، وطرح مصر خلال مشاركتها في اجتماعات مجموعة العشرين 2016م، ورؤى وطموحات الدول النامية الإفريقية، والمنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقمة البريكس، ومبادرة مجموعة العشرين للتعاون مع إفريقيا، وقمة الدول السبع بفرنسا، وقمة الصين الحزام والطريق، ومؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في إفريقيا "تيكاد"، والشراكة الإستراتيجية مع روسيا، ومنتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين. وتحددت الأدلة والبراهين الاجتماعية في السعي لتحقيق تطلعات الشعوب الإفريقية لحياة كريمة، وفاعلية الشبكات الاجتماعية، ومواجهة البطالة والفقر، والزيادة المستمرة في أعداد الشباب الإفريقي المتقدم لسوق العمل سنويًا.

ثانيًا- قضية التعاون المشترك:

تصدرت الأدلة والبراهين السياسية قضية التعاون المشترك بنسبة 33.1%، تلتها الأدلة والبراهين الاقتصادية بنسبة 20.2%، والأدلة التاريخية بنسبة 16.9%. وتحددت أبرز الأدلة والبراهين السياسية في الاستشهاد بالعلاقات السياسية بين الدول الإفريقية، والأنشطة السياسية للاتحاد الإفريقي، وتولي مصر رئاسة الاتحاد الإفريقي، ومقولة الرئيس السيسي "تقع إفريقيا موقع القلب في السياسة الخارجية لمصر فهي القارة الأم التي فيها الجذور المصرية بعمق التاريخ وتستمد منها اعتزازنا بهويتنا وانتماءنا الأصيل لها"، والاستشهاد بالعلاقات السياسية لمصر مع عديد من الدول الإفريقية، وتبني مصر سياسة الانفتاح على إفريقيا لتعزيز علاقاتها العضوية مع قارتها الأم ودولها الشقيقة، وتمثيل مصر للقارة الإفريقية في المحافل الدولية، ومسئولية مصر عن تنسيق العمل الإفريقي. وتضمنت الأدلة والبراهين الاقتصادية التعاون الاقتصادي نحو سوق إفريقية مشتركة، وتطوير البنية التحتية الإفريقية، وتنفيذ مشروعات اقتصادية عابرة للحدود، واتخاذ إجراءات الإصلاح المالي للاتحاد الإفريقي، والجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتقارير الاقتصادية حول السوق الجوي الإفريقي، وتنفيذ أجندة 2063م، واتفاقية التجارة الحرة القارية. وتحددت نماذج الأدلة

والبراهين التاريخية في الاستشهاد بتاريخ النضال الإفريقي المشترك، وثورات التحرر الوطني في إفريقيا، وملحمة التحرر واستقلال الدول الإفريقية والبطولات الإفريقية، وتاريخ الرموز الإفريقية الفاعلة في النضال الإفريقي، مثل جمال عبد الناصر ونكروما وسيكوتوزى وبنجيلا وهليس لاس ونيلسون مانديلا، وتاريخ تأسيس الاتحاد الإفريقي.

ثالثًا- قضية السلم والأمن:

جاءت الأدلة والبراهين السياسية في الترتيب الأول في قضية السلم والأمن بنسبة 30.2%، ثم الأدلة والبراهين الأمنية في الترتيب الثاني بنسبة 27%، وانخفضت نسبة الأدلة والبراهين الاقتصادية إلى 9.4%، بفارق نسبي كبير؛ فقد استشهدت الخطابات بعديد من الأدلة والبراهين السياسية، مثل تولي مصر رئاسة مجلس السلم والأمن الإفريقي ومسئوليتها نحو أمن القارة الإفريقية واستقرارها، واتفاقية الشراكة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مهام حفظ السلام، وتعميق التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتنسيق مصر بواسطة عضويتها بمجلس السلم والأمن الإفريقي ومجلس الأمن الدولي للعمل الإفريقي، والدعم السياسي لعديد من الأزمات الأمنية في الدول الإفريقية، ودعم الحكومة الصومالية لاتمام الاستحقاقات الانتخابية، وإيجاد حلول سياسية وتعزيز الحوار السياسي للأزمة في بورندي. وتحددت الأدلة والبراهين الاقتصادية في الحاجات التنموية المتصلة بإدارة المياه العابرة للحدود، وإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات، وأنشطة مركز إعادة الإعمار والتنمية، وإرساء خطة تطوير متوسطة الأمد لخلق مناطق اقتصادية متكاملة وجاذبة في أنحاء القارة لتوظيف الأيدي العاملة ومواجهة مشكلة البطالة.

رابعًا- قضية تغير المناخ:

اعتمدت قضية تغير المناخ على الأدلة والبراهين السياسية بنسبة 35.7%، والأدلة والبراهين الاقتصادية بنسبة 27.8%، وبلغت نسبة الأدلة والبراهين العلمية 19.1%؛ وتضمنت الأدلة والبراهين السياسية الاستشهاد بالآليات الإفريقية المعنية بتغير المناخ، ونشاط لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة المعنية بتغير المناخ، ومفاوضات تغير المناخ في باريس ومراكش، وجهود وزراء البيئة الأفارقة المعنيين بتغير المناخ، ونشاط الخبراء الأفارقة، ودور مصر في مختلف الجولات التفاوضية حول تغير المناخ تمثيلاً للقارة الإفريقية. وتحددت نماذج الأدلة والبراهين الاقتصادية في الاستشهاد بالتأثيرات الاقتصادية السلبية لتغير المناخ على الدول الإفريقية، وتأثر قطاعات رئيسية وأنشطة سكانية محورية اقتصاديًا مثل قطاع الزراعة بسبب موجات الجفاف والفيضانات، مثلما هو الحال في جنوب القارة الإفريقية وشرقها، وتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتعزيز أنشطة الصندوق الأخضر لتمويل المناخ. وفيما يتعلق بالأدلة والبراهين العلمية، فقد تضمنت الاستشهاد بالتقارير العلمية حول اعتبار القارة الإفريقية الأقل إسهامًا في إجمالي الانبعاثات الضارة، والأكثر تضررًا من تداعيات المناخ، وموجات الجفاف والتصحر، وانحسار بحيرة تشاد، وارتفاع مستوى سطح البحر ودلتا الأنهار الإفريقية ومنها نهر النيل.

خامسًا- الأزمة الليبية:

بلغت نسبة الأدلة والبراهين السياسية في الأزمة الليبية 36.7%، في حين بلغت نسبة الأدلة والبراهين العسكرية والأمنية 26.6% و24.1% على التوالي؛ فقد تضمنت الأدلة والبراهين السياسية الاستشهاد بالعلاقات المصرية الليبية، وجهود الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية، والجهود الدولية لحل الأزمة الليبية، واتفاق الصخيرات، واجتماعات الليبيين في القاهرة للخروج من حالة الانسداد السياسي وإحياء مسار التسوية. ومن نماذج الأدلة والبراهين العسكرية الاستشهاد بتهريب الأسلحة والمرتزقة والمقاتلين للأراضي الليبية، والحظر المفروض على تسليح الجيش الليبي ومحاولات رفعه جزئيًا، والعمليات الإرهابية في ليبيا، مثل ذبح المصريين على شواطئ ليبيا. وتحددت الأدلة والبراهين الأمنية في الإجراءات الأمنية المتخذة دوليًا وإقليميًا ومحليًا للحفاظ على وحدة الأراضي الليبية، ودعم مؤسسات الدولة الليبية، وعودة الدولة الوطنية، وتأمين مصر للحدود البرية الغربية الليبية التي تمتد لـ 1200 كيلو.

سادسًا- قضية سد النهضة:

تنوعت الأدلة والبراهين في قضية سد النهضة، وجاءت الأدلة والبراهين السياسية بنسبة 37.2%، ثم الأدلة والبراهين القانونية بنسبة 30.2%، في حين بلغت نسبة الأدلة والبراهين التاريخية 14%؛ وتمثلت الأدلة والبراهين السياسية في الاستشهاد بالعلاقات السياسية المصرية الإثيوبية، ومبادرة حوض النيل، والاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل، واتفاق إعلان المبادئ، والمفاوضات السياسية بين مصر وإثيوبيا، وخطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أمام البرلمان الإثيوبي 2015م. وتضمنت الأدلة والبراهين القانونية استكمال الإجراءات الدستورية لدخول اتفاق المبادئ حيز النفاذ، ونشأة إطار قانوني واضح لمعالجة ملف سد النهضة وفقًا لمبادئ القانون الدولي والقواعد المستقرة لتنظيم العلاقة بين الدول المتشاركة في أحواض الأنهار في مختلف أنحاء العالم، والتفاوض على أسس المبادئ القانونية. وأبرزت الأدلة والبراهين التاريخية العلاقات التاريخية بين مصر وإثيوبيا، وحضارة المصريين على ضفاف النيل، ويوم وفاء النيل، والاستشهاد بمقولة رئيس الوزراء الإثيوبي العظيم "ملس زيناوى"، والاستشهاد بمقولة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "استلهام أفضل ما في تاريخنا، رحلة السيدة مريم العذراء والسيد المسيح عليهما السلام طلبًا للأمان في بلادنا التي باركها الله في الإنجيل والقرآن، ولجوء المسلمين الأوائل إلى إثيوبيا هربًا من الاضطهاد، حيث لقوا الحماية والرعاية من أهلها".

12- الكلمات والمصطلحات المحورية في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية:

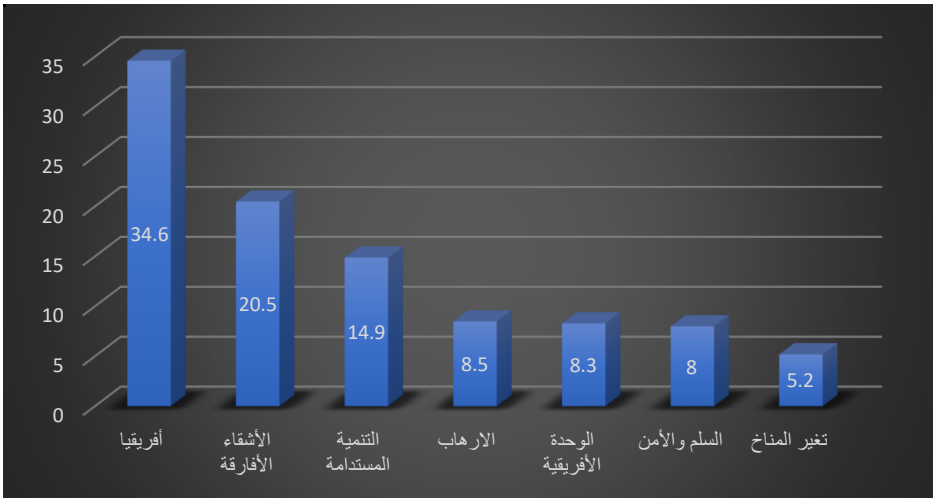

(شكل رقم 3)

الكلمات والمصطلحات المحورية في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية

يعرض الشكل السابق أهم الكلمات والمصطلحات المحورية التي تضمنتها قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية محل الدراسة، حيث تعد منظومة الكلمات والمصطلحات الأكثر بروزًا وتكرارًا أحد الأساليب المنهجية في نظرية الأطر ومدخل تحليل الخطاب لتحديد اتجاهات الخطاب نحو القارة الإفريقية، وأطر تقديم العلاقات المصرية الإفريقية وصورتها في الخطاب الرئاسي السياسي، الذي يعد انعكاسًا للسياسة الخارجية المصرية.

ويتضح أن "إفريقيا" كانت أكثر الكلمات بروزًا وتكرارًا في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات عينة الدراسة بنسبة 34.6%، ثم "الأشقاء الأفارقة" بنسبة 20.5%، و"التنمية المستدامة" بنسبة 14.9%. ويبرز ذلك الهوية الإفريقية لمصر، وانتماء مصر للقارة الإفريقية وفقًا لما نص عليه الدستور المصري؛ فقد استُخدمت كلمة الأشقاء الأفارقة بمختلف صياغاتها للإشارة إلى الدول والمسئولين والمواطنين الأفارقة والشعوب الإفريقية للتعبير عن متانة العلاقات والروابط التي تربط الأشقاء أبناء القارة الإفريقية. وجاء مصطلح التنمية المستدامة توافقًا مع بروز قضية التنمية التي حازت الترتيب الأول بين قضايا العلاقات المصرية الإفريقية، ودعم مصر للتنمية في إفريقيا، وتحمل مسئولية صياغة الأجندة التنموية لإفريقيا 2063م. كما استُخدمت عديد من الكلمات والمصطلحات التي تعبر

عن العمل والتعاون الإفريقي المشترك باسم الوحدة الإفريقية، فوردت بنسبة 8.3% تعبيرًا عن وحدة الصف الإفريقي والدول الإفريقية.

بلغت نسبة كلمات ومصطلحات الإرهاب والسلم والأمن وتغير المناخ 8.5% و 8% و 5.2% على التوالي، بما يتفق مع طبيعة قضايا العلاقات المصرية الإفريقية التي عكستها الخطابات الرئاسية السياسية عينة الدراسة، حيث ارتبطت هذه الكلمات والمصطلحات بأطروحات القضايا المختلفة التي تضمنها الخطاب.

13- الدول الإفريقية الأكثر بروزًا في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية:

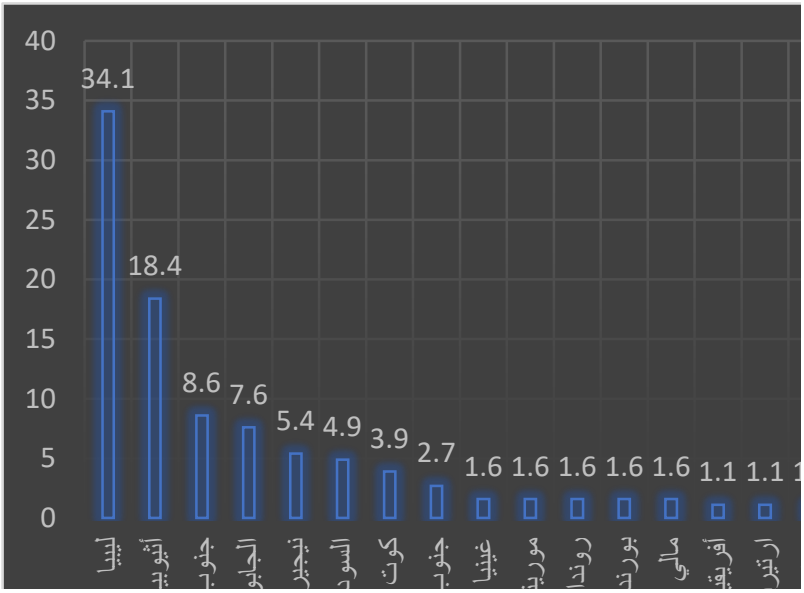

(شكل رقم 4)

الدول الإفريقية الأكثر بروزًا في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية

يشير الشكل السابق إلى ترتيب الدول الإفريقية الأكثر بروزًا في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية محل الدراسة؛ فقد وردت ليبيا في مقدمة الدول الإفريقية بنسبة 34.1%، ثم إثيوبيا في الترتيب الثاني بنسبة 18.4%، وجنوب السودان في الترتيب الثالث بنسبة 8.6%، وكل من الجابون ونيجيريا في الترتيب الرابع والخامس بنسبتي 7.6% و5.4% على التوالي. ورغم تناول الخطابات عينة الدراسة لقضايا محددة في العلاقات المصرية الإفريقية، فقد تضمنت أغلب الدول الإفريقية وعملت على إبرازها في الخطاب الرئاسي الرسمي المعبر عن سياسة الدولة المصرية.

وتضمنت قائمة الدول الإفريقية الأكثر بروزًا في الخطاب الرئاسي السياسي المصري 19 دولة إفريقية، بالإضافة إلى عديد من الدول الإفريقية التي تضمنها الخطاب، مما يبرز أهمية القارة الإفريقية وتغطية الخطاب لدول القارة شمالًا وجنوبًا وشرقًا وغربًا، إلى جانب منطقة حوض النيل، والقرن الإفريقي، وإفريقيا الوسطي. ويؤكد ذلك الهوية الإفريقية لمصر، ويبرز انتماء مصر للقارة الإفريقية، ويدعم تاريخ العلاقات المصرية مع جميع الدول الإفريقية على كافة المستويات وفي مختلف المجالات، كما يؤكد اهتمام مصر بالقارة الإفريقية، ويعكس اتجاهات الخطاب الرسمي المصري الإيجابية الداعمة لإفريقيا القارة الأم ودولها الشقيقة، والصورة الإيجابية للعلاقات المصرية الإفريقية.

ثالث عشر ــ خلاصة الدراسة وأهم النتائج:

تحددت المشكلة البحثية لهذه الدراسة في البحث في صورة العلاقات المصرية الإفريقية كما تعكسها الخطابات الرئاسية السياسية. وأُجريت الدراسة على العينة المتاحة من الخطابات السياسية للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال الفترة من 2014-2020م، وبلغ عددها 80 خطابًا، وتضمنت عينة الدراسة الخطابات الرئاسية التي أدلى الرئيس بها في المحافل الدولية والإقليمية والقارية والمحلية. ويعد هذا البحث دراسة تحليلية كيفية كمية، اعتمدت على نموذج اف.دي.اي (FDI)، وهو نموذج علمي يجمع بين نظرية الأطر، ومدخل تحليل الخطاب، والصورة الإعلامية. وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج أهمها:

1- اعتمدت الخطابات الرئاسية السياسية محل الدراسة على صياغة القضايا المتعلقة بالعلاقات المصرية الإفريقية بأسلوب شامل وديناميكي وموضوعي، وتناولت عديدًا من القضايا، تصدرتها قضية التنمية المستدامة بنسبة 35.7%، والتعاون المشترك بنسبة 22.3%، والسلم والأمن بنسبة 16.9%، مما يبرز الصورة الإيجابية للعلاقات المصرية الإفريقية، وعرضها بشكل شامل ومتكامل وموضوعي يبرز عودة الدور المصري الفاعل والمؤثر في القارة الإفريقية.

2- تضمنت القوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية الدول بنسبة 37.6%، والمؤسسات بنسبة 21.9%، والشخصيات بنسبة 40.5%. واختلفت القوى الفاعلة باختلاف القضايا وأطروحاتها، ومارست جميعها أدورًا أساسية، مما يبرز أهمية القضايا والأطراف الفاعلة فيها، وغلبت القوى الفاعلة الإفريقية على القوى الفاعلة بكافة مستوياتها، مما يبرز الدول والمؤسسات والشخصيات الإفريقية باعتبارها قوى فاعلة مؤثرة في العلاقات المصرية الإفريقية.

3- تحددت اتجاهات القوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية السياسية عينة الدراسة في الاتجاهات المؤيدة بنسبة 92.7%، وانخفضت نسبة كل من الاتجاهات المعارضة والمحايدة، حيث بلغت 3.9% و 3.4% على التوالي، مما يدعم العلاقات المصرية الإفريقية ويبرز دور القوى الفاعلة فيها، وتأييدها لتماسك دول القارة الأفريقية وترابطها، ومسئولية مصر عن القارة الإفريقية، وتمثيلها للقارة باعتبارها قوى فاعلة مؤثرة وذات دور فاعل.

4- ارتفعت نسبة السمات الإيجابية المنسوبة للقوى الفاعلة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية عن السمات السلبية، حيث بلغت 84.4% و15.6% على التوالي، بفارق نسبي كبير بينهما، مما يعكس صورة إيجابية للقارة الإفريقية ودولها ومسئوليها وشعوبها، والعلاقات المصرية الإفريقية، حيث نُسبت جميع الصفات الإيجابية للقوى الفاعلة الإفريقية، في حين نُسبت السمات السلبية للقوى المضادة لها.

5- اعتمدت قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية عينة الدراسة على مرجعية سياسية بنسبة 34.2%، ومرجعية اقتصادية بنسبة 20.9%، ومرجعية أمنية بنسبة 13.9%. واختلفت المرجعيات باختلاف القضايا محل الدراسة وأطروحاتها والقوى الفاعلة فيها، وأكدت الأطر المرجعية لقضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية السياسية عينة الدراسة إيجابية هذه العلاقات وقوتها على المستوى السياسي والتاريخي والاقتصادي والأمني والاجتماعي.

6- اسُتخدم الإطار المحدد في تناول قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية محل الدراسة بنسبة 58%، في حين اسُتخدم الإطار العام بنسبة 42%، توافقًا مع القضايا التي تناولها الخطاب، حيث اختلفت طبيعة الإطار باختلاف القضايا والقوى الفاعلة فيها، ومدى تشابك أطروحاتها وأحداثها وتداخلها مع قضايا أخرى.

7- تنوعت الأطر المستخدمة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية، وتصدرتها أطر الدعم والتعاون بنسبة 36%، وأطر المسئولية بنسبة 22.8%، وأطر الاهتمامات الإنسانية بنسبة 8.6%. واختلفت هذه الأطر باختلاف القضايا والقوى الفاعلة فيها، مما يبرز الصورة الإيجابية للعلاقات المصرية الإفريقية التى عكستها الخطابات عينة الدراسة، حيث جاءت في إطار الدعم والتعاون والمسئولية والاهتمامات الانسانية.

8- تعددت وظائف الأطر في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية، حيث وُظفت هذه الأطر في تحديد القضايا بنسبة 23.8%، ثم طرح تقييم للقضايا بنسبة 23.3%، وتفسير القضايا بنسبة 19.3%. وتنوعت وظائف الأطر بتنوع القضايا محل الدراسة، كما أبرزت وظائف الأطر الصورة الإيجابية للعلاقات المصرية الإفريقية ودور مصر الفاعل والمؤثر فيها.

9- تباينت مسارات البرهنة لقضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطابات الرئاسية عينة الدراسة، حيث جاءت الأدلة والبراهين السياسية في الترتيب الأول بنسبة 31.4%، والأدلة والبراهين الاقتصادية في الترتيب الثاني بنسبة 25.5%، في حين انخفضت نسبة الأدلة والبراهين الأمنية، فوردت في الترتيب الثالث بنسبة 9.5%، واختلفت مسارات البرهنة باختلاف القضايا والقوى الفاعلة فيها. ومع تنوع قضايا العلاقات المصرية الإفريقية التي تضمنتها الخطابات الرئاسية عينة الدراسة، أكدت مسارات البرهنة الصورة الإيجابية لطبيعة العلاقات المصرية الإفريقية، ودعم مصر للقارة الإفريقية ودولها الشقيقة على كافة المستويات والمجالات.

10- وردت "إفريقيا" في صدارة الكلمات المحورية المُستخدمة في قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية محل الدراسة بنسبة 34.6%، ثم "الأشقاء الأفارقة" بنسبة 20.5%، مما يبرز الهوية الإفريقية لمصر واعتزازها بانتمائها للقارة الإفريقية. كما ظهرت أطر التعاون والدعم التي تربط الدول الإفريقية وشعوبها الأشقاء، بما يدعم قوة وإيجابية العلاقات المصرية الإفريقية، والصورة الإيجابية لإفريقيا والدول الإفريقية في الخطابات الرسمية للدولة المصرية.

11- تضمنت الخطابات الرئاسية عديدًا من الدول الإفريقية، حيث جاءت في مقدمتها ليبيا بنسبة 34.1%، ثم إثيوبيا بنسبة 18.4%، وجنوب السودان بنسبة 8.6%، مما يعكس اهتمام مصر بالقارة الإفريقية وتحمل مسئوليتها نحو جميع الدول الأفريقية، ويؤكد اتجاهات الخطاب الرسمي المصري الإيجابية الداعمة لإفريقيا القارة الأم ودولها الشقيقة.

ويتضح من عرض النتائج السابق، **فيما يتعلق بالقضايا التي تناولها الخطاب الرئاسي السياسي في العلاقات المصرية الإفريقية، والأطروحات المذكورة**، اتضح للباحثة سيطرة مجموعة من القضايا على الخطاب الرئاسي نحو العلاقات المصرية الإفريقية، حيث شمل قضايا التنمية المستدامة والأزمة الليبية والتعاون المشترك وسد النهضة والسلم والأمن الإفريقي وتغير المناخ، وتم ذلك من خلال مجموعة من الحجج والبراهين التي تضمنت عناصر سياسية واقتصادية وأمنية، تم عرضها من خلال مرجعيات سياسية واقتصادية وأمنية أيضًا؛ فقد اعتمدت قضايا العلاقات المصرية الإفريقية بالخطابات الرئاسية عينة الدراسة على مرجعية سياسية (34.2%)، ومرجعية اقتصادية (20.9%)، ومرجعية أمنية (13.9%). ويأتي ارتفاع نسبة المرجعية السياسية عن غيرها من المرجعيات متفقًا مع الإهداف التي تسعى إليها القيادة السياسية المصرية منذ عام 2014، والتي تتحدد في إعادة هيكلة السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة، حيث اتضح ذلك من خلال خطوتين رئيسيتين، هما إنشاء لجنة للشئون الإفريقية بمجلس النواب، وإنشاء الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بوزارة الخارجية المصرية. ويأتي ورود المرجعية الاقتصادية في المرتبة الثانية متفقًا مع اتجاه الحكومة المصرية نحو دعم الاستثمار والتنمية الاقتصادية فى الدول الإفريقية، وذلك من خلال الاستثمارات الحكومية واستثمارات القطاع الخاص، التي تستهدف إقامة مشروعات للربط بين مصر وإفريقيا، وتوفير فرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية في دول القارة.

ورغم ذلك، لاحظت الباحثة عدم تضمن هذه الحجج والبراهين لجوانب ثقافية أو تاريخية رغم عمق العلاقات المصرية الإفريقية عبر عصور التاريخ المختلفة ووجود ارتباطات ثقافية كبيرة فيما بينهما، وترى الباحثة أن تركيز الخطاب على الجوانب التاريخية والثقافية قد يعزز الحجج السياسية والاقتصادية والأمنية المذكورة، وقد يدعم ويعزز الاستشهادات الإعلامية بهذا الخطاب، مما يزيد من فاعليته وقدرته التأثيرية.

حول القوى الفاعلة التي أبرزها الخطاب في القضايا المصرية الإفريقية، اتضح للباحثة أنها تحددت في الشخصيات (40.5%)، ثم الدول (37.6%)، ثم المؤسسات (21.9%). ورغم تنوع الأسباب الرئيسية لإعادة صياغة العلاقات المصرية الإفريقية، وارتباط بعضها بمحاصرة التغلغل الإسرائيلي بالقارة الإفريقية والحد من الوجود الإيراني أيضًا، حيث يتعارض الوجود الإسرائيلي وكذلك الإيراني مع المصالح المصرية داخل القارة- وهو ما اتضح جليًا في التهديد المائي لمصر والتوجهات الأيدولوجية والطائفية المُهددة للعلاقات بين الدول الإفريقية والعربية- لاحظت الباحثة أن الخطاب لم يتضمن الإشارة الصريحة إلى هاتين الدولتين بصفتهما قوى فاعلة سلبية، حيث اكتفى بالإشارة السلبية إلى التنظيمات الإرهابية التي تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في القارة.

فيما يتعلق بالأطر الإعلامية لقضايا العلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي، جاءت أطر الدعم والتعاون (36%) والمسئولية (22,8%) في مقدمة الأطر المُستخدمة في الخطاب، ويتفق ذلك مع طبيعة القضايا التي طرحها الخطاب، ونوعية الأطروحات والحجج المذكورة، حيث جاءت الأدلة والبراهين السياسية ثم الاقتصادية في مقدمة الأدلة التي أدلى بها الخطاب، وهو ما يتلاءم مع إطار الدعم والتعاون الذي ركز على التعاون بين الدول الإفريقية والدولة المصرية، وأوضح سبل التعاون فيما بينهما على المستويات السياسية والاقتصادية، وكذلك إطار المسئولية الذي جاء ملائمًا لدور مصر داخل القارة وتوليها مسئولية تطوير الدول الإفريقية والنهوض بها، من خلال إقامة المشروعات التنموية فيها ومساندتها ودعمها.

وحول وظيفة الأطر المستخدمة، اهتم الخطاب بشكل رئيسي بتحديد القضايا (23,8%)، ثم تقييمها (23,3%)، وتفسيرها (19,3%)، وجاء اهتمامه بطرح إطار وقائي في النهاية (5,7%)، وترى الباحثة أن هذا يأتي متوافقًا مع دقة الخطاب الرئاسي المُقدم، حيث كان خطابًا دقيقًا ومُرتبًا، اعتمد على تحديد القضية في المقام الأول، ثم تقييم جوانبها وأبعادها، ثم تفسير أسبابها والعوامل التي أدت إليها، مع طرح حلول للقضية، وترى الباحثة أن هذا الترتيب منطقي، يتفق مع خطوات التفكير النقدي السليم المُرتب.

أما بالنسبة لأكثر الدول المذكورة، فقد ركز الخطاب على الدولة الليبية، فكانت أكثر الدول التي تم ذكرها في الخطاب (34,1%)، وترى الباحثة أن هذا يرتبط بالمصالح المصرية وأمن حدود الدولة، حيث تولي مصر أهمية كبيرة للأزمة الليبية باعتبار ليبيا من دول الجوار المباشر، وركيزة أساسية للأمن القومي المصري، وبذلك اتضح الحرص المصري على تسوية الأزمة الليبية، وهو ما يتفق مع اتجاهات السياسة الخارجية التي تعمل على دعم جهود الاستقرار في الدولة الليبية والاستجابة لإرادة شعبها.

في ضوء ما سبق، **تكونت صورة إعلامية حول العلاقات المصرية الإفريقية**، مفادها قوة وإيجابية العلاقات المصرية الإفريقية، والصورة الإيجابية لإفريقيا والدول الإفريقية في الخطابات الرسمية للدولة المصرية، وقد تم ذلك وفق مجموعة من الخطوات والإستراتيجيات التي تمثلت في تشكيل الرسالة الإعلامية، من خلال اختيار قضايا وموضوعات محددة، تمثلت في التنمية المستدامة والأزمة الليبية وتغير المناخ وسد النهضة والأمن والسلم

الإفريقي والتعاون المشترك. هذا إلى جانب إبراز الرسالة الإعلامية، من خلال تكرار الرسالة وتأكيدها باستخدام الحجج والبراهين والأدلة السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة. يلي ذلك إضفاء المصداقية على الرسالة الإعلامية، وهو ما تم في الخطابات محل الدراسة من خلال استعراض المرجعيات السياسية والاقتصادية والأمنية. وأخيرًا تأطير الرسالة الإعلامية، حيث ظهر ذلك من خلال التركيز على الإطار المحدد ثم الإطار العام. وقد أثرت مجموعة من العوامل والمتغيرات على تشكيل هذه الصور الإعلامية وكيفية صياغتها، حيث تضمنت هذه العوامل النظام السياسي للدولة المصرية واتجاهات سياستها الخارجية، وكذلك أيدولوجية الرئيس السيسي وتوجهاته الفكرية والسياسية.

رابع عشر ــ التوصيات:

تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات، هي:

1- تخصيص برامج إذاعية وتليفزيونية لأخبار دول القارة الإفريقية وتاريخها وقضاياها وثقافتها، والعلاقات المصرية الإفريقية، وإبراز دور مصر في القارة الإفريقية، مع إطلاق إذاعات وقنوات متخصصة ترتبط بالشأن الإفريقي.

2- توظيف وسائل الإعلام الرقمي الجديد بشكل عام، وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل خاص، لتقديم مضامين إعلامية خاصة بالقارة الإفريقية وقضاياها وثقافتها.

3- أهمية صياغة إستراتيجية إعلامية مصرية إفريقية للتبادل الإعلامي الإفريقي، والتعاون المشترك لتقديم صورة واقعية إيجابية لإفريقيا، ومواجهة الصورة الإعلامية السلبية التي تعكسها وسائل الإعلام الأجنبية عنها.

4- التوسع في إجراء مزيد من الدراسات الأكاديمية في مجال الإعلام حول صورة إفريقيا في القنوات التليفزيونية الفضائية الأجنبية، والقنوات التليفزيونية الفضائية الأجنبية الموجهة باللغة العربية، وكذلك حول صورة مصر في وسائل إعلام الدول الإفريقية، وكيفية تناولها للشأن المصري والقضايا المصرية، والقضايا المصرية الإفريقية المشتركة.

5- دراسة الخطابات الرئاسية المعروضة في وسائل الإعلام التقليدية والرقمية الجديدة، ورصد تفاعل الجمهور معها، وتحليل كيفية تناولها للدول والقضايا والموضوعات والشخصيات المختلفة باعتبارها تمثل الخطاب الرسمي للدول المعبر عن سياستها الداخلية والخارجية، كما تعد أهم المرجعيات الأيديولوجية لوسائل الإعلام.

مراجع الدراسة

[1] عاطف السعداوى. "مصر وإفريقيا والتنمية المستدامة". مجلة الديمقراطية، مجلد 2، عدد81، مؤسسة الأهرام، 2021م.

سمر إبراهيم محمد. الرؤية المصرية للعلاقات المصرية الإفريقية بالتطبيق على دول حوض النيل. المؤتمر الدولي مستقبل منطقة الشرق الأوسط رؤية مصر 2030م، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، 2020م.

فاطمة صلاح الجندي. "الدور المصري في قارة إفريقيا في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي. مجلة البحث العلمي في الآداب، عدد21، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، 2020م.

محمد حسب الله. "ملامح التوجه الاستراتيجي للدبلوماسية المصرية في إفريقيا 1952-1970م. المستقبل العربي، مجلد 41، عدد479، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019م

[2] فاتن عبد الرحمن الطنباري وآخرون. "معالجة الفضائية المصرية لأزمة مياة النيل وعلاقتها باتجاهات المراهقين نحو علاقات مصر وإفريقيا"، مجلة درسات الطفولة، مجلد 21، عدد 79، جامعة عين شمس، كلية الدراسات العليا للطفولة، 2018م.

[3] ماجر محمد صالح ساسي. "استخدام المراهقين للصحف الإلكترونية وعلاقتها بتنمية معلوماتهم حول العلاقات المصرية الإفريقية"، مجلة دراسات الطفولة، مجلد 23، عدد 89، جامعة عين شمس، كلية الدراسات العليا للطفولة، 2020م.

[4] إيمان بالله ياسر. "أطر معالجة صحف دول حوض النيل للعلاقات المصرية الإفريقية خلال الفترة من 2011 وحتى 2018 الصحف الكينية والإثيوبية نموذجًا"، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، عدد 9، جامعة الأزهر، كلية الإعلام، 2019م

[5] عبد الناصر عبد العاطى."العلاقات المصرية الإفريقية كما تعكسها الخدمات الاخبارية بالفضائيات العربية: دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، قسم الدراسات الاعلامية، 2013م.

[6] ريهام رأفت سيد أحمد علي. "اتجاهات مشاهدى القنوات الفضائية المصرية نحو العلاقات المصرية الإفريقية"، مجلة البحث العلمي في الآداب، عدد 19، جزء 8، 2018م.

[7] ناصر محمد فرغلى. "التناول الاخباري للقضايا الإفريقية في القنوات الفضائية العربية: دراسة مقارنة بين قناتى النيل للأخبار والجزيرة". رسالة دكتوراة.(القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2013م).

[8] ياسمين محمد شفيق. "معالجة الصحف المصرية للقضايا الإفريقية واتجاهات الجمهور نحوها"، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، عدد 53، الجزء الأول، 2020م.

[9] ميرال مصطفي عبد الفتاح. "أطر معالجة العلاقات المصرية الإفريقية في مواقع القنوات الإخبارية التليفزيونية المصرية"، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد الخامس والخمسون، الجزء الأول، أكتوبر 2020م.

[10] مهيرة عماد السباعي. "اتجاهات الخطاب الصحفي المصري للعلاقات المصرية الإفريقية بعد تولى مصر لرئاسة الاتحاد الإفريقي: دراسة تحليلية"، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، مجلد 19، عدد 1، مركز بحوث الرأى العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2020م.

[11] مهيرة عماد فتحى. "أطر معالجة الخطاب الصحفي المصري لأزمات القارة الإفريقية". رسالة ماجستير. (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم صحافة، 2015م).

[12] نيرمين نصر. "أطر تقديم العلاقات المصرية الإفريقية في الصحافة المصرية بعد ثورة 30 يونيو واتجاهات الجمهور نحوها". رسالة ماجستير. (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم إعلام ، 2017م).

[13] ولاء الجوهري محمد عبد الرحمن. "التغطية الاخبارية للقضايا الإفريقية المعاصرة في قناتي النيل والجزيرة"، المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتليفزيون، عدد 5، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، 2016م.

[14] Nyamnjoh, F.B. "Racism Ethnicity and the media in Africa: Reflections, Africa Spectrum". Institute African Affairs at GIGA, Hamburg, Germany, Volume 45, No.1, 2010.

[15] ناصر محمد فرغل. "السياسة الإعلامية المصرية تجاه إفريقيا في عصر العولمة". رسالة ماجستير. (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2007م).

[16] دياللو مامادو هادي. "المعالجة الصحفية المصرية للقضايا الإفريقية المعاصرة". رسالة ماجستير. (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، 2005م).

[17] إيناس أبو يوسف. "صورة المرأة الإفريقية في الخطاب الصحفي المصري خلال عام 2001: دراسة تحليلية على جريدة الأهرام ومجلة نص الدنيا"، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة التعاون العربي الإفريقي في مجال المرأة، جامعة قاريتوس، كلية الدعوة، ليبيا، 2001م.

[18] عبد الهادي أحمد عبد الهادي. "اتجاهات الصحافة المصرية في معالجة القضايا الإفريقية".رسالة ماجستير. (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام، 1993م).

[19] عواطف عبد الرحمن. صورة إفريقيا في الصحافة العربية. (القاهرة: دار الفكر العربي، 1986م).

[20] فاطمة صلاح الجندى، مرجع سابق.

[21] رنا محمد عبد العال مزيد. The Egyptian African strategic relations in the light of "contemporary variables" ، العلاقات الاستراتيجية المصرية الإفريقية في ضوء المتغيرات المعاصرة، ظل مجلة الاستواء، عدد 19، جامعة قناة السويس، مركز البحوث والدراسات الاندونسية ، 2019م.

[22] سامي السيد أحمد. "الدور المصري في إفريقيا بعد ثورة 30 يونيو 2013"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مجلد 52، عدد212، 2018م.

[23] أيمن شبانه." مصر والقرن الإفريقي: رؤية للواقع والمستقبل". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، المجلد 52، عدد212، 201`8م.

[24] حمدى عبد الرحمن. "سباق القواعد العسكرية في القرن الإفريقي: الفرص والمخاطر الأمنية بالنسبة لمصر". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مجلد 53، عدد211، 2018م.

[25] سمير فرج. "دوائر الأمن القومي المصري". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، المجلد 53، عدد211، 2018م.

[26] أماني الطويل. "توجهات الدولة المصرية إزاء إفريقيا". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرم، المجلد 52، عدد 209، 2017م.

[27] أيمن عبد اللطيف الغنام. "دور الازهر الشريف في العلاقات المصرية الإفريقية فيما بعد الحرب الباردة". رسالة ماجستير. (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2010م).

[28] Dahinden,Urs."Biotechnologyin Switzerland: Frames in a Heated Debate", **Science Communication**, Vol.24, No.2,p.186, 2002.

[29]أحمد زكريا أحمد. **"نظريات الإعلام:** مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها". (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009م). ص219.

[30] Majid, Roya & Ramaprasad, Jyotika.**"** Framing Beijing dominant ideological influences on the American press coverage of the fourth UN conference on women and the NGO forum". Gazette, international journal for communication studies, Vol.62, No.1, 2000.p.46.

[31] محمد عبد الحميد. "نظريات الإعلام واتجاهات التأثير". (القاهرة: عالم الكتب، 2004م). ص402.

[]32 Baran, Stanley & Davis, Dennis. "Mass communication theory: Foundations, Ferment, and Future". (U.S.A: Thomson Wadsworth, 2006).p.285.

[33] Yang, Jin. "Framing the NATO Air Strikes on Kosovo across Countries: Comparison of Chinese and US Newspaper Coverage", Gazette: the International Journal for Communication Studies, Vol.65, No.3, 2003, p.232.

]34[Balnavesi, Mark& Donald, Stephanie, and Shoemith, Brian."Media Theories and Approaches: A Global Perspective". (U.S.A: Palgrave Macmillan,2009). p.67.

]35[Rosenberry, Jack & Vicker, Lauren. "Applied Mass Communication Theory: A Guide For Media Practitioners". (U.S.A: Pearson Education,2009).p.152.

[36] حسن عماد مكاوى و ليلى حسين السيد. "الاتصال ونظرياته المعاصرة". (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009م). ص349- 350.

]37[Watson, James.**"**Media Communication: an Introduction to Theory and Process". (U.K: Palgrave Macmillan, 2008). p.186.

[38] محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص406.

] 39[Baran, Stanley& Davis, Dennis, op.cit, p.257.

[40] Iyengar, Shanto & SIMON, Adam. "News Coverage of the Gulf Crisis and Public Opinion: a Study of Agenda Setting, Priming and Framing", Communication Research, Vol.20, No.3,1993, p.365.

[41] Pfau, Michael et als. "Embedding Journalists in Military Combat Units: Impact on Newspaper Story Frames and Tones", Journalism& Mass Communication Quarterly, Vol.81, No.1, 2004, p.44.

[42] Gross, Kimberly. "Framing Persuasive Appeals: Episodic and Thematic Framing, Emotional Response and Policy Opinion", International Society of Political Psychology**,** Vol.29, No.2,2008 , p.171.

[43] Sabir, Munawar& Rasul, Azmat."Media Frames vs Individual Frames: a Study of Political-Judicial Crisis in Pakistan", Asian Journal of Business and Management Sciences, Vol.1, No.6,2011, p.44.

[44]Entman, Robert. "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm". Journal of communication, Vol.43,No.4,1993, p.55

[45] Rhee, June. "Strateges and issue frames in election campaign coverage: a social cognitive account of framing effects". Journal of communication, Vol.47. No.3, p.26.

[46] Mccombs, Maxwell."Candidate Images in Spanish Election: Second Level Agenda Setting Effects", Journalism and Mass Communication Quarterly, Vol.74, No.4,1997, p.710.

[47] Iyengar, Shanto& Simon, Adam, op.cit, p.369.

[48] Cheng, Lifen et als."News Framing vs Tail: am Empirical Study on Immigration Information Treatment in Spanish Press", Conference Papers, Intrernational Communication Association, Annual Meeting**,**2008, p.5.

VREESE, Claes."News Framing: Theory and Typology".Information Design Journal& Document Design, Vol.13,No.1,2005, p.54

[49] ديان مكدونيل. "مقدمة في نظريات الخطاب". ترجمة: عز الدين اسماعيل. (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001م). ص30-31.

[50] محمد خضر عريف. "الخطاب العربي: سماته وخصائصة. غسان اسماعيل عبد الخالق في: تحليل الخطاب العربي: بحوث مختارة". منشورات جامعة فيلادلفيا، الأردن، 1998م، ص109-110.
[51] أميمة مصطفى عبود أمين. "قضية الهوية في مصر في السبعينيات". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1993م، ص 46.
[52] محمد حسام الدين محمود إسماعيل."التغطية الصحفية لشئون العالم الإسلامي خلال عقد التسعينيات". رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الإعلام، قسم الصحافة، جامعة القاهرة،2001م، ص23.
[53] محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص302-303.
[54] Jorgensen, Marianne & Philips, Louise, op.cit, p.14, 17.
[55] Marshall, Jill & Werndly, Angela, " The language of the television".(London,Newyork: Taylor and Francis group,2002), p.102.
[56] Barker, Chirs & Galasinski, Dariuz. "Cultural studies and discourse analysis: a dialogue on language and identity".(London:sage publications, 2009), p.13.
[57] محمد خضر عريف، مرجع سابق، ص55.
[58] مارلين نصر. "التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر 1952:1970: دراسة في علم المفردات والدلالة"، مركز بحوث الوحدة العربية، القاهرة،1995م، ص42.
[59] أحمد مختار عمر. "علم الدلالة". (القاهرة: عالم الكتب، 1998م)، ص79.
[60] هشام عطية عبد المقصود. "سمات وعناصر صورة الذات في الصحافة العربية: دراسة تحليلية لخطاب جريدة الحياة: حالة سقوط بغداد"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي العاشر لكلية الإعلام: الإعلام المعاصر والهوية العربية. كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2004م، ص 53.
[61]Stafford, Roy. "The Media Student's Book". (London: Rutledge, 2004). p.90.
[62] ميرال مصطفى عبد الفتاح."صورة العرب في الفضائيات الإخبارية الأجنبية".(القاهرة: دار العالم العربي، 2013م). ص14.
[63] ميرال مصطفى عبد الفتاح. "صورة العرب كما تعكسها القنوات الفضائية الإخبارية الأجنبية وعلاقتها باتجاهات الجمهور الأجنبي نحوها"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، جامعة القاهرة، 2011م). ص61.
[64] Defluer, Melvin."Understanding Mass Communication A Liberal Arts Perspective". (Boston: Houghton Mifflin Company, 1998). p.480.
[65] Bennett, Lance& Gaber, Doris. "News in the Politics of illusion".(Newyork: Pearson Education, 2007) p.127.
[66] Joffe, Helen. "The Centrality of The Self-Control Ethos in Western Aspersions Regarding Outgroups", Culture and psychology, Vol.13, No. 4 ,2007, p.404.
[67] أيمن منصور ندا. "الصورة الذهنية والإعلامية: عوامل التشكيل واستراتيجيات التغيير".(القاهرة: المدينة برس، 2004م). ص111.
[68] دعاء أحمد البنا. "القنوات الفضائية الإخبارية وصناعة الصورة الإعلامية والذهنية". (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2021م). ص141.
[69] **تم إعدادها وتحكميها من جانب عدد من الأساتذة المتخصصين في الإعلام:**
أ.د.هويدا مصطفى. الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون. كلية الإعلام. جامعة القاهرة.
أ.د. أماني فهمي. الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون كلية الإعلام. جامعة القاهرة.
أ.د. ثريا البدوى. الأستاذ بقسم العلاقات العامة والإعلان كلية الإعلام. جامعة القاهرة.
أ.د. محمد رضا. الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون كلية الآداب – قسم الإعلام. جامعة المنصورة.
أ.د. نشوى عقل. الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون كلية الإعلام. جامعة القاهرة.
[70] تم إجراء اختبار ثبات الاستمارة ونموذج التحليل الكيفي لصورة العلاقات المصرية الإفريقية في الخطاب الرئاسي السياسي في القنوات التليفزيونية مع د. أنجي أبو العز، مدرس بقسم الإذاعة والتليفزيون، كلية الإعلام، جامعة بني سويف، وبلغت نسبته 88%